جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بأسيوط
المجلة العلمية

" الدرس النحوي والصرفي في شرح الفصيح لابن الجبان (ت : ٤١٦هـ) عرضاً ودراسةً "

إعداد
د. محمد محفوظ محمد عمر
مدرس اللغويات في كلية اللغة العربية بأسيوط

(العدد الواحد والأربعون)
(الإصدار الثاني ٠٠٠أكتوبر)
(الجزء الرابع (١٤٤٤هـ/٢٠٢٢م)

الترقيم الدولي للمجلة (ISSN) 2536 – 9083
رقم الإيداع بدار الكتب المصرية :
٢٠٢٢/٦٢٧١م

" الدرس النحوي والصرفي في شرح الفصيح لابن الجبان (ت : ٤١٦هـ) عرضا ودراسة "

محمد محفوظ محمد عمر .

قسم اللغويات، كلية اللغة العربية ، جامعة الأزهر،أسيوط ، مصر .

البريد الإلكتروني : mo01123900405@gmail.com

الملخص :

يهدف هذا البحث إلي إيضاح الجانب النحوي والصرفي في شرح ابن الجبان علي الفصيح ، حيث إن الشارح يورد في أثناء شرحه كثيراً من المسائل النحويةِ والصرفيةِ ، فأردت جمع هذه المواضع ودراستها ، ناظراً فيها مبيناً مذهبه واتجاهه النحوي ، وأدلته التي اعتمد عليها في مسائله . وقد جاء البحث في : مقدمة ، وتمهيد ، وفصلين ، وفهارس فنية . فالمقدمة : ذكرت فيها سبب اختيار الموضوع ، وخطة البحث . والتمهيد : تناولت فيه التعريف بابن الجبان وشرحه علي الفصيح بإيجاز . والفصل الأول : ذكرت فيه المسائل النحوية التي تناولها إليها ابن الجبان في شرحه . والفصل الثاني : ذكرت فيه المسائل الصرفية التي تناولها إليها ابن الجبان في شرح الفصيح . والخاتمة : ذكرت فيها أَهَمَّ النتائج التي توصلت إليها في هذا البحث .

الكلمات المفتاحية : **الدرس ، ابن الجبان ، النحوي ، الفصيح ، عرض، دراسة .**

The Grammar and Morphological Lesson in Explanation of the Eloquent by Ibn Al-Jabban Presentation and Study"

Mohamed Mahfouz Mohamed Omar.

Linguistics Department: Faculty of Arabic Language .

Al-Azhar University, Assiut, Egypt

Email : mohamed omar.47@azhar.edu.eg

Abstract :

This research aims to clarify the grammatical and morphological aspect in the explanation of Ibn Al-Jabban Ali Al-Faseeh, as the commentator mentions during his explanation many grammatical and morphological issues, so I wanted to collect and study these places, looking at them indicating his inclinations and grammatical direction, and the evidence on which he relied in his issues. The research came in: an introduction, a preface, two chapters, and technical indexes. The introduction: I mentioned the reason for choosing the topic, and the research plan. And the preface: I dealt with it the definition of Ibn al-Jabban and his explanation of Ali al-Fasih briefly. And the first chapter: I mentioned the grammatical issues that Ibn al-Jabban dealt with in his explanation. And the second chapter: I mentioned the morphological issues that Ibn al-Jabban dealt with in Sharh al-Faseeh. And the conclusion: I mentioned the most important results that I reached in this research .

Keywords: *Ibn Al-Jabban, The Eloquent, Presentation, Study.*

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحَمْدَ للَّهِ رَبِّ العَالَمِينَ نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِيْنُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ ، وَنَتُوبُ إِلَيْهِ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لا شَرِيْكَ لَهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدَاً عَبْدُهُ وَرَسُولُه . (١)

وبعد :

فإن كتاب الفصيح للإمام ثعلب تـ (٢٩١هـ) ، يُعَدُّ من أهم مصادر اللغة وأقدمها ، وهو رغم صغر حجمه ، وضآلة كمه ، فقد كثرت فوائده ، وعظمت منافعه ، وذاعت شهرته ، فعكف عليه النحاةُ واللغويون ، وتسابقوا إلى شرحه ، فهو أشبه بالمتن الذي تعددت شروحه ، فأبانت عن مبهمه ، وفصلت مجمله ، ووضحت غوامضه ؛ لأنه المَعْنِيُّ باختيار فصيح الكلام مما جرى على ألسنة الناس وكتبهم ، فمنه ما فيه لغة واحدة والناس على خلافها ، ومنه ما فيه لغتان وأكثر ، والاختيار لأفصحهنّ ، أو ما فيه لغتان كثرتا واستعملتا ، وغير ذلك من فصيح الكلام مما جرى علي ألسنة الناس .

ومن بين هذه الشروح شرح ابن الجبان تـ : (٤١٦هـ) ، وهو شرح لم يَأْلُ صاحبه جهدًا في إيضاح غوامض الفصيح ، والإبانة عن مجمله ، حيث لفت نظري ما يورده في أثناء شرحه من مواضع نحوية وصرفية في شرحه ، له فيها اختيارات وتعليقات واضحة ، فأخذت أتأمل هذه المواضع والمسائل ، فأردت أن أقوم بجمعها ، ودراستها دراسة وصفية تحليلية تحت عنوان :

" **الدرس النحوي والصرفي في شرح الفصيح لابن الجبان (ت : ٤١٦هـ) عرضاً ودراسةً** "

---

(١) هذا ما افتتح به رسول الله (ﷺ) خطبته في حجة الوداع ، انظر : البيان والتبيين للجاحظ ٣١/٢ .

من أجل ذلك عزمتُ – مستمدًا العونَ من الله – علي جمعِ هذه المسائل ، ثم دراسة كل موضع دراسةً أحسبُهَا وافيةً بالقصد وكفي ، بحيث لا تأتي موجزة إيجازًا يخل بالعمل ، ولا مسهبة تذهب بالغرض ، وينشأُ منها السآمةُ والملل ، فأردتُ بالدراسة بيان فكر ابن الجبان ، ومذهبه النحوي ، ومدي تأثره بمن سبقه من النحاة واللغويين .

أسباب اختيار الموضوع :

كان من أسباب اختيار الموضوع فضلاً عما سبق ، ما يأتي :

١- المكانة اللغوية لفصيح ثعلب ، حيث إنه يعد رأس المدرسة الكوفية ، بعد : الكسائي والفراء .

٢- التعرف علي ابن الجبان تـ(٤١٦هـ) ومؤلفاته ، وبيان إسهامه في مجال الدراسات النحوية ، حيث لم ينل الشهرة الكافية التي تنبئ عن شخصيته ، حيث إنه من متقدمي علماء القرن الخامس الهجري ، ولم يصل إلينا شيء من مؤلفاته سوي هذا الكتاب .

٣- إبراز الجوانب النحوية والصرفية في شرحه ، والوقوف عليها وصفا وتحليلاً، وإيضاح المدرسة النحوية التي ينتمي إليها .

خطة البحث ، كالتالي :

جاء البحثُ في مقدمةٍ، وتمهيدٍ، وفصلينِ ، وخاتمة ، والفهارس الفنية .

فالمقدمة : ذكرت فيها سبب اختيار الموضوع ، وخطة البحث .

أما التمهيد : فعنوانه: « التعريف بابن الجبان ، وشرح الفصيح »، وفيه مطلبان:

المطلب الأول : التعريف بابن الجبان ، حياته وآثاره .

المطلب الثاني : التعريف بشرح الفصيح لابن الجبان .

الفصل الأول : الدرس النحوي في شرح الفصيح لابن الجبان .

الفصل الثاني : الدرس الصرفي في شرح الفصيح لابن جبان .

الخاتمة : وذكرت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها في هذا البحث .

الفهارس الفنية : وتشمل التالي :

. ثبت المراجع والمصادر .

. ثبت الموضوعات .

منهج الدراسة وإجراءاتها :

وقد نهج البحث المنهج الوصفي المرتكز علي النقاط الآتية :

أ – وَضعُ عنوانٍ مناسبٍ للمسألة .

ب– ذِكْرُ نص الشارح من كتابه.

ج– الدراسة والتحليل ، وفيها أعرض – بإيجاز– آراء النحويين في المسألة ، دون الخوض في أدلة وخلافات العلماء – إلا ما اقتضته طبيعة المسألة[1] – ثم أُبين رأي ابن الجبان ، واتجاهه النحوي ؛ لأن الهدف من ذلك إظهار رأيه واستدلاله ، مبينًا مدى قوة هذا الاستدلال إن وُجِدَ .

د– تعقيب، وفيه أشير إلى الرأي الراجح– من وجهة نظري– في المسألة، وأبين مدى قوة رأي ابن الجبان، أو ضعفه، واتجاهه في المسألة.

هـ– كما قمت بتخريج الآيات ، والقراءات القرآنية من مصادرها ، كما وثقت الشواهد الشعرية، والأقوال العربية من مظانها .

---

(١) أطال البحثُ في دراسة بعض المسائل ، حتي يتضح بجلاء رأيُ ابن الجبان ، ومدي تأثره بمن سبقه من النحاة . انظر : – مثلاً – : مسألة : (١٠) إفادة (لن التأبيد) .

أما عن الدراسات السابقة : فلم أجدُ أحداً من الباحثين – فيما أعلمُ – تعرض لهذا الجانب بالدراسة، وما وجدته من دراسات تخص هذا الكتاب كانت علي النحو الآتي :

١- شرح الفصيح – دراسة لغوية موازنة – بين ابن درستويه ، وابن الجبان وابن ناقيا ، رسالة ماجستير في قسم أصول اللغة ، في كلية اللغة العربية بالمنصورة ، للباحث : عبدالمجيد إبراهيم عبدالمجيد، بإشراف أ.د/ فتوح فطيم محمود يوسف . عام ٢٠٠٩م[١] .

٢- الدراسات الصرفية في شروح الفصيح ، للهروي ، والزمخشري ، واللبلي ، دراسة وصفية تحليلية ، تأليف د/ أسامة محمد سويلم النعماني ، مؤسسة الرسالة ناشرون، الطبعة الأولي ٢٠١٤ م .

وبعد ... فإني أرجو اللهَ – العليَّ القديرَ – أن أكون وُفِّقْتُ في دراسة هذا الموضوع من خلال تلك المواضع التي ارتكز عليها البحث .

﴿ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴾ [٢] .

---

(١) هذه الرسالة تناولت ثلاثة من شروح الفصيح ، من بينهم شرح ابن الجبان ، تحدث فيها الباحث عن ما يخص أصول اللغة من حيث الكثرة والقلة ، والاشتقاق ، والدلالة ، وفصيح الكلام مما جرى على ألسنة الناس وكتبهم ، فمنه ما فيه لغة واحدة والناس على خلافها ، ومنه ما فيه لغتان وأكثر ، والاختيار لأفصحهنّ ، أو ما فيه لغتان كثرتا واستعملتا ، وغير ذلك من فصيح الكلام مما جرى علي ألسنة الناس ، ولم يتطرق الباحث للمسائل النحوية والصرفية فيما يخص شرح ابن الجبان .

(٢) سورة هود : من الآية (٨٨) .

التمهيد

" وعنوانــه "

التعريفُ بابن الجبان، وشرح الفصيح .

ويشتمل على مطلبين :

المطلب الأول : ابن الجبان حياته وآثاره .

المطلب الثاني : شرح الفصيح ، ومنهجه فيه .

المطلب الأول

ابن الجبان [١] : حياته وآثاره

ابن الجبان شخصية مغمورة ، قليل الشهرة والمعرفة حتى عند ذوي الاختصاص ، فلم يُذكر مع علماء اللغة في عصره إلا قليلًا جدًا ، لذا كانت ترجمته موجزة جدا عند من ترجموا له[٢].

[١]- اسمه ونسبه :

ابْنُ الجبَّانِ : هو مُحَمَّد بن عَليّ بن عُمَر بن الجَبَّان[٣] ، الأَصْبهَانِي ، الرَّازِي[٤] ، أبو مَنْصُور اللّغَوِيّ من أهل الرّيّ[٥] .

[٢]- مولده ونشأته :

لا يُعرف بالضبط مَتَى وُلِدَ ابنُ الجَبَّانِ ، فليس بين أيدينا نص يحدد ذلك ، فقد كان من أصحاب أبي علي النحوي المتوفى سنة ٣٧٧هـ ، ومن ندماء الصاحب ابن عبّاد المتوفى سنة ٣٨٥هـ ، وقَدِم بغداد سنة ٣٩١هـ ، وَرَوَى بها ، وأُخِذَ عَنْهُ ، فيمكن أن نقول : إن أبا منصور ربما وُلِدَ بين العقدين الرابع والخامس من القرن الرابع الهجري، وعليه يكون مَجِيْؤُهُ إلى بغداد بعد أن بلغ العقد الرابع من عمره [٦] .

---

(١) **انظــر في ترجمتــه** : (معجم الأدباء ٢٥٧٨/٦ ، وإنباه الرواة ١٩٤/٣ ، والوافي بالوفيات ١٢٨/٤، بغية الوعاة ١٨٥/١ ، كشف الظنون٨١/١ ، ومعجم المؤلفين ٣٠/١١) .

(٢) أوسع ترجمة له هي ما أورده الحموي في معجم الأدباء، وهي تقل عن الصفحة والنصف قليلاً ، وتعد ترجمة الحموي له – على قصرها – وترجمة الصفدي له في : الوافي بالوفيات ، من أهم ما كُتب عن ابن الجبان ، ويظهر لي أنهما المصدر الأساس لأكثر من ترجم لابن الجبان .

(٣) ينظر : معجم الأدباء ٢٥٧٨/٦ .

(٤) الرازي : نسبة إلى مدينة الري ، فالمؤلف من أهل الري . ينظر: أنباه الرواة ١٧٦/٤ .

(٥) ينظر : بغية الوعاة ١٨٦/١ .

(٦) ينظر : معجم الأدباء ٢٥٧٨/٦ ، والوافي بالوفيات ١٢٨/٤ .

أما عن نشأته :

فقد نشأ أبو منصور في الرَّيّ ، وسكن أصبهان مدة من الزمن ، حتى عُرف بالأصبهاني[١] ، وكان إمامًا في اللغة ، قدم بغداد سنة ٣٩١هـ ، وروى بها ، واستفاد الناس منه ، وأخذوا الكثير عنه [٢] .

وكان ابنُ الجبّان من أصحاب أبي علي النحوي وقد تأثر به[٣] ، وانخرط في سلك ندماء الصاحب بن عبّاد ، وله قصائد في مدح الصاحب ، وبينهما مكاتبات ثم استوحش من خدمته فتركه[٤] .

[٣]- ثقافته ومكانته العلمية :

كان ابن الجبان ذا مكانة مرموقة في صفوف علماء عصره ، فاستفاد الناس منه في زمانه ؛ لما يحمل من ثقافةٍ عاليةٍ واطلاعٍ واسعٍ في علومٍ متعددةٍ ، فقد كان مطّلعًا اطلاعًا كافيًا على علوم اللغة من : نحو وصرف وبلاغة وغيرها ، ومن أبرز الأدلة على اطلاعه وثقافته ما قاله عنه أصحاب التراجم :

قال عنه الصاحب بن عبّاد : أنه أحد الذين فازوا بالعلم من أصبهان [٥] .

وقال عنه ياقوت: (أحد حسنات الري وعلمائها الأعيان ، جيد المعرفة باللغة ، باقعة الوقت وفرد الدهر ، وبحر العلم وروضة الأدب ، تصانيفه سائرة في الآفاق...) [٦] .

وقال عنه القفطي : (الفاضل الكاملة العلامة ، شيخ وقته في اللغة واستفادتها ، وله رواية ، استفاد الناس منه ، وأخذوا الكثير عنه) [٧].

---

(١) ينظر : الوافي بالوفيات ١٢٨/٤ .

(٢) ينظر : معجم الأدباء ٢٥٧٨/٦ ، والوافي بالوفيات ١٢٨/٤ .

(٣) ينظر : الوافي بالوفيات ١٢٨/٤ .

(٤) ينظر : معجم الأدباء ٢٥٧٨/٦ .

(٥) ينظر : السابق ٢٥٧٨/٦ .

(٦) السابق ٢٥٧٨/٦ .

(٧) إ نباه الرواة ١٩٤/٣

[٤]- شيوخه :

لم تذكر كتب التراجم شيوخ ابن الجبان ، فليس هناك نص يدل علي شيوخه سوى ما قيل : (إنه كان من أصحاب أبي علي النحوي)[١] . ولهذا يُمْكن أن يُسْتَشَفَّ من هذا النص أن يكون أبو علي الفارسي أُسْتاذًا له ، حيث كان متأثرًا به تأثرًا كبيرًا وبخاصة في مجال القياس ، فابنُ الجبّان يأخذ بالقياس في المسائل اللغوية كثيرًا ، ويحتج بالسماع ، ويعالج المسائل الخلافية في اللغة والنحو والصرف على طريقة البصريين ومنهجهم ، ويصرح بذلك ، بل يتعصب لهم في كثير من المواضع [٢] .

[٥]- تلاميذه :

لم تذكر كتب التراجم من تلاميذ ابن الجبان سِوَي : عبد الواحد بن علي بن برهان[٣]، فقد ذكر الصفدي أن ابن الجبّان له كتاب : (انتهاز الفرص في تبيين المقلوب من كلام العرب) ، قرأه عليه : عبد الواحد بن علي بن برهان الأسدي النحوي ورواه عنه [٤] .

فيظهرُ من ذلك : أن يكون عبد الواحد بن برهان واحدًا من تلاميذه .

* * *

(١) ينظر : الوافي بالوفيات ١٢٨/٤ ، بغية الوعاة ١٨٥/١ .

(٢) ينظر : مقدمة شرح الفصيح ٢٩ .

(٣) هو : عبد الواحد بن علي بن برهان أبو القاسم العكبري سكن بغداد ، وكان يذكر أنه سمع من أبي أبي عبد الله بن بطة وغيره ، إلا أنه لم يرو شيئا ، وكان مضطلعا بعلوم كثيرة منها : النحو ، واللغة ، ومعرفة النسب، والحفظ لأيام العرب، وأخبار المتقدمين ، وله أَنَسٌ شديد بعلم الحديث ، ومات يوم الأربعاء ودفن في مقبرة الشونيزي في يوم الخميس في جمادى الأولى من سنة : (٤٥٦) هـ . ينظر : تاريخ بغداد ٢٧٠/١٢ ، وإنباه الرواة ٢١٣/٢ .

(٤) ينظر : الوافي بالوفيات ١٢٨/٤ ، بغية الوعاة ١٨٥/١ .

[٦] - آثاره ومصنفاته : [١]

ترك ابن الجبّان جملة مصنفات ، حفظت مصادر ترجمته أسماء أربعة منها وشيئًا من شعره ، والتصانيف الأربعة هي كما يأتي :

١- (أبنية الأفعال) : ذكره ياقوت [٢]، والسيوطي [٣]، ولا يُعلم عنه شيئٌ .

٢- (الشامل في اللغة) : قال عنه القفطي : (إن الشامل في اللغة كتاب كبير على الحروف ، ملكت منه بعضه ، وهو تصنيف كثير الألفاظ ، قليل الشواهد ، وقصده فيه جمع الألفاظ اللغوية ، والكثير منها) [٤].

٣- (انتهاز الفرص في تفسير المقلوب من كلام العرب) . ذكره الصفدي [٥]، والسيوطي[٦]، وهذه الكتب الثلاثة المتقدمة لا يُعْلَم عنها شيء حتى وقتنا هذا.

٤- (شرح فصيح ثعلب) [٧] : وهذا هو الأثر الوحيد الذي وصل إلينا ، ولولاه لبقي ابن الجبّان في طيِّ النسيان ، وقد ذكر الكتاب معظم الذين ترجموا له ، ووصفه ياقوت بأنه: " كتاب حسن " [٨] .

* * *

---

(١) ينظر : (معجم الأدباء ٢٥٧٨/٦ ، وإنباه الرواة ١٩٤/٣ ، والوافي بالوفيات ١٢٨/٤ ، بغية الوعاة ١٨٥/١ ، كشف الظنون٨١/١ ، ومعجم المؤلفين ٣٠/١١) .

(٢) ينظر : معجم الأدباء ٢٥٧٨/٦ .

(٣) ينظر : بغية الوعاة ١٨٥/١ .

(٤) ينظر : إنباه الرواة ١٩٤/٣ .

(٥) ينظر : الوافي بالوفيات ١٢٨/٤ .

(٦) ينظر : بغية الوعاة ١٨٥/١ .

(٧) ينظر : معجم الأدباء ٢٥٧٨/٦ ، والوافي بالوفيات ١٢٩/٤ ، وهدية العارفين ٨٦/٢ .

(٨) معجم الأدباء ٢٥٧٨/٦ .

[٧]- وفاتـــه :

تشير معظم المصادر إلى أن ابن الجبان كان حيًا سنة (٤١٦هـ) ، حيث قُرِئَ عليه كتابه المسمى (الشامل في اللغة) [١]، وذكر الدّلَجي أن ياقوتًا وجد خط المؤلف على كتاب الشامل ، وقد كتبه في سنة (٤١٦هـ) [٢].

وقد ذكر حاجي خليفة في كشف الظنون[٣] ، وإسماعيل البغدادي في هدية العارفين[٤]، أن أبا منصور توفي سنة (٤٨٦هـ) ، ويظهر أن هذا خطأ ؛ لأن الرجل كان من أصحاب أبي علي النحوي المتوفى سنة (٣٧٧هـ) [٥] ، ومن ندماء الصاحب ابن عبّاد المتوفى سنة (٣٨٥هـ)[٦]، وقدِم بغداد سنة (٣٩١هـ)[٧]؛ ليروي كتبه فيها.

ويظهر مما سبق : أنه ليس ببعيد أن يكون حاجي خليفة قد اطلع على مصادر ترجمته التي تشير إلى أنه كان حيًا سنة (٤١٦هـ) ، فتصحف الرقم عنده إلى (٤٨٦هـ) ، ونقل إسماعيل البغدادي في هدية العارفين هذا الرقم من كشف الظنون ؛ إذ هما الوحيدان اللذان قالا إن أبا منصور توفي سنة (٤٨٦هـ) [٨] .

***

(١) ينظر : معجم الأدباء ٢٥٧٨/٦ ، بغية الوعاة ١٨٥/١ .
(٢) ينظر : الفلاكة والمفلوكون ص ٨٧ .
(٣) ينظر : كشف الظنون ١٢٧٣/٢ .
(٤) ينظر : هدية العارفين ٨٦/٢ .
(٥) ينظر : الوافي بالوفيات ١٢٨/٤ .
(٦) ينظر : السابق ١٢٩/٤
(٧) ينظر : السابق ١٢٨/٤ .
(٨) ينظر : كشف الظنون ١٢٧٣/٢ ، وهدية العارفين ٨٦/٢ .

المطلب الثاني

شرح الفصيح لابن الجبان

يمثل هذا الكتاب شرحا لكتاب الفصيح لثعلب ، وهو يعد دراسة لغوية واسعة ؛ لما اضطلع فيه مؤلفه من ثقافة مرموقة ، واطلاع واسع في مختلف العلوم ، قال عنه ياقوت: " أحد حسنات الري وعلمائها الأعيان ، جيد المعرفة باللغة ، يافعة الوقت، وفرد الدهر، وبحر العلم وروضة الأدب، تصانيفه سائرة في الآفاق " [١] ، وكذلك ما يُذكر في سيرته أنه : " الفاضل الكامل العلامة، شيخ وقته في اللغة ... راوية ، استفاد الناس منه وأخذوا الكثير عنه" [٢] .

فقد اطلع على علومِ العربيةِ وعالجَ مسائلَها ، ويظهر هذا واضحاً في شرحه ، فقد تعرض لمسائل اللغة ، والنحو ، والصرف ، مبيناً مسائل الخلاف ، معتمداً على ما رفدته به مصادر دراسته التي تنوعت بين : المصادر اللغوية والنحوية لعلماء كوفيين وبصريين قبله ، وأورد في شرحه نقولاً عن الخليل وسيبويه والفراء والكسائي ، وغيرهم [٣] .

وقد نص ابنُ الجبان في شرحه علي مواضع نحوية متعددة منها :

١- عند حديثه عن : (مذ) و(منذ) ، قال : " ما رأيته مُذْ أَوَّلُ مِنْ أَمْسِ ، والاختيارُ أن ترفعَ الماضِيَ من الزمان بعد (مُذْ) علي تقدير الابتداء والخبر ؛ أَيْ : مَبْدأُ ذلك أَوَّلُ ، أو أَوَّلُ ذَلكَ أَوَّلُ مِنْ أَمْسِ ، وعلي مذهب الكوفيين يرتفع بالفعل ؛ أَيْ : مُذْ مَضَي ذَلِكَ ، وذلك ليس بشيءٍ ؛ لأن تقدير الفعل بعد (مُنْذُ) كتقديره بعد : (مُذْ)"[٤] .

---

(١) معجم الأدباء ٢٥٧٨/٦ .

(٢) إنباه الرواة ١٩٤/٣

(٣) شرح الفصيح (ابن الجبان)٥٤ .

(٤) شرح ابن الجبان ٣١٥ .

٢- عند حديثه عن (نعم) و(بئس) ، قال : " وتقول : إنْ فَعَلْتَ كذا فَبِهَا ونَعِمَتْ ، وإنْ شئت نِعْمَتْ ، والأول هو الأصل ؛ أيْ : نِعْمَتِ الخَصْلَةُ ذَاكَ ، وكذا (بِئْسَ) ، أصله: (بَئِسَ) ، وكلُّ ذلك فعلٌ مَاضٍ ، والتاء في : (نِعْمَتْ) كالتاء في (خَرَجَتْ)"[١].

٣- عند حديثه عن حرف الجر (من) ، قال : " و(مِنْ) حرف من حروف الجر ، وفائدتها ابتداء الغاية " ، وقال في موضع آخر : " ... و(مِنْ) لا تستعمل في الأوقات " [٢] .

أما ما يتعلق بالجانب الصرفي ، فإن ابن الجبان قد عالجَ كثيراً من مسائله ، وكان له اختيارات واضحة في كثير منها ، ومن أمثلته في ذلك :

١- قوله : " وقعد على فوهة الطريق ؛ أي : فمه ، والجميع أفواه ، كذلك قال اللغويون والصحيح أن يقال في جمعها : فوائه ، والأصل : فواوه ، كما قالوا في جمع أول : أوائل، والأصل : أواول ، لكنهم كرهوا واوين مكتنفتين ألفاً في جمع ، وإحدى الواوين يجنب المتطرف " [٣].

٢- وقوله : " والمِرْعَزّى ، وزنها : (فِعْلَلَّى) ؛ لأن الميم أصلية ، ولأن الدليل قد دل على أصليتها في (المِرْعَزاء) الممدودة ، ولأنها بوزن (الطِّرِمِسَاء) للظَّلْمَاء ، وليس في الكلام مِفْعِلاَءُ ، وأما الميم فإنَّها مقِيسةٌ على مكسورتها ؛ لأنها إذا ثَبَتَتْ أصليتها في الوجه الأول ثَبَتَتْ في الوجه الثاني ، كالتاء في تُرَتبٍ ، وتَرْتُبٍ لما ثبتت زيادتها في الوجهين قلنا في التُّرْتُب المضموم التاءين : إن التاء فيه زائدة " [٤] .

---

(١) شرح ابن الجبان ٣٢٥ .

(٢) شرح الفصيح صـ : ٨٧ ، وصـ : ٣١٥ .

(٣) شرح الفصيح لابن الجبان ٢٥٦ .

(٤) السابق : ٢٥٨ .

٣- وقوله : " وتقول : (ملحفةٌ جديدٌ) بغير هاء ، وهذا خارج عن القياس ؛ لأنها (فعيلٌ) بتأويل (فاعلةٌ) ، هذا مذهبنا ، وعند الكوفيين : هو بتأويل مجدودة ؛ كخضيب بمعني مخضوبة ، كأَنَّ الحائك حَدَّها حينئذٍ " [١] .

وقد تأثر ابن الجبان بمن سبقه من شراح الفصيح ، وخاصة ابن درستويه ، فهو متابع له في كثير من مسائله النحوية والصرفية في شرحه ، ونستطيع أن نتبين هذا التأثر في متابعته لما ذهب إليه ابن درستويه في المواضع النحوية ، ولا سيما فيما يتعلق بالجانب الصرفي في جُلِّ المسائل التي عالجها في شرحه ، وسوف يتضح ذلك في أثناء البحث .

أما عن موقفه من الإمام ثعلب من الجانب النحوي والصرفي :

فيُعَدُّ الإمام ثعلب رأسا من رؤوس مدرسة الكوفيين ، وعلما من أعلامهم المعروفين ، فقد وقف الشارح موقفا متباينا تجاهه ، فهو يوافقه في بعض المواضع اللغوية ، ويخالفه كثيرا في المسائل النحوية والصرفية ، بحكم الخلاف بين اتجاه المدرستين ، فابن الجبان بصري المذهب ، وله نصوص صريحة تثبت بصريته ، وثعلب من أعلام الكوفة ، فكثيرًا ما يخالفه ، وأحيانا يمسه بالنقد في كثيرٍ من المواضع [٢]، فمن ذلك :

كان لابن الجبان بعض الآراء التي ذكر فيها مخالفته لثعلب أو الكوفيين في شأن بعض الأسماء التي يصح وقوعها للواحد والجمع ، وغير ذلك ، منها :

١- (السُماني) : يقع على الواحد والجنس والجمع ، وليست الواحدة (سُماناة) كما ذكر ثعلب ؛ لأن علامة التأنيث لا تدخل على العلم ، وهذا رأي ابن الجبان [٣].

٢- (باقلّى) : والواحدة باقلاءة وباقلاة عند الكوفيين ، وذلك غلط عندنا[٤] .

---

(١) شرح الفصيح لابن الجبان : ٢٧٢ .

(٢) ينظر : شرح الفصيح لابن الجبان ٦٥-٦٦ .

(٣) ينظر : الفصيح ٣٠٦ ، وشرح الفصيح (ابن الجبان) ٢٦٣

(٤) ينظر : شرح الفصيح (ابن الجبان) ٢٥٨ ، ولسان العرب ١١ / ٦٢ .

٣- **(مـآخر) : جمـع مـؤخر ، كالمطافـل ، فأمـا المـآخير فجمـع مئخـار علـى مـذهب البصريين ، أما الكوفيون وعندهم أن مآخر ومآخير سواء ، فيجوز لأحدهما حيث يجوز للآخر** [١].

٤- **(دُنيا) : بضم الدال ، ممنوعة من الصرف ، حيث يقول " (ويقال أيضاً : دُنْيَا) علي وزن فُعْلَي ، غيرُ منونـة ، وأُبـدلت الـواو فيهـا يـاءً ؛ لأن (فُعْلَـي) إذا كانـت صفة عُمِلَ بها ذلك ، كالقُصْيَا والعُلْيَا ، ورَوَي الكسائي التنوين في اليـاء ، وذلك عندنا غيرُ صحيحٍ ، وكلُّ ذلك من (الدُّنُوِّ) أُخِذَ "**[٢].

وسوف يتضح هذا أكثر في ثنايا البحث.

* * *

(١) ينظر : شرح الفصيح (ابن الجبان) ٣١٢ .

(٢) شرح الفصيح لابن الجبان ٢٩٤ .

الفصل الأول

" وعنوانــه "

الدرس النحوي في شرح الفصيح .

ويشتمل علي ثلاثة عشر موضعا:

[١] – مجيء (مِنْ) لابتداء الغاية في المكان .

[٢] – نوع (نِعْمَ) ، و(بِئْسَ) .

[٣] – توجيه الاسم المرفوع بعد (مذ) و(منذ) .

[٤] – إضافة الشيء إلي نفسه .

[٥] – حكم كسر السين من (عسى) .

[٦] – تثنية المصدر الموصوف ، وجمعه وتأنيثه . .

[٧] – تأويل المصدر إذا وُصف به .

[٨] – تعدية الفعل (نصحَ) .

[٩] – (دُنْيَا) بين المنع والصرف .

[١٠]– إفادة (لن) التأبيد .

[١١]– إعراب ما سُمِّي بجمع المذكر السالم .

[١٢]– إعراب (أمين) .

[١٣]– مجيء (لَيْسَ) بمعني (إلاَّ) في الاستثناء .

[١]- مجيء (مِنْ) لابتداء الغاية في الزمان .

قال ابن الجبان : " و(مِنْ) حرف من حروف الجر ، وفائدتها ابتداء الغاية " ، وقال في موضع آخر : " ... و(مِنْ) لا تستعمل في الأوقات " [١] .

الدراســة والتحليــل :

اتفق النحويون على مجيء (مِنْ) لابتداء الغاية في المكان[٢] ، لكنهم اختلفوا في مجيئها لابتداء الغاية في الزمان على قولين :

القــول الأول : ذهب سيبويه[٣]، وجمهورُ البصريين[٤] إلي منع مجيء (مِنْ) لابتداء الغاية في الزمان ، ووافقهم ابنُ الجبان في ذلك[٥] ، غير أنه لم يستدل لرأيه.

واستدل البصريون للمنع : بأن (مِنْ) في المكان نظير (مُذ) في الزمان ؛ لأن (مِن) وضعت لتدل على ابتداء الغاية في المكان ، كما أن (مُذ) وضعت لتدل على ابتداء الغاية في الزمان ، فكما لا يجوز أن تقول : (مَا سِرْتُ مُذْ بَغْدَادِ) ، فكذلك لا يجوز أن تقول : (مَا رَأَيْتُهُ مِنْ يَوْمِ الجُمُعَةِ) [٦] .

القــول الثــاني: ذهب الكوفيون إلي[٧] إلي جواز مجيء (مِنْ) لابتداء الغاية في الزمان ، قال ابن يعيش : " وقد أجاز الكوفيون استعمالها في الزمان ، وهو رأيُ أبي العباس المبرد ، وابن درستويه من أصحابنا " [٨] .

---

(١) شرح الفصيح صـ : ٨٧ ، وصـ : ٣١٥ .

(٢) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك (٣/١٣٠) ، والجنى الداني ص (٣٠٨) .

(٣) ينظر : الكتاب ١/٢٠٦ .

(٤) ينظر : الإنصاف ١/٣٧٠ ، وشرح التسهيل ٣/١٣٠، والارتشاف ٤/١٧١٨ ، والجنى ٣٠٩ .

(٥) انظر : شرح ابن الجبان ٣١٥ .

(٦) انظر : الإنصاف (١/٣٧٢) ، والمقاصد الشافية (٢/١٧٦) .

(٧) ينظر : الإنصاف (١/٣٧٠) ، وشرح المفصل (٨/١٠) ، والارتشاف (٤/١٧١٨) ، والجنى الداني ص (٣٠٨) ، ومغني اللبيب ص (٤/١٣٧) .

(٨) شرح المفصل (٨/١٠) .

واستدل الكوفيون للجواز بالسماع نثراً ونظماً [١] :

فمن النثر : قوله تعالى: { **لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ اَنْ تَقُوْمَ فِيْهِ** }[٢] . **ومن النظم** : قول الشاعر :

لِمَنِ الدِّيارُ بِقُنَّةِ الحِجْرِ ؟ ∴ أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ شَهْرِ [٣]

وقد أُجِيْبَ عن أدلةِ الكوفيين : بأنها قابلة للتأويل، بتقدير حذف مضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، فالتأويل في الآية: (مِنْ تَأْسِيْسِ أَوَّلِ يَوْمٍ)، والتأويل في البيت من وجهين:

الأول : أنه على حذف مضاف ، والتقدير: (مِنْ مَرِّ حِجَجٍ)، (ومِنْ مَرِّ شَهْرٍ)[٤].

الثاني : بعضهم ينكرون هذه الرواية ، ويرون أن الروايةَ الصحيحة للبيت : " أَقوَيْنَ مُذ حِجَجٍ وَمُذ شَهْرِ " [٥] .

---

(١) انظر : الإنصاف (١/٣٧٠) .

(٢) سورة التوبة ، من الآية ١٠٨ .

(٣) البيت من الكامل ؛ لزهير بن أبي سلمي في ديوانه ص (٥٤) .
اللغة : "لمن الديار" استفهام للتعجب من شدة خراب هذه الديار ، والقُنَّةُ : أعلى الجبل ، والحِجْر : منازل ثمود عند وادي القرى من ناحية الشام ، وأقوين : أقفرن وخلون ، والحِجَج : جمع حِجَّة – بكسر الحاء– وهي السنة ، والدهر : الأبد الممدود
والشاهد : قوله " مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ شَهْرِ " ، حيث استدل به الكوفيون على جواز استعمال "مِنْ " لابتداء الغاية الزمنية ، كما يجوز أن تجيء لابتداء الغاية المكانية .
مواضعه : الإنصاف (١/٣٠٧) ، وشرح الكافية للرضي (٤/٢٦٤) والمقاصد الشافية ١٧٧/٢.

(٤) الإنصاف (١/٣٧٢ – ٣٧٥) ، والجنى الداني ص (٣٠٩) .

(٥) انظر : السابق .

تعقيب :

مما سبق يتضح: أن الراجح في المسألة الجواز خلافا لابن الجبان، وذلك لأمرين :

أولاً : أنه مؤيد بالسماع الكثير (١) .

ثانياً : أن التأويل إنما يسوغ في القليل والنادر ، لا الكثير (٢) .

[٢]- نوع (نِعْمَ) و (بِئْسَ)

قال ابن الجبان : " وتقول : إِنْ فَعَلْتَ كذا فَبِهَا ونَعِمَتْ ، وإِنْ شئت نِعْمَتْ ، والأول هو الأصل؛ أيْ : نَعِمَتِ الخَصْلَةُ ذَاكَ ، وكذا بِئْسَ ، أصله : بَئِسَ ، وكلُّ ذلك فعلٌ مَاضٍ ، والتاء في (نِعْمَتْ) كالتاء في (خَرَجَتْ) " (٣) .

الدراســة والتحليــل :

اختلف النحويون في نوع (نِعْمَ) و(بِئْسَ) على قولين :

القــول الأول : أنهما فعلان ماضيان لا يتصرفان ، وهو قول سيبويه ، وجمهور البصريين(٤) **، ووافقهم ابنُ الجبان في ذلك** (٥) .

واستدلوا على فعليتهما بوجوه ، منها :

أحدُها : اتصالهما بتاء التأنيث الساكنة ، وذلك كقولهم : " نعمت المرأة " (٦) .

الثاني : اتصال الضمير المرفوع بهما ، كقولهم : " نِعْمَا رَجُلَيْنِ ، ونِعْمُوا رِجَالاً "(٧).

---

(١) انظر : شرح الكافية للرضي (٢٦٥/٤) ، والمغني (١٣٧/٤) ..

(٢) انظر : الارتشاف (١٧١٨/٤) ، والمقاصد الشافية (١٨٠/٢) .

(٣) شرح ابن الجبان ٣٢٥ .

(٤) انظر : الكتاب (٢٦٦/٢) ، وأمالي ابن الشجري ٤٠٤/٢ ، والإنصاف ٩٧/١ ، وشرح التسهيل ٥/٣، واللباب ١٨٠/١ ، والارتشاف ٢٠٤١/٤ ، وائتلاف النصرة ص (١١٦) .

(٥) مستدلا : باتصالهما بتاء التأنيث الساكنة ، ينظر : شرح ابن الجبان ٣٢٥ .

(٦) علل النحو ص (٢٩٢) .

(٧) الإنصاف (١٠٤/١) ، والتبيين ص (٢٧٤) .

الثالث : استتار الضمير فيهما ، نحو : نِعْمَ رَجُلاً زَيْدٌ " ، ولا يُضْمَرُ إِلَّا في فِعل[١].

الرابع : أنه يرتفع بعدهما الفاعل ، كما يرتفع بعد الفعل ، وليسا من قبيل الأسماء العاملة عمل الفعل [٢] .

القول الثاني : أنهما اسمان مبتدآن ، وهو قول الفراء [٣] ، والكوفيين [٤] .

واستدلوا على اسميتهما بوجوه ، منها :

أحدها : دخول حرف الخفض ، وحرف النداء عليهما ، كقول العرب : " نِعْمَ السيرُ على بِئْسَ العِيرُ " ، وقولهم : " يا نِعْمَ المولَى ويا نِعْمَ النصيرُ " [٥] .

الثاني : تجردهما من الزمان ، وعدم تصرفهما [٦] .

الثالث : قول العرب : " نَعِيمَ الرجُلُ زيدٌ "، و(فَعِيْل) ليس من أوزان الفعل ، فثبت أنه اسم[٧] .

وقد أجيب عن هذه الأدلة بما يأتي :

١- دخول حرف الجر عليهما ، فالحكاية فيه مقدرة ، فالجار واقع على مجرور محذوف ، فيكون تقدير الكلام: (نعم السيرُ على عِيرٍ مقولٍ فيه بِئْسَ العِيرُ) [٨].

٢- وأما دخول حرف النداء، فالمنادي محذوف؛ لأن التقدير في الدعاء: (يَا الله نِعْمَ الْمَوْلَى أَنْتَ) أو أن (يَا) هنا للتنبيه، فلا يحتاج إلى تقدير منادى [٩] .

---

(١) انظر : اللباب ١٨٠/١ ، وشرح المفصل ١٢٧/٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور (٦١٠/١).

(٢) انظر : شرح الجمل لابن عصفور (٥٩٨/١) .

(٣) انظر : معاني القرآن (١٤١/٢) .

(٤) انظر : أمالي ابن الشجري (٤٠٤/٢) ، والإنصاف (٩٧/١) .

(٥) انظر : الإنصاف (٩٨/١ - ٩٩) .

(٦) انظر : التبيين ص (٢٧٦) .

(٧) انظر : الإنصاف (١٠٤/١) .

(٨) انظر : الإنصاف (١١٢/١) .

(٩) انظر : التبيين ص (٢٧٨) .

٣- وأما عدم اقترانهما بالزمان وعدم التصرف ؛ فلأن (نِعْمَ) موضوع لغاية المدح ، و(بِئْسَ) موضوع لغاية الذم ، فجعلت دلالتهما مقصورة على الحال ؛ لأنك إنما تمدح وتذم بما هو موجود في الممدوح ، أو المذموم ، لا بما كان أو سيكون[١].

وقال أبو البقاء العكبريّ : " ويدل على فساد ما قالوه أن (عَسَى) فعل عند الجميع، ولا يقترن بها زمان ولا تتصرف " [٢] .

٤- وأما قولهم : (نَعِيمَ الرجلُ) فإنها رواية شاذة تفرد بها قطرب [٣] ، وإن صحت فليس فيها حجة ؛ لأن (نِعْم) أصله (نَعِم) ، فأشبعت الكسرة فصارت ياء[٤] .

تعقيب :

مما سبق ينضم ما يأتي:

أنَّ ما ذهب إليه البصريون ووافقهم ابنُ الجبان من أن (نِعْمَ) و(بِئْسَ) فعلان ، هو الأقوي ؛ لأن أدلتهم قطعية ، وأما أدلة الكوفيين فتحتمل التأويل ، والدليل إذا دخله الاحتمال ، سقط به الاستدلال [٥] . والله أعلم .

****

(١) انظر : أمالي ابن الشجري (٤٢١/٢) .

(٢) التبيين ص (٢٨٠) .

(٣) أمالي ابن الشجري (٤١٨/٢) ، والإنصاف (١٢١/١) ، والتبيين ص (٢٨١) .
قطرب هو : محمد بن المستنير النحوي ، لازم سيبويه ، وكان يأتيه آخر الليل فإذا خرج رآه على بابه فقال له : ما أنت إلا قطرب ليل فلقب به ، توفي سنة (٢٠٦هـ) ، له المثلث ، والنوادر ، والصفات ، وغيرها .
انظر : إنباه الرواة (٢١٩/٣) ، وبغية الوعاة (٢٤٢/١ - ٢٤٣) .

(٤) انظر : الإنصاف (١٢١/١) ، والتبيين ص (٢٧٨) .

(٥) انظر : الاقتراح ص (١٨٧) .

[٣]- توجيه الاسم المرفوع بعد (مُذْ) و (مُنْذُ) .

قال ابن الجبان : " ما رأيتُه مُذْ أَوَّلُ مِنْ أَمْسِ ، والاختيارُ أن ترفعَ الماضِيَ من الزمان بعد (مُذْ) علي تقدير الابتداء والخبر ؛ أَيْ : مَبْدأُ ذلك أَوَّلُ ، أو أَوَّلُ ذَلكَ أَوَّلُ مِنْ أَمْسِ ، وعلي مذهب الكوفيين يرتفع بالفعل ؛ أَيْ : مُذْ مَضَي ذَلِكَ ، وذلك ليس بشيءٍ ؛ لأن تقدير الفعل بعد (مُنْذُ) كتقديره بعد (مُذْ) " [١] .

الدراسة والتحليل :

اختلف النحويون في توجيه الاسم المرفوع بعد : (مُذْ) و (مُنْذُ) في نحو : (مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمَانِ) ، و (مُنْذُ يَوْمَانِ) على أربعة أقوال :

القول الأول : أنَّ (مُذْ) و (مُنْذُ) مبتدآن ، والمرفوع بعدهما خبر لهما ، فيكون تقديرهما في النكرة : الأمدُ ، وفي المعرفة : أَوَّلُ الوَقْتِ ، والتقدير علي ذلك : أَمَدُ انقطاعِ الرُؤْيَةِ يَوْمَانِ ، وهو قولُ ابن الجبان[٢]، وجمهور البصريين [٣] .

قال ابن الجبان : " والاختيارُ أن ترفعَ الماضِيَ من الزمان بعد (مُذْ) علي تقدير الابتداء والخبر؛ أَيْ : مَبْدأُ ذلك أَوَّلُ ، أو أَوَّلُ ذَلكَ أَوَّلُ مِنْ أَمْسِ " [٤] .

القول الثاني : أنه مرفوع على الابتداء ، و(مُذْ) و (مُنْذُ) الخبر ، والتقدير : بيني وبين لقائه يومان ، وهو قول الزجاجي[٥]، وابن درستويه[٦]، وطائفة من البصريين[٧].

---

(١) شرح ابن الجبان ٣١٥ .

(٢) انظر : شرح ابن الجبان ٣١٥ .

(٣) انظر : المقتضب (٣/٣٠) ، والإيضاح للفارسي ص (٢٦١) ، والمقتصد (٢/٨٦١) ، والإنصاف ٣٨٢/١ ، واللباب ٣٧٢/١ ، وشرح الكافية للرضي ٢١٠/٣ .

(٤) شرح ابن الجبان ٣١٥ .

(٥) انظر : الجمل في النحو ص (١٤٠) .

(٦) انظر : تصحيح الفصيح ص (٤٩٨) .

(٧) انظر : الارتشاف (١٤١٨/٣) ، والجنى الداني ص (٥٠٢) .

قال ابن درستويه : " ولا يجوز أن ينصب أول بعد (مُذْ) على الظرف ... ، وإنما يكون ما بعدهما مرفوعاً على الابتداء ، أو مجروراً " [١].

القول الثالث : أنه مرفوع على أنه فاعل لفعل محذوف ، تقديره : " مَا رَأَيْتُهُ مُذْ مَضَى يَوْمَانِ ، أَوْ كَانَ يَوْمَانِ " ، وهو مذهب الكسائيّ[٢] ، والكوفيين [٣] ، واختاره ابن ابن مالك[٤].

وقد رده ابن الجبان قائلا : " وذلك ليس بشيءٍ ؛ لأن تقدير الفعل بعد (مُنْذُ) ، كتقديره بعد (مُذْ) " [٥] .

القول الرابع : أنه مرفوع على أنه خبر لمبتدأ محذوف ، تقديره : مَا رَأَيْتُهُ مِنَ الزَّمَانِ الَّذِيْ هُوَ يَوْمَانِ ، وهو قول منسوب إلى الفراء ، وبعض الكوفيين[٦] .

تعقيب :

مما سبق يتضح : أنَّ ما ذهب إليه البصريون ووافقهم فيه ابن الجبان من أن الاسم المرفوع بعد (مُذْ) ، و(مُنْذُ) خبر لهما ، هو الأقوي ، وذلك لما يأتي :

أن فيه إبقاءً للأصل وهو عدم الإضمار ، بخلاف القول : إنَّه فاعل لفعل محذوف ، أو أنه خبر لمبتدأ محذوف ، فإنه يؤدي إلى الإضمار ، وهو مخالف للأصل ؛ فلا ينبغي أن يُدَّعَى إلَّا بدليل، ولا دليل ، بل الكلام تام من غير دعوى الإضمار ، فكان القول بهما تكلفاً من غير حاجة [٧] .

---

(١) تصحيح الفصيح ص (٤٩٨) .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور (٢/٥٨) .

(٣) انظر : الإنصاف ١/ ٣٨٢ ، واللباب ١/ ٣٧٢ ، وشرح التسهيل ٢/ ٢١٧ ، والارتشاف (٣/١٤١٨) ، والجنى الداني ص (٥٠٢) .

(٤) شرح التسهيل (٢/٢١٧) .

(٥) شرح ابن الجبان ٣١٥ .

(٦) ينظر : اللباب ١/٣٧٢ ، والارتشاف ٣/١٤١٨ ، والجنى (٥٠٢) ، والمغني (٣٢٨) .

(٧) ينظر : المقاصد الشافية (٢/٢٦٨) .

[٤]- إِضَافَةُ الشَّيءِ إِلَى نَفْسِهِ .

قال ابن الجبان : " و(عامَ الأَوَّلِ) ، وهَذَا رَدِيْءٌ ؛ لأن الشيء لا يضاف إلي وصفه، ألا تري أنك لا تقول : رأيتُ زيدَ الفاضلِ ، إلاَّ أن يُراد بذلك : عامَ الزمانِ الأولِ ... ، وإن شئت العَامَ الأولَ ، وهذا هو الصحيح المختار عندنا ؛ لأنه معرف بالألف واللام فيجوز " [١] .

الدراسة والتحليل :

اختلف النحويون فى جواز إضافة الاسم إلى ما بعده ، إذا اختلف لفظهما والمعنى واحد، نحو : (حَقُّ اليَقِيْنِ) [٢] ، ولهم في ذلك قولان ، بيانهما كالآتي :

القول الأول: المنع، وهو قول جمهور البصريين[٣]، ووافقهم ابن الجبان في ذلك[٤].

ذلك[٤].

حيث قال : " و(عَامَ الأَوَّلِ) ، وهَذَا رَدِيْءٌ ؛ لأن الشيء لا يُضَافُ إلي وصفه ، ألا تري أنك لا تقول : رَأَيْتُ زَيْدَ الفَاضِلِ " [٥] .

واستدلوا للمنع بأمرين :

الأول : أن الإضافة إنما يراد بها التعريف والتخصيص ، والشيء لا يتعرف بنفسه؛ لأنه لو كان فيه تعريف كان مستغنياً عن الإضافة ، وإن لم يكن فيه تعريف كان بإضافته إلى اسمه أبعد من التعريف ؛ إذ يستحيل أن يصير شيئاً آخر بإضافة اسمه إلى اسمه ؛ فوجب أن لا يجوز ، كما لو كان لفظهما متفقاً [٦] .

---

(١) شرح الفصيح لابن الجبان ٣١٠ .

(٢) انظر : الارتشاف (١٨٠٧/٤) .

(٣) الإنصاف ٢/ ٤٣٦ ، والمقتصد ٨٩٤/٢ ، وشرح المفصل ٣/ ١٤٩ ، والارتشاف ١٨٠٦/٤ .

(٤) شرح الفصيح ٣٠٩ .

(٥) شرح ابن الجبان ٣١٠ .

(٦) انظر : الإنصاف ٤٣٨/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/٩ ، والإيضاح في شرح المفصل ٤١٤/٢.

الثاني : ما قاله ابن درستويه : " وهو أن أحداً من العرب لم يقل : هذا ثوبُ الجيدِ، على إضافة الأول إلى الثاني " [١] .

القول الثاني : الجواز ، وهو قولُ الفراء [٢] ، والكوفيين [٣] ، قال الفراء : " وقد تُضِيفُ العربُ الشيءَ إلى نفسه إذا اختلف لفظه " [٤] .

واستدلُّوا للجواز بالسماع : ومنه ما يأتي :

قوله – تعالى– : {**وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ**}[٥] ، وقوله تعالى : {**إِنَّ هَـذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ** }[٦]، وقوله تعالى: { **وَحَبَّ الْحَصِيدِ** }[٧]، فقد أُضِيْفَتِ (الدارُ) إلى (الآخرةِ) ، ، وهما بمعنى واحد ، وكذلك (حق) مع (اليقين) ، و(حب) مع (الحصيد) [٨] .

وقد أُجِيْبَ عن أدلة الكوفيين السماعية بما يلي :

أنها كلها محمولة على حذف المضاف إليه ، وإقامة صفته مقامه [٩] . فقوله – تعالى: { **وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ** } ، فالتقدير فيه : ولَدَارُ السَّاعَةِ الآخِرَةِ .

وأما قوله – تعالى – : { **إِنَّ هَـذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ** }، فالتقدير فيه : حَقُّ الأَمْرَ اليَقِيْنِ .

---

(١) تصحيح الفصيح ص (٤٨٨) .

(٢) معاني القرآن (٢/٥٥ – ٥٦) .

(٣) انظر : معانى القرآن للفراء ٢/ ٥٥– ٥٦ ، والإنصاف ٢/ ٤٣٦ ، والارتشاف ٤/ ١٨٠٦ .

(٤) معاني القرآن (٢/٥٥) .

(٥) من الآية ١٠٩ سورة يوسف .

(٦) من الآية (٩٥) ، سورة الواقعة .

(٧) سورة (ق) : الآية (٩) .

(٨) معاني القرآن للفراء ١/٣٣٠ ، والإنصاف ٢/ ٤٣٦ .

(٩) انظر : معانى القرآن وإعرابه للزجاج ٣/١٠٩ ، وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٥ – ٣٦ ، والمقتصد للجرجاني ٢/٨٩٣ ، وأمالى ابن الشجرى ٢/٦٩ .

وأما قوله تعالى: { **وَحَبَّ الْحَصِيدِ** } ، فالتقدير فيه : وَحَبَّ الزَّرْعَ الحَصِيْدِ [١] .

وقد ردَّ ابنُ الجبان ما ذهب إليه الكوفيون، من القول بالجواز، " بأن هذا احتيالٌ من النحويين "[٢] ؛ لأنه محمول على حذفِ المضاف إليه ، وإقامة صفته مقامه .

وفي النهاية يقولُ الأنْبَارى : " فإذا كان جميعُ ما احتجوا به محمولاً على حذف المضاف إليه وإقامة صفته مقامه على ما بَيَّنَّا ، لم يكن لهم فيه حجة " [٣] .

تعقيب :

مما سبق يظهرُ أن الراجح : هو قولُ الكوفيين خلافا لابن الجبان ، وذلك لما يأتي :

أولاً : أنه مؤيد بالسماعِ الكثير[٤] ، وبعيد من التكلف واللجوء إلي التأويل .

ثانيـاً : أن القول : إنَّ السماع الذي يدل على جواز الإضافة محمول على حذف المضاف إليه وإقامة صفته مقامه ضعيف – فيما يظهر لي – من وجهين :

١– أن هذا الحذف حملٌ علي تأويل ، والأصل عدمه .

٢– أن قول ابن الجبان : " ألا تري أنك لا تقول : رأيتُ زيدَ الفاضلِ " [٥] نفي ، وقول الفراء : " وقد تضيف العرب الشيء إلى نفسه إذا اختلف لفظه " [٦] إثبات، وقول المثبت مقدم على النافي ، ومن سمع حجة على من لم يسمع .

والله أعلم .

---

(١) انظر : الإنصاف (٢/٤٣٨) ، وشرح المفصل لابن يعيش (٣/١٠) ، وشرح الجمل لابن عصفور (٢/٦٩) .

(٢) شرح الفصيح لابن الجبان ٣١٠ .

(٣) الإنصاف ٢/ ٤٣٨ .

(٤) ينظر : معانى القرآن للفراء ٢/ ٥٥– ٥٦ ، والإنصاف ٢/ ٤٣٦ ، والارتشاف ٤/ ١٨٠٦ .

(٥) شرح الفصيح : ٣١٠ .

(٦) معاني القرآن ٢/٥٥ .

[٥]- حكم كسر السين من (عَسَى) .

قال ابن الجبان : " (وَعَسَيْتُ أَنْ أَفْعَلَ ذَاكَ) ولا يُصَرَّفُ ، فيقال : يَعْسَي ، وأَعْسَي، ونَعْسَي ، وتَعْسَي ، ولا يقال : أَنَا عَاسٍ ، وبعضهم يقول : " عَسِيْتُ " ، بكسر السين ، وقرأ بعضهم[١] : { فَهَلْ عَسِيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ }[٢]، والاختيار: الفتح " [٣] .

الدراسة والتحليل :

اختلف النحويون في كسر السين من (عَسَى) على ثلاثة أقوال ، بيانها كالآتي :

القول الأول : أنَّه يجوز كسر السين وفتحها من الفعل (عَسَى) إذا أُسْنِدَ إلى ضمير رفع متحرك ، للمتكلم ، نحو : " عَسَيْتُ " ، أو للمخاطب ، نحو: " عَسَيْتَ، وعَسَيْتِ ، وعَسَيْتُمَا ، وَعَسَيْتُمْ " ، والفتح هو الأكثر ، والأشهر . هذا رأي جمهور النحاة [٤] ، وإليه ذهب ابن الجبان[٥] .

واستدلوا علي ذلك بالسماع :

كما في قراءة نافع[٦] : { فَهَلْ عَسِيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ } ، بكسر السين[٧] .

---

(١) قرأ نافع وحده بكسر سين (عَسِيْتُمْ) ، والباقون من السبعة بفتحها .
انظر : معاني القراءات للأزهري ٣٨٧/٢ ، والكتاب الموضح ١١٨٢/٣ .

(٢) سورة محمد ، من الآية (٢٢) .

(٣) شرح الفصيح لابن الجبان ٩٩ .

(٤) إعراب القرآن للنحاس (١٨٧/٤) ، والمقاصد الشافية (٣٠٣/١) ، والارتشاف (١٢٣٢/٣) ، وأوضح المسالك (٣٢٤/١) ، وشرح الأشموني ٢٩٢/١ ، والتصريح (٢٩٢/١) .

(٥) شرح ابن الجبان ٩٩ .

(٦) هو : ابن عبد الرحمن ابن أبي نعيم الليثي أحد الأعلام ، قرأ على طائفةٍ من تابعي أهل المدينة ، توفي سنة (١٦٩هـ) . انظر : معرفة القراء الكبار ص (٦٤) ، وشذرات الذهب (٤٣٧/١) .

(٧) انظر : أوضح المسالك ٣٢٤/١ .

وقوله تعالي : { هَلْ عَسِيْتُمْ إِن كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ }[١] ، بكسر السين [٢] .

ويري ابن الجبان أنه : لا يستعمل مستقبل هذا الفعل ، ولا يصرف منه اسم فاعل ، ولا مصدر له ؛ لأنه منقول عن المضي ، موضوع موضع الحال والاستقبال ، ولو استعمل منه المستقبل ؛ لقيل : يعسِي ، بكسر السين .

القول الثاني : أنَّه لا يجوز كسر السين من (عَسَى) مطلقاً ؛ سواء أسندت إلى ضمير، أم إلى ظاهر، والصواب : الفتح . وهو قول أبي عبيدة[٣]، وابن درستويه[٤].

قال ابن درستويه في (عَسَيْتُ) : " العامة تقوله بكسر السين ، وهو لغة شاذة رديئة ... ، والصواب منه فتحها مع الواحد ، والاثنين ، والجميع ، والظاهر ، والمضمر" [٥].

القول الثالث : أنه يجوز مطلقاً ؛ أَيْ : سواء أسندت (عَسَى) إلى ظاهر ، أم إلى مضمر ، وهو قول أبي علي الفارسيّ [٦] .

قال في قول تعالى : { هَلْ عَسَيْتُمْ إِن كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ } :

" الأكثر فتح السين ، وهو المشهور ، ووجه الكسر قول العرب : " هو عَسٍ ، مثل حَرٍ وشَجٍ " ... ، فإن أسند الفعل إلى الظاهر ، فقياس (عَسَيْتُمْ) أن يقال : عَسِيَ زَيْدٌ ، مثل: رَضِيَ ، فإن قيل : فهو القياسُ وإن لم يُقَلْ ، فسائغٌ أن تأخذ باللغتين ، فتستعمل إحداهما في موضع الأخري " [٧] .

---

(١) سورة البقرة ، من الآية (٢٤٦) .

(٢) انظر : السبعة ص (١٨٦) ، والتصريح ٢٩٢/١ .

(٣) أوضح المسالك (٣٢٤/١) ، والتصريح (٢٩٢/١) ، وضياء السالك ٢٩١/١ .

(٤) انظر : تصحيح الفصيح ص (٤٢) ، والمقاصد الشافية ٣٠٤/٢ .

(٥) تصحيح الفصيح ص (٤٢) .

(٦) انظر : الحجة للفارسي (٣٥٠/٢) ، والارتشاف ١٢٣٢/٢ ، وأوضح المسالك ٣٢٤/١ ، والتصريح ٢٩٢/١ ، وضياء السالك ٢٩١/١ .

(٧) انظر : الحجة (٣٥٠/٢) ، والتذييل والتكميل ٣٥٨/٤ .

تعقيب :

مما سبق يتضح أن : الراجح ما ذهب إليه ابن الجبان موافقا الجمهور من جواز كسر السين من (عَسَى) إذا أسندت إلى ضمير رفع متحرك ، وذلك لما يأتي :

أولاً : أنَّ كسر السين من (عسى) إذا أسندت إلى الضمير ، مؤيد بالسماع .

ثانياً : أنَّ كسر السين من (عسى) إذا أسندت إلى ظاهر لم يحفظ عن العرب [١] ؛ فتعين فيها الفتح حينئذٍ ؛ إبقاءً على الأصل ، والله أعلم .

---

[٦]- تثنية المصدر الموصوف به وجمعه وتأنيثه .

قال ابن الجبان :

" (تقول : هوْ خَصْمٌ) ، وَهما خَصْمٌ ، وهم وهي وهما وهن بلفظٍ واحدٍ ؛ لأنه مصدرٌ في الأصل خصمتُ خصماً ، وربما ثُنِّي وجُمِعَ ، فقيل : خَصْمَانِ ، وَخُصُوْمٌ ، وقد قال الله تعالي : {هَـذَانِ خَصْمَـانِ اخْتَصَمُـوا فِـي رَبِّهِـمْ}[٢] " [٣] .

الدراسة والتحليل :

اختلف النحويون في تثنية المصدر وجمعه وتأنيثه إذا وُصف به على قولين :

القــول الأول : الجواز ، وذلك إذا كثر استعماله وصفاً ، حتى يزول عن شبه المصادر، وهو قول ابن درستويه[٤]، وابن الجبان[٥]، وأبي سهل الهرويّ [٦] .

---

(١) انظر : التذييل والتكميل (٣٥٨/٤) .

(٢) سورة الحج : من الآية (١٩) .

(٣) شرح الفصيح لابن الجبان ١٩١ .

(٤) تصحيح الفصيح ص (٢٥٤) .

(٥) شرح الفصيح ص (١٩١) .

(٦) إسفار الفصيح (٥٦٠/١) .

واستدل ابن الجبان علي الجواز بالسماع ، نثراً ونظماً :

فمن النثر : استدل بقوله تعلي : {هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ}[(١)]. فثني الخَصْمَ ، ومما يدل على أن الخصم يقع على الجماعة قولُه تعالي: {اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ} بالواو ، وقد جاء الاسم بلفظ التثنية ، فقال : { هَذَانِ خَصْمَانِ } ؛ لأن كل خصم من الخصمين كان جماعة وطائفة ، وإنما جاز ذلك؛ لأنه كثر استعماله وصفًا .

ومن النظم : قول الشاعر :

وبايَعْتُ لَيْلَى فِي الخَلاء وَلَمْ يَكُنْ ... شُهودٌ عَلَى لَيْلَى عُدُولٌ مَقَانِعُ [(٢)]

فجمع (عَدْلٌ) علي (عُدُوْلٌ) ؛ لأنه كَثُرَ استعماله وصفًا ، حتى زال عن شَبَهِ المَصْدَرِ ، ودخل في باب الأسماء والصفات ، وكذلك نظائره في المصادر التي وُصِفَ بها [(٣)] .

قال ابن درستويه : " أما قوله : تقول : هو خَصْم ، وهي خَصْم ، وهم خَصْم ، للواحد والاثنين والجميع على حال واحدة ، فليس ذلك بلازم فيه كما قال ، بل يجوز تثنيته ، وجمعه، وتأنيثه على ما شرطناه[(٤)] " [(٥)] .

---

(١) سورة الحج : من الآية (١٩) .

(٢) من الطويل ، لمجنون ليلي في ديوانه ، (صـ :١٤٦) ، تح : عبدالستار أحمد فراج .
ورواية الشطر الأول في الديوان : (ودَايَنْتُ لَيْلى فِي الخَلاء ...)
ويُنْسَبُ للبعيث الهاشمي في : أمالي القالي ١٩٦/١ ، واللسان (رَبَعَ) ٢٧٨/٨ ، و(قَنَعَ) ٢٩٧/٨ .
الشاهد فيه : (عُدُوْلٌ) ، حيث استدل به علي جواز تثنية المصدر وجمعه إذا كان موصوفا به .

(٣) ينظر : شرح الفصيح لابن الجبان ١٩١ – ١٩٢.

(٤) وشرطه : إذا كثر استعماله في الوصف ، ودام الاستماع له ، وأُلِف واعتيد حتى يزول عن شبه المصادر، ويدخل في باب الأسماء والصفات بطول العادة . تصحيح الفصيح ص (٢٥٣) .

(٥) تصحيح الفصيح ص (٢٥٤) .

واستدل القائلون بالجواز – أيضًا – بقوله تعالي : {وَهَلْ أَتَـكَ نَبَـؤُا الْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ * إِذْ دَخَلُوا عَلَى دَاوُودَ فَفَزِعَ مِنْهُمْ قَالُوا لاَ تَخَفْ }[1] .

حيث بدأ بالخصم على لفظ واحد ، فأوقعه على طائفتين ، ثم بين ذلك في الفعل حين قال : {تَسَوَّرُوا} ، فأتى بواو الجمع ، وقال: {دَخَلُوا}، فأتى بالواو أيضاً ، وقال : {فَفَزِعَ مِنْهُم} ، فأتى بالهاء والميم ، وهما علامة الجمع ، وقال أيضاً : {قَالُوا لاَ تَخَفْ} ، فأتى بالواو ، فهذا كله يدل على أنه يجوز التثنية ، والجمع ، والتأنيث في مثل هذا ، وأنه لا يلزم لزوم لفظ الواحد فيه كما ذكر ثعلب [2] .

القول الثاني : المنع ، منع تثنية المصدر وجمعه وتأنيثه إذا وُصف به ، وهو قول ثعلب[3] . وعلل المنع : بأن المصادر لا تُجمع ، ولا تُثنى ، ولا تُؤنث ، فتبقى على أصلها قبل الوصف [4] .

تعقيب :

مما سبق يتضح ما يأتي :

أنَّ ما ذهب إليه ابن الجبان ومن وافقه من القول بجواز تثنية المصدر وجمعه وتأنيثه إذا وُصف به ، هو الراجح ؛ لأنه مؤيد بالسماع .

****

(١) سورة ص ، من الآيتين ٢١ – ٢٢ .

(٢) انظر : تصحيح الفصيح ص (٢٥٤) ، وإسفار الفصيح للهروي ٥٥٩/١ ، والمقاصد الشافية ٦٤٧/٤ .

(٣) انظر : الفصيح ص (٢٨٨) .

(٤) انظر : السابق (٢٨٨) .

[٧]- تَأْوِيْلُ المَصْدَرِ إِذَا وُصِفَ بِهِ

قال ابن الجبان :

" (ورجلٌ عَدْلٌ) ؛ أَيْ : عَادِلٌ مُبَالَغٌ فِي عَدْلِهِ ... ، (ورجلٌ رِضَىً) ، وَرَجُلانِ رِضَىً، وَرِجَالٌ رِضَىً ... ، والمراد : أَنَّهُ مَرْضِيٌّ " [١] .

الدراسة والتحليل :

الوصف بالمصدر جائز عند النحويين ، نحو : (رَجُلٌ عَدْلٌ) ، و(رَجُلٌ رِضَىً) ، إلا أن المصدر معنى ، والمعنى لا يكون وصفاً للذات [٢] ؛ لذا اختلفوا في توجيه المصدر حينئذٍ على ثلاثة أقوال :

القول الأول : أنه مؤول بالمشتق ؛ أَيْ : رَجُلٌ عَادِلٌ ، ومَرْضِيٌّ ، وهو قولُ الكوفيين[٣]، ووافقهم ابن الجبان في ذلك[٤]، وتابعه الهَرَويّ [٥]، والزمخشريّ[٦] .

القول الثاني : أنه بتقدير مضاف ؛ أَيْ : ذُوْ عَدْلٍ ، وذُوْ رِضَىً ، وهو قولُ البصريين[٧] ، ووافقهم ابن درستويه في ذلك .

حيث قال: " وكذلك إذا قلت: (رَجُلٌ عَدْلٌ) فمعناه: ذُوْ عَدْلٍ، و(امْرَأَةٌ رضىً) ، معناه: ذَاتُ رضىً " [٨] .

---

(١) شرح الفصيح لابن الجبان ١٩٢ .

(٢) ينظر : التصريح بمضمون التوضيح (١١٨/٢) .

(٣) انظر : الارتشاف (١٩١٩/٤) ، وأوضح المسالك ٣١٢/٣ ، وائتلاف النصرة ص (٧٤) .

(٤) ينظر : شرح الفصيح ص (١٩٢) .

(٥) ينظر : إسفار الفصيح (٥٦٤/١) .

(٦) ينظر : شرح الفصيح (٣٥٥/٢) .

(٧) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ١٩٨/١ ، وائتلاف النصرة ص (٧٤) ، والتصريح للأزهري (١١٨/٢) .

(٨) تصحيح الفصيح ص (٢٥٣) .

القول الثالث : أنه بلا تأويل ، ولا حذف مضاف ، بل على جعل العين نفس المعنى مبالغة ، وهو قول الخوارزميّ ، والرضي[١] ، وأجازه ابن يعيش ، والكيشيّ [٢] مع القول الثاني .

واستدل الكوفيون : علي أَنَّه مؤول بالمشتق : بأن اسم الفاعل يوضع موضع المصدر ، نحو : (قُمْ قَائِماً) ؛ أَيْ : قِيَاماً ، و (اقْعُدْ قَاعِداً) ؛ أَيْ : قُعُوْداً ؛ فكما يقع اسم الفاعل موقع المصدر ، فكذلك المصدر يقع موقع اسم الفاعل [٣] .

واستدل البصريون على تقدير المضاف ؛ بوجوده في القرآن الكريم ؛ إيْجَازاً ، واخْتِصَارًا ، ومن ذلك قوله تعالى : {**وَسْــَٔلِ الْقَرْيَةَ** } [٤] ، وقول العرب : " اجْتَمَعَتِ اجْتَمَعَتِ اليَمَامَةُ " [٥] ، والمراد : (أهلُ القرية) ، و(أهلُ اليمامةِ) [٦] .

تعقيب :

مما سبق يتضح : أن الوصف بالمصدر جائز بلا تأويل ، ولا حذف مضاف ، بل على جعل العين نفس المعنى مبالغة ، وذلك لما يأتي :

أولاً : أن فيه إبقاء للمصدر على أصله ، بخلاف القول : إنَّه مؤول بالمشتق ، فإن فيه إخراجاً للمصدر عن أصله ، وإذا أمكن إبقاؤه على أصله كان أولى [٧] .

ثانياً : أن القول إنَّه على تقدير مضاف مردود ؛ بأن حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ليس بقياس [٨] . والله أعلم

---

(١) ينظر : التخمير (٩١/٢) ، وشرح الكافية للرضي ٢٩٥/٢ .

(٢) ينظر : شرح المفصل ص (٥٠/٣) ، والإرشاد ص (٣٦٨) .

(٣) شرح الفصيح لابن هشام اللخمي ص (١١٦) ، وشرح المفصل لابن يعيش (٥٠/٣) .

(٤) سورة يوسف : من الآية (٨٢) .

(٥) انظر قول العرب في : الكتاب ٥٣/١ ، والخصائص ٣٠٨/١ .

(٦) انظر : تصحيح الفصيح ص (٢٥٣) ، والمقاصد الشافية ٦٤٤/٤ .

(٧) انظر : شرح الجمل لابن عصفور (٢٠١/١) .

(٨) انظر : الإيضاح في شرح المفصل (٤١٧/١) .

[٨]- تعدية الفعل (نَصَحَ) .

قال ابن الجبان :

" (وَنَصَحْتُ لَكَ) أَنْصَحُ نُصْحًا وَنَصِيْحَةً ، فَأَنَا نَاصِحٌ ، وقد جاء (نَصَحْتُكَ) ، بغير حرف ، والقرآن ينطقُ بالأول ، { وَنَصَحْتُ لَكُمْ } [١]، و{ وَأَنْصَحُ لَكُمْ } [٢] ، وقال شاعرهم [٣] :

نَصَحْتُ بَنِي عَوْفٍ فَلَمْ يَتَقَبَّلوا ... رَسُولِي وَلَمْ تَنْجَحْ لَدَيْهِمْ وَسَائِلِي "[٤].

الدراسة والتحليل :

اختلف النحويون في تعدية الفعل (نَصَحَ) على خمسة أقوال :

القول الأول : أن الفعل (نَصَحَ) يتعدى بحرف الجر تارة ، وبنفسه تارة أخرى ، لكنه باللام أولي ، وأفصح ؛ لأن القرآن الكريم ورد باللام ، وهذا رأي ابن السكيت ، وابن قتيبه[٥] ، ووافقهما ابن الجبان ، والمرزوقي[٦]، والزمخشري[٧] .

وقد استدل ابن الجبان بالسماع نثراً : على أن الفعل (نَصَحَ) الأَوْلَي أن يتعدى بحرف الجر ؛ لأن القرآنَ جاء به ، فاستشهد بدليلين من القرآن الكريم [٨] :

---

(١) سورة الأعراف ، من الآية : ٧٩ .

(٢) سورة الأعراف ، من الآية ٦٣ .

(٣) من الطويل ؛ للنابغة الذبياني في ديوانه ، ص (٩٢) .
الشاهد فيه : (نَصَحْتُ بَنِي عَوْفٍ) ، حيث عدى الفعل (نَصَحَ) إلَى المفعول بنفسه .
ينظر : معاني القرآن للفراء ٩٢/١ ، وإصلاح المنطق (٢٠٢) ، وأدب الكاتب (٤٢٤) ، والصحاح للجوهري ٤١٠/١ ، وشرح الفصيح للزمخشري ٢٣٢/١ ، واللسان ٦١٥/٢ .

(٤) شرح الفصيح لابن الجبان ١٥٣ .

(٥) ينظر : إصلاح المنطق (٢٠٢) ، وأدب الكاتب (٤٢٤) .

(٦) ينظر : شرح الفصيح للمرزوقي ١٠٠ .

(٧) ينظر : شرح الفصيح للزمخشري٢٣٢/١ .

(٨) ينظر : شرح الفصيح لابن الجبان ١٥٣ .

١- قوله تعالى : { **أُبَلِّغُكُمْ رِسَالَاتِ رَبِّي وَأَنْصَحُ لَكُمْ** }[١].

٢- وقوله تعالي: {**وَقَالَ يَا قَوْمِ لَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ رِسَالَةَ رَبِّي وَنَصَحْتُ لَكُمْ** }[٢].

و استدل بالسماع نظماً : على أنه يأتي تارة متعدياً بنفسه : بقول النابغة :

نَصَحْتُ بَنِي عَوْفٍ فَلَمْ يَتَقَبَّلُوا ... رَسُولِي وَلَمْ تَنْجَحْ لَدَيْهِمْ وَسَائِلِي [٣]

ففي الآيتين السابقتين دليل على أن الفعل (نَصَحَ) يتعدى بحرف الجر ، وهو الأجود والأفصح ؛ لوروده في القرآن الكريم[٤]، وفي قول الشاعر دليل على أنه يتعدى يتعدى بنفسه ، فقد عدى الفعل (نَصَحَ) إلى المفعول بنفسه ، وجاز حذف حرف الجر ؛ لكثرةِ الاستعمال [٥] .

القول الثاني : أنه يتعدى بحرف الجر ، ولا يتعدى بنفسه، وهو قول الكسائيّ[٦].

حيث قال : " يقال : شكرتُ لَكَ ، ونصحتُ لَكَ ، ولا يقال : شكرتُك ، ونصحتُك ، وَقَدْ نَصَحَ فلانٌ لِفُلانٍ ، وشَكَرَ لَه ، هذا كلام العرب " [٧] .

القول الثالث : أن الأصل أنه يتعدى بنفسه وحرف الجر زائدٌ ، وهذا القول أشار إليه ابن درستويه [٨] ، وقال به الرضيّ [٩] .

---

(١) سورة الأعراف ، من الآية ٦٣ .

(٢) سورة الأعراف ، من الآية : ٧٩ .

(٣) تقدم تخريجه .

(٤) ينظر : إصلاح المنطق (٢٠٢) ، وأدب الكاتب (٤٢٤) ، وشرح الفصيح للزمخشري ٢٣٢/١ .

(٥) ينظر : علل النحو لابن الوراق ٣٢٣ ، وما ورد متعديا ولازما ، ص: ٤٣٠ ، تأليف : أ.د/عبدالهادي فراج ، بحث في مجلة كلية اللغة العربية بأسيوط ، العدد التاسع ١٩٨٩م .

(٦) ينظر : ما تلحن فيه العوام ص (١٠٢) .

(٧) ما تلحن فيه العوام ص (١٠٢) .

(٨) ينظر : تصحيح الفصيح ص (١٦٩) .

(٩) ينظر : شرح الكافية (١٣٦/٤) .

القول الرابع : أنهما لغتان ، فكل واحد منهما أصل بنفسه ، فإذا استعملته بحرف الجر لم تعتقد زيادته ، وإذا استعملته بغير حرف الجر لم تعتقد حذفه ، وهو قول أبي البقاء العكبريّ [١]، وابن الخباز [٢] .

القول الخامس : أنه يتعدى إلى مفعولين أحدهما بنفسه والآخر بحرف الجر ، وهو قول ابن درستويه ؛ قال : " وتقول : نَصَحْتُ لِفُلانٍ ثَوْبَهُ ، فتعديه باللام إلى مفعول ثان ، فهو في غير الخياطة أيضاً بهذا المعنى ، والتعدية إلى مفعول واحد بنفسه وإلى ما بعده بحرف الجر " [٣].

وقد ضعف ابن درستويه القولين الثاني والثالث : من أَنَّ الفعل (نَصَحَ) لا يتعدى إلا بحرف الجر ، والقول : إنَّ حرف الجر زائد فيه .

حيث قال : " لكنه لما كثرت معه اللام وعُرِفَ معناه استغنى عن المفعول الأول ، وقلَّ استعماله في الكلام تَوَهَّمَ مَنْ لا يُحصِّل المعاني ولا يتحققها أنه لا يجوز بغير اللام "[٤].

وقال أيضاً : " وتوهم قوم أن حرف الجر زائد فيه ، وليس واحد من القولين بصواب ؛ ألا ترى أنك لو أظهرتَ المفعول المستغنى عنه فقلت : " نَصَحْتُ له الرَّأْيَ" ونحوه ؛ لكان جيداً عند جميع أهل العربية ، ولو أردت إدخال اللام على الرأي لما جاز ، فهذا يوضح صحة ما قلنا، وفساد غيره " [٥] .

---

(١) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب (٢٦٧/١) .

(٢) ينظر : الغرة المخفيَّة (٢٣٤/١) .

(٣) تصحيح الفصيح ص (١٦٨) ، وينظر : الاقتضاب في شرح أدب الكتاب (٣٠٩/٢) ، وشرح الجمل لابن عصفور (٣٠٧/١) ، والارتشاف (٢٠٨٨/٤) .

(٤) تصحيح الفصيح ص (١٦٩) .

(٥) تصحيح الفصيح ص (١٦٩) .

تعقيب :

مما سبق يتضح ما يأتي :

أولاً : أنَّ ما ذهب إليه ابنُ الجبان من أن الفعل (نَصَحَ) يتعدى بحرف الجر تارة ، وبنفسه تارة أخرى ، لكنه باللام أولي وأفصح ؛ هو الأقوي ؛ لتأييده بالسماع[١]؛ لأن القرآن الكريم ورد بذلك ، وهو أعلي درجات الصحة والفصاحة .

ثانياً : أن قول الكسائيّ إنَّ (نَصَحَ) لا تتعدى إلا بحرف جر ، مردود بقول النابغة الذبياني السابق ذكره ، فقد تعدى الفعل (نَصَحَ) بنفسه إلى المفعول .

ثالثاً : أن قول ابن درستويه إنَّ (نَصَحَ) يتعدى إلى مفعولين ، قول ضعيف ؛ لا دليل عليه ، ولو كان كما قال ؛ لسمع في موضع من المواضع : (نَصَحْتُ لِزَيْدٍ رَأْيَهُ)[٢] .

رابعاً : أن القول بأن الأصل تعديته بنفسه واللام زائدة فإنه مردود : بأن زيادة الجار ليست بقياس [٣] ، والله أعلم .

****

(١) ينظر : إصلاح المنطق (٢٠٢) ، وأدب الكاتب (٤٢٤) ، وشرح الفصيح للزمخشري ٢٣٢/١ .

(٢) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور (٣٠٧/١) ، والارتشاف (٢٠٨٨/٤) .

(٣) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب (٢٦٨/١) .

[٩]- (دُنْيَا) ، بين المنع والصرف .

قال ابن الجبان : " (ويقال أيضاً : دُنْيَا) علي وزن فُعْلَي ، غيرُ منونة ، وأُبدلت الواو فيها ياءً ؛ لأن (فُعْلَي) إذا كانت صفة عُمِلَ بها ذلك ، كالقُصْيَا والعُلْيَا ، ورَوَي الكسائي التنوين في الياء ، وذلك عندنا غيرُ صحيحٍ ، وكلُّ ذلك من (الدُّنُوِّ) أُخِذَ "[١].

الدراسة والتحليل :

اختلف النحويون في (دُنْيَا) بين المنع والصرف ، ولهم في ذلك قولان :

القول الأول : ذهب سيبويه[٢]، وأكثر النحويين[٣] أن (دُنْيَا) بضم الدال ، غير منصرف ؛ لأنها صفة علي وزن (فُعْلَي) ، وألفها للتأنيث [٤] .

وهي مِنَ الدُّنُوِّ ، أُبدلت الواو فيها ياءً وجوبًا ؛ لأنها وقعت لاما لفُعْلَي صفة ؛ للثقل ، وللفرق بينها وبين (فُعْلَي) الاسم ، فعُمِلَ بها ذلك ، كالقُصْيَا والعُلْيَا [٥] .

والقياس في (الدُّنْيَا) أن يكون بالألف واللام ؛ لأنه صفة في الأصل علي زنة (فُعْلَي)، ومذكره (الأَدْنَى) ، مثل (الأَكْبَر) و(الكُبْرَي) ، وهو من (دَنَوْتُ) فقلبت الواو في (الأَدْنَوْ) ألفاً ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فصارت (الأَدْنَى)، إلاَّ أنهم استعملوا (دُنْيَا) استعمال الأسماء ، فلذلك قلبوا (اللامَ) منه (ياءً)؛ لضرب من التَعَادُلِ والعِوَضِ، وللفرق بين الاسم والصفة ، فلما غلب عليها حكم الأسماء ، أَجْرَوْهَا مُجْرَي الأَسْمَاءِ، وكانت الألفُ واللامُ لا تلزمُ الأسماءَ ، فاستعملوها بغيرألفٍ ولامٍ كسائرِ الأسماءِ [٦] .

---

(١) شرح الفصيح لابن الجبان ٢٩٤ .

(٢) انظر : الكتاب ٣٨٩/٤ ، والمحكم لابن سيدة ٤٣٢/٩ ، ولسان العرب ٢٧٣/١٤ .

(٣) انظر : تصحيح الفصيح ٤٥٩ ، وشرح الفصيح للهروي ٢/ ٨٣٨ ، وشرح الفصيح للزمخشري ٦٤١/٢ ، وشرح الفصيح للخمي ٢٣٧ ، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري ٣٥٠ .

(٤) انظر : توضيح المقاصد ١٥٩٣/٦ .

(٥) انظر : شرح الألفية لابن الناظم ٦٠٦ ، وتوضيح المقاصد ١٥٩٣/٦ ، والبحر المحيط ٤٤٥/١ .

(٦) انظر : التكملة ٣١٩ ، وشرح المفصل ١٠٠/٦ ، وشرح التسهيل٦٤/٣ ، والخزانة ٢٩٦/٨ .

القــول الثــاني : ذكـر ابـن الجبـان أن الكسـائي – مـن الكـوفيين – روي التنـوين فيهـا[١]، يقولـون : " هَـذِه دُنْيـاً مُتْعِبَـةٌ " [٢]، ممـا يعنـي أنهـا مصـروفة ، وحَكَـى ابـنُ الأَعْرابِيِّ : " مَا لَهُ دُنْياً ولا آخِرَةٌ " ، فنَوَّنَ (دُنْيًا) ؛ تَشْبِيهاً لها (بفُعْلَلٍ) [٣] .

قال ابن جني : " وروي ابنُ الأَعْرابِيِّ (دُنْياً) بالصرف ، وقال أيضاً في ذلك : إنهم شبهوها (بفُعْلَلٍ) ، فنونوها ، وهذا نادرٌ غريب ، ولم نعلم شيئًا مما في أخره ألف تأنيث مفردة مصروفًا غير هذا الحرف " [٤] .

وقد ردَّ ابـن الجبـان ذلـك : بأن ما ورد عن الكسائي غير صحيح عندنا ، يقصد البصريين ، وهذا يشير صراحة إلي مذهبهم[٥] ، كما رده ابن عصفور أيضاً ، حيث يقول: " ولا يَسُوغُ ذلك عندي ؛ لأن (فُعْلَلاً) ليس بناءَ أصلٍ عندنا " [٦] .

وممن خطَّأَ ذلك – أيضاً– ابنُ الجوزي ، يقول : " و(الدُنيا) لا تنون ، والعوام يقولون: " هَذِه دُنْياً مُتْعِبَةٌ " ، فينونونها ، وذلك خطأٌ ؛ لأن (دُنْيَا) وما في وزنها لا ينصرف ، ولا يدخله التنوين بحال " [٧] .

تعقيب :

مما سبق يتضح ما يأتي :

أنَّ ما ذهب إليه ابن الجبان من أن (دُنْيَا) بضم الدال غير منصرف ، هو الأقوي؛ لأنَّ هذا ما عليه جمهورُ النحويين ، أَمَّا مَا وَرَدَ عن الكسائي من رِوَاية التنوين في (دُنْيَا) ، فهذه رواية قليلة عن العوام ، ولا يعتد بالقليل .

---

(١) انظر : شرح الفصيح لابن الجبان ٢٩٤ .

(٢) انظر : درة الغواص ٢٢٠ .

(٣) انظر : المحكم لابن سيدة ٤٣٢/٩ ، ولسان العرب ٢٧٣/١٤ ، والخزانة ٢٩٨/٨ .

(٤) التنبيه علي شرح مشكلات الحماسة ، لابن جني : ٥٢٠ .

(٥) شرح الفصيح لابن الجبان ٢٩٤ .

(٦) المفتاح في شرح أبيات الإيضاح ٨٩/١ .

(٧) تقويم اللسان ١٠٥ – ١٠٦ .

[١٠]- إفادة (لن) التأبيد :

قال ابن الجبان :

" قال الشاعر ، وهو يسمي قعنب [١]... :

وَلَنْ يُراجِعَ قَلْبي حُبَّهُمْ أَبداً ... زَكِنْتُ مِنْ بُغْضِهِمْ مِثْلَ الَّذِي زَكِنُوا [٢]

أَيْ : نَحْنُ مُتَبَاغِضُوْنَ ، يُبْغِضُوْنَنَا وَنُبْغِضُهُمْ ... ، وأكد أمر العداوة بأن وصفها بأنها لا تزول أبدا ؛ لأن (لَنْ) تفيد نفي الشيء في المستقبل أبداً " [٣] .

الدراسة والتحليل :

اختلف النحويون حول إفادة (لَنْ) تأبيد النفي، ولهم في ذلك قولان ، كما يلي :

القول الأول : ذهب سيبويه وجمهور النحويين إلي أن (لن) تنصب الفعل المضارع ، وتُخلّصُه للاستقبال ، وتفيد نفيه ، من غير إفادتها للتأبيد [٤] .

قال سيبويه : « و(لن أضربَ) نفي لقوله : (سأضربُ) ، كما أن (لا تضربْ) نفي لقوله: (اضرِبْ) ، و (لمْ أضربْ) ، نفي لـ(ضَربتُ) » [٥] .

---

(١) هو : قعنب بن أم صاحب الفرازي ، اشتهر بنسبه إلى أمه ، شاعرٌ مُقِلٌ مُجِيْدٌ ، من شعراء بني أمية، توفي نحو سنة : (٩٥هـ) . ينظر : سمط اللآلي ٣٦٢/١ ، والأعلام ٢٠٢/٥.

(٢) البيت من البسيط ، ويروي في الشطر الأول : (وُدَّهُمْ) بدلا من : (حُبَّهُمْ) ، وفي الشطر الثاني : (زَكِنْتُ مِنْهُمْ) بدل من (زَكِنْتُ مِنْ بُغْضِهِمْ) . و(زكنت) ، بمعني علمتُ ، أو ظننت طنا كاد يكون يقينا . والمعني : يقول الشاعر : لن تعود محبتهم إلي قلبي (أبداً) ، فقد أضمرت لهم بغضا مثل الذي أضمروه .

الشاهد فيه : (لَنْ يُراجِعَ ... أبداً) ، حيث جاء نفي الفعل بـ(لن) علي جهة التأبيد ، وذكر (أبداً) بعده للتوكيد . ينظر : الزاهر في معاني كلمات الناس ٤٠٧/١ ، والمحكم لابن سيدة ٧٤١/٦ ، وإسفار الفصيح للهروي ٣٥٢/١ ، وشرح المفصل ١١٢/٨ ، ولسان العرب ١٩٨/١٣، (زكن)

(٣) شرح ابن الجبان، ص : ١١٠ .

(٤) انظر : الكتاب ١٣٥/١ ، والمقتضب ٨/٢ ، وشرح الكافية للرضي ٣٨/٢ ، والارتشاف ١٦٤٤/٤، ١٦٤٤/٤، والمساعد ٦٦/٣ ، و" الهمع ٢٨٦/٢ .

(٥) الكتاب ١٣٥/١ .

القول الثاني : ذهب ابن الجبان[١] ، إلي أنَّ (لن) تفيد نفي المستقبل علي جهة الاستغراق والتأبيد . قال : " (لَنْ) تفيد نفي الشيء في المستقبل أبداً " [٢] .

وقد نَسب ابن مالك هذا الرأي للزمخشري [٣] ، وتابعه في ذلك جُلُّ النحاة المتأخرين بعده عند ذكر المسألة [٤] ، قال في الكافية [٥] :

وَمَنْ رَأَى النَّفْيَ بـ (لَنْ) مُؤَبَّدًا ... فَقَوْلُه ارْدُدْ ، وَخِلَافُهُ اعْضُدَا

وقال في شرحه : « ثم أشرت إلى ضعف قول من رأى تأبيد النفي بـ(لن)، وهو الزمخشري في أنموذجه ، وحاملُه على ذلك : اعتقادُه أن الله تعالى لا يُرى ، وهو اعتقاد باطل ؛ لصحة ذلك عن رسول الله ﷺ ، _ أعني ثبوت الرؤية_ جعلنا الله من أهلها ، و أعاذنا من عدم الإيمان بها » [٦] .

وقال ابن هشام : " وَلَا تفِيد (لن) توكيد النَّفْي خلافًا للزمخشري فِي كشافه ، وَلَا تأبيده خلافًا لَهُ فِي أنموذجه ، وَكِلَاهُمَا دَعْوَى بِلَا دَلِيل " [٧] .

وقال السيوطي: " وذهب الزمخشري في " أُنموذجه "، إلي أنها تفيد تأبيد النف "[٨] .

فمن حكي التأبيد عن الزمخشري ، عزاه إلي " الأُنموذج " ، وما في " الأنموذج " ليس فيه التأبيد ، وإنما فيه التأكيد [٩] .

---

(١) ينظر : شرح الفصيح ١١٠ .

(٢) ينظر : شرح الكافية الشافية ١٥١٥/٣ .

(٣) ينظر : شرح التسهيل ١٤/٤ .

(٤) ينظر : شرح الكافية لابن جماعة ٢٧٧ ، والارتشاف ١٦٤٤/٤ ، وتوضيح المقاصد ١٢٢٩/٤ والمغني ٥٠٤/٣ ، وشرح الأشموني ٥٤٨/٣ ، والتصريح ٣٥٧/٢ ، والهمع ٢٨٦/٢ .

(٥) ينظر : شرح الكافية الشافية ١٥١٥/٣ .

(٦) شرح الكافية الشافية ١٥١٥/٣ .

(٧) ينظر : المغني ٥٠٥/٣ .

(٨) الهمع ٢٨٦/٢ .

(٩) ينظر : دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، القسم الأول ، ج٦٣٤/٢ .

فقد تحدث الزمخشري عن معني (لَنْ) في ثلاثة من كتبه :

١- (الكشاف) ، ذكر فيه أن (لَنْ) تفيد توكيد النفي وتشديده ، وهذا القول يشيع في مواطن كثيرة من " الكشاف " [١].

٢- (المفصل) ، قال فيه : " و(لَنْ) لتأكيد ما تعطيه (لا) من نفي المستقبل ، تقول : " لا أَبْرَحُ الْيَوْمَ مَكَانِيْ " ، فإذا وَكَّدْتَ وَشَدَّدْتَ ، قلت : " لَنْ أَبْرَحَ الْيَوْمَ مَكَانِيْ " ، قال الله- تعالى- : { لَا أَبْرَحُ حَتَّى أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ }[٢] ، وقال تعالى : {فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي}[٣] " [٤] .

٣- (الأنموذج)، قال فيه: " و(لَنْ) نظيرة (لا) في نفي المستقبل، ولكن على التأكيد"[٥].

فهذه الكتب الثلاثة التي تحدث فيها الزمخشري عن (لَنْ) ، وهي كلها تدل علي إفادة (لَنْ) توكيد النفي وتشديده .

يقول د/إبراهيم رفيدة : " وما رأيته في الأنموذج هو : (لن) نظيرة (لا) في نفي المستقبل ، ولكن علي التأكيد ، وليس فيه نص علي التأبيد ، مما يؤكد أنه لم يقل : إنها تفيد التأبيد بالنص عليه ، ويظهر لي : أنه لا يقول بإفادة (لن) التأبيد " [٦] .

وما ذهب إليه ابن الجبان ، ونُسِبَ إلي الزمخشريُّ من أن (لَنْ) من حيث الوضع تفيد تأبيد النفي دعوى بلا دليل [٧] ، وقد رد الجمهور على ذلك بأربعة أمور[٨] :

---

(١) ينظر : الكشاف ٢٣٣/١ ، ج٢/ ٥٠٤ .
(٢) سورة الكهف ، من الآية (٦٠) .
(٣) سورة يوسف ، من الآية (٨٠) .
(٤) المفصل ٤٠٧ .
(٥) الأنموذج في النحو" ، ص : ٣٢ .
(٦) النحو وكتب التفسير ٧١٤/١ .
(٧) كما يقول ابن هشام في المغني ٥٠٤/٣ .
(٨) انظر : شرح التسهيل ١٤/٤ ، والارتشاف ١٦٤٤/٤ ، وتمهيد القواعد ٤١٣٨/٨ ، والمغني ٥٠٤/٣ ، والهمع ٢٨٦/٢ ، ومجيب الندا ، شرح الفاكهي علي القطر ١١٠ .

الأول : أنه لا دليل على من قال بتأبيد النفي من سماع ظاهر الدلالة ، أو قياسٍ جلي، أو إمام يُرجع إليه [١] .

الثاني : أنه لو كانت (لَنْ) للتأبيد للزم التناقض بذكر (اليوم) في قوله تعالى : ﴿ **فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنسِيًّا** ﴾[٢] ، فكيف يُنفي تكليمها إنسيًّا نفيًا أبديًا ، ثم يُقيد ذلك بـ(اليوم) ، والقرآن منزّه عن التناقض [٣] .

الثالث : أنها لو كانت للتأبيد لما صحّ أن يُؤقّت منفيها ، ونجعل له غاية ينتهي بانتهائها ، نحو قوله – تعالى– : ﴿ **لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى** ﴾[٤] .

وقوله تعالى : ﴿ **فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي** ﴾ [٥] ، وهو واضح كما يقول ابن الناظم [٦] .

الرابع : أن (لَنْ) لو كانت للتأبيد لكان ذكر " الأَبَدِ " معها تكرارًا ، نحو قوله تعالى: ﴿ **وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا** ﴾[٧] ، والأصلُ عدمُ التكرار [٨] .

---

(١) المغني ٥٠٤/٣ .

(٢) سورة مريم : ٢٦.

(٣) ينظر : شرح الكافية لابن النحوية ٣٥٦/٢ .

(٤) سورة طه : ٩١.

(٥) سورة يوسف : ٨٠ .

(٦) شرح التسهيل ١٤/٤ .

(٧) سورة البقرة : ٩٥ .

(٨) ينظر : شرح الكافية لابن جماعة ٢٧٧ .

تعقيب :

مما سبق يتضح ما يأتي :

أولاً : يُعَدُّ ابن الجبان أول من قال بإفادة (لَنْ) تأبيد النفي ، حيث صرح بذلك في شرح الفصيح .

ثانياً : أنَّ ما نُسِبَ إلي الزمخشريُّ من أن (لَنْ) تفيد تأبيد النفي دعوى بلا دليل ؛ لأن كتبه الثلاثة ليس فيها نص علي التأبيد ، وإنما تدل علي إفادة (لَنْ) توكيد النفي وتشديده .

ثالثاً : يُعَدُّ ابن مالك أول من نسب القول بالتأبيد للزمخشري ، وتابعه في ذلك جل النحاة، وهم في الأعم الأغلب من شراح كتبه ، كأبي حيان ، والمرادي ، وابن هشام ، وابن عقيل[١] ، أو ممن قرأوا كتبه ، كـ : ابن النحوية ، وابن جماعة[٢].

رابعاً : الراجح ما ذهب إليه سيبويه والجمهور ؛ لأنَّ قول ابن الجبان ، وما نُسِبَ إلي الزمخشريُّ دعوى تفتقر إلي دليل ؛ وقد رده جمهور النحاة [٣] .

****

(١) انظر : الارتشاف ١٦٤٤/٤ ، والمغني ٥٠٤/٣ ، والمساعد ٦٦/٣ ، وشرح الأشموني ٥٤٨/٣ .

(٢) انظر : شرح الكافية لابن النحوية ٢/ ٣٥٥-٣٥٦ ، وشرح الكافية لابن جماعة ٢٧٧ .

(٣) انظر : الصفحة السابقة .

[١١]- إعْرَابُ مَا سُمِّيَ بجَمْعِ المذكَّرِ السَّالِمِ .

قال ابن الجبان : " وهي السَّيْلَحُونَ : لهذه القريةِ ، تعني قريةٌ بقربِ الكوفةِ[١]، والنونُ منها مفتوحةٌ ، كنون (الزَّيْدِينَ) ، فإن قلتَ : هِيَ السَّيْلَحِينُ – بالياء– فالنونُ منها حرفُ إعْرابٍ ، وهذا مذهبُنَا " [٢] .

الدراسة والتحليل :

اختلف النحويون في إعْرَابُ مَا سُمِّيَ بجَمْعِ المذكَّرِ السَّالِمِ ، ولهم في ذلك عدة أقوال، ذكر ابن الجبان منها قولين ، بيانهما كالآتي :

القول الأول : إجراؤه على ما كان عليه قبل التسمية ، وهو أجودها[٣]، فيعرب بالحروف ، كإعراب جمع المذكر السالم ، فيرفعُ بالواو والنون ، وينصب ويجر بالياء والنون ، مع فتح نونه في جميع الأحوال ؛ لأنها مشبهة بالنون في جمع المذكر السالم ، (كالزَّيْدِيْنَ) ، فيقال : هذه سَيْلَحُونُ ، ورأيتُ سَيْلَحِينَ ، ومررتُ بِسَيْلَحِيْنَ . وعلي هذه اللغة جاء قوله : {**كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ لَفِي عِلِّيِينَ * وَمَا أَدْرَاكَ مَا عِلِّيونَ**}[٤].

القول الثاني : منهم من يجعل النون حرف إعراب ، ويلزمه (الياء ، والنون) رفعًا ونصبًا وجرًا ، كما تلزم الأسماء المفردة ، ويعرب بحركات ظاهرة علي النون ، إعراب مالا ينصرف ، فيقال : " هذه سَيْلَحِينُ " ، و" رأيتُ سَيْلَحِينَ " ، و " مررتُ بِسَيْلَحِيْنَ"[٥].

---

(١) انظر : معجم البلدان (سَيْلَحُونَ) ٢٩٨/٣ – ٢٩٩ .

(٢) شرح الفصيح لابن الجبان ٣١٣ .

(٣) ينظر : معجم ما استعجم ٧٧٢/٣ ، وشرح الكافية الشافية ١٩٦/١ ، وتمهيد القواعد ٨/ ٤٠٩٦.

(٤) سورة المطففين ، الآيتان (١٨–١٩) .

(٥) أسماء المواضع والبلدان تمنع من الصرف إذا كانت أعجمية . ينظر : معجم البلدان ٢٩٨/٣ ، وتمهيد القواعد ٨/ ٤٠٩٦ ، ومعجم القواعد العربية ، عبدالغني الدقر ١٩٨–١٩٩ .

وهذا ما ذهب إليه ابن الجبان ، حيث قال : " فإن قلتَ : هِيَ السَّيْلَحِينُ – بالياء– فالنونُ منها حرفُ إعْرابٍ ، وهذا مذهبُنَا " [١] .

وإنّما جاز إعرابُ النون في هذا الضرب من الجمع ؛ لأنّ النون فيه قامت مقامَ الحرف الذاهب، فجعلوها من كلام الكلمة ، وإنّما ألزموه الياءَ ؛ ليصير نظيرَ : " غِسْلينٍ" ، ونحوه من الأسماء المفردة ، و" غِسْلِين " ، " فِعْلِينٌ " من " الغُسالة "[٢]

والقول الأول هو الأكثر والأشهر عند النحاة ، يليه القول الثاني[٣] ، ومن هنا يمكن القول أن ابن الجبان قد اكتفي في إعراب هذا الاسم بذكر الوجهين المشهورين فيه ، إلا أنه لم ينسب هذين القولين في إعراب هذا الاسم إلي الناطقين بها من القبائل العربية ، كما لم يستشهد عليهما بالشواهد اللغوية .

وقد عُزِيَتْ اللهجة الأولي التي تعربه بالحروف إلي لغة الحجاز وعُليا قيس ، ولا شك أن الإعراب بالحروف يتناسب مع التأني في الأداء التي تتسم به القبائل المتحضرة في الحجاز ، وقيس ، ممن تأثروا بالبيئة الحجازية المتحضرة [٤] .

وقد عزا النحاةُ إلزام جمع المذكر السالم المسمي به (الياء والنون) رفعًا ونصبًا وجرًا ، إلي بني تميم ، وبني عامر ، وبني أسد[٥] ، وجميعها قبائل بدوية تجنح إلي السرعة في كلامها ، فناسبها صوت الياء ؛ لأن الياء أيسر نطقًا من الواو ، خاصة في نهاية الكلمة[٦] .

---

(١) شرح الفصيح لابن الجبان ٣١٣ .

(٢) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٢٢٨/٣ ، تح : إميل بديع يعقوب .

(٣) ينظر : معجم ما استعجم ٧٧٢/٣ ، وشرح الكافية الشافية ١٩٦/١، وتمهيد القواعد ٨/ ٤٠٩٦ .

(٤) ينظر : أثر اختلاف اللهجات العربية في النحو : ص ١٤٨ .

(٥) ينظر : أثر اختلاف اللهجات العربية في النحو : ص ١٤٨ .

(٦) ينظر : معاني القرآن للفراء ٩٢/٢ .

وقد ذكر النحاة في إعراب مَا سُمِّيَ بجَمْعِ المذكَّرِ السَّالِمِ قولين آخرين :

أحدها : إجراؤه مجرى (عَرَبُون) في لزوم (الواو ، والنون) في أخره ، وكون (النون) حرف إعراب ، مع جواز التنوين ، وعدمه . تقول : جاء عبدونٌ ، أو : عبدونُ [١] .

الثاني : لزوم آخره (الواو ، والنون المفتوحة) ، وإعرابه بحركات مقدرة على النون، تقول : هذا حمدونَ ، رأيتُ حمدونَ ، ومررتُ بحمدونَ .

تعقيب :

مما سبق يتضح ما يأتي :

أولا : اقتصر ابن الجبان في إعراب ما سُمِّيَ بجَمْعِ المذكَّرِ السَّالِمِ على ذكر الوجهين المشهورين فيه ، ولم ينص على غيرهما من الأقوال الأخري .

ثانياً: لم ينسب ابن الجبان هاتين اللهجتين إلي الناطقين بها من القبائل العربية ، ولم يستشهد عليهما بالشواهد النحوية .

ثالثاً: رجح ابن الجبان لهجة بني تميم ، وعامر ، وأسد من إلزامه الياء ، وجعل النون حرف إعراب ، قائلاً : " فإن قلتَ : هِيَ السَّيْلَحِينُ – بالياء– فالنونُ منها حرفُ إعْرابٍ ، وهذا مذهبُنَا " [٢] .

رابعاً: الذي يظهر : أن إعراب ما سُمِّيَ به من هذا الجمع بالحروف هو الأقوي؛ لشهرته[٣]؛ إذ هو لهجة أكثر القبائل العربية ، وعليه جاء القرآن الكريم ، كقوله تعالي : {كَلَّا إِنَّ كِتابَ الْأَبْرارِ لَفِي عِلِّيِينَ * وَما أَدْراكَ ما عِلِّيونَ}[٤].

---

(١) ينظر : تمهيد القواعد ٨/ ٤٠٩٦ .

(٢) شرح الفصيح لابن الجبان ٣١٣ .

(٣) ينظر : تهذيب اللغة ١٨٠/٤ ، وإسفار الفصيح ٨٨٦/٢ ، وشرح الكافية الشافية ١٩٦/١ ، وتمهيد القواعد ٨/ ٤٠٩٦ ، وأثر اختلاف اللهجات العربية في النحو : ص ١٤٨ .

(٤) سورة المطففين ، الآيتان (١٨-١٩) .

[١٢]- إعْرَابُ (أَمِيْنَ) .

قال ابن الجبان : " (وتقولُ عند الدُّعَاءِ : أَمِيْنَ) – بفتح النون– من غير مد ، وعندي أنها بُنِيَتْ ؛ لأنها ليست بعربية ، وأنها اسم للفعل ، مثل : إيْهٍ ، وصَهْ ، مَهْ، ألا تري أن المراد بـ(آمينَ) اللَّهُمَّ اسْتَجِبْ ، وَافْعَلْ مَا دَعَوْنَاكَ لَهُ ، وإنما اختيرت الفتحة؛ لحصول الياء قبلها ، كما اختيرت الفتحة في : (كَيْفَ) ، و(أَيْنَ) ، و(أَلَم الله ..) ، والزَيدِيْنَ " [١] .

الدراسة والتحليل:

اختلف النحويون في إعراب (أَمِيْنَ) ، ولهم في ذلك قولان ، بيانهما كالآتي :

القول الأول : أنه اسم فعل أمر ، مبني علي الفتح ، بمعنى : (اللَّهُمَّ اسْتَجِبْ) ، وهو قول الزجاج [٢] ، وابن درستويه [٣] ؛ وابن الجبان[٤] ، وأكثر النحويين[٥] .

قال ابن الجبان : " ألا تري أن المراد بـ : (آمينَ) اللَّهُمَّ اسْتَجِبْ ، وَافْعَلْ مَا دَعَوْنَاكَ لَهُ"[٦].

وقد استدل ابن الجبان علي قوله بالقياس :

فـ(أمين) : اسم فعل أمر ، في موضع اسم الاستجابة ، كما أن قولهم : (صَهْ) موضوع موضع سكوتاً ، وقولهم : (مَهْ) موضوع موضع اكفف ، وقولهم : (إيهٍ) موضوع موضع زِدْ ، وقولهم : (رُوَيْدَ) موضوع موضع مَهْلاً ، وما أشبه ذلك .

---

(١) شرح الفصيح : ٢٩٤ .

(٢) انظر : معاني القرآن وإعرابه ص (٥٤/١) .

(٣) انظر : تصحيح الفصيح ص (٤٦٧) .

(٤) انظر : شرح الفصيح ص (٢٩٨) .

(٥) انظر : الكشاف ١٢٣/١/١ ، والمحرر الوجيز ٧٩/١ ، والبيان لابن الأنباري (٤١/١) ، والتبيان للعكبري (١١/١) ، والكتاب الفريد للهمذاني (٩٥/١) ، والدر المصون ٧٧/١ .

(٦) شرح الفصيح لابن الجبان ٢٩٤ .

وَقد عَلَّلَ ابْنُ الجَبَّانِ البِنَاءَ عَلَي الْفَتْحِ ؛ لِوُقُوعِهِ مَوْقِعَ الْمَبْنِـيِّ ، كَمَا فُتِحَتْ (أَيْنَ) ، و(كَيْفَ) ؛ وَالْفَتْحُ فِيهَا أَقْوَى ؛ لِأَجْلِ الْيَاءِ السَّاكِنَةِ قَبْلَ آخِرِهِ ؛ لِأَنَّ النُّوْن سَاكِنَةٌ ، وَمَسْبُوقَةٌ بِيَاءٍ سَاكِنَةٍ ، فَلَوْ سَكَنَتِ النُّونُ عَلَى الْأَصْلِ لَا الْتَقَي سَاكِنَانِ ، فَاخْتِيْرَتِ الفَتْحَةُ؛ مَنْعًا لالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ .

وهذا التعليل يتفق مع طبيعة اللغة ؛ لوجود النظائر المذكورة ، وقد سبقه لهذا التعليل الزجاج، وتابعهما المرزوقي ، وابن هشام اللخمي[١] .

القـول الثـاني : أن (أمين) اسم من أسماء الله تعالي ، والألف في أوله ألف النداء[٢]، فعلي هذا التأويل هي منادى بمعنى : (يَا الله) . وهو قول ثعلب[٣] ، ووافقه ابن خالويه[٤] ، والزمخشريّ [٥] .

قال ثعلب : " (آمِيْنَ) اسم من أسماء الله – عز وجل– " [٦] .

وقد علل الزمخشري فتح النون من (آمِيْنَ) ؛ بأنه في الأصل نداءٌ مضافٌ ، كأنه قال: يا آمِيْنَ الخلق استجب ؛ أَيْ : يَا مَنْ يُؤَمِّنُ خلقه ؛ لأن الله أمر بالدعاء وضمن الإجابة [٧] .

وَقَدْ خَطَّأَ العُكبُري قَوْلَ ثَعْلَبَ ؛ لِوَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّ أَسْمَاءَ اللَّهِ لَا تُعْرَفُ إِلَّا تَلَقِّيًا ، وَلَمْ يَرِدْ بِذَلِكَ سَمَاعٌ .

وَالثَّانِي : أَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَبُنِيَ عَلَى الضَّمِّ ؛ لِأَنَّهُ مُنَادَى مَعْرِفَةٌ ، أَوْ مَقْصُودٌ[٨].

---

(١) انظر : شرح الفصيح للمرزوقي ٣٢٣ ، وشرح الفصيح لابن هشام اللخمي ٢٤٥ .

(٢) انظر : إعراب القرآن المنسوب للزجاج ١٤١/١ ، والمسائل الحلبيات ١٠٠ ، وشرح اللخمي ٢٤٥ .

(٣) انظر : مجالس ثعلب ١٢٦/١ .

(٤) انظر : إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ص (٣٦) .

(٥) انظر : شرح الفصيح (٦٤٩/٢) .

(٦) مجالس ثعلب ١٢٦/١ .

(٧) انظر : شرح الفصيح (٦٤٩/٢) .

(٨) انظر : التبيان للعكبري (١١/١) .

وقد حمل أبو علي الفارسي هذا : علي أن الاسم لما تضمن الضمير المرفوع ؛ أَيْ: الفاعل ، كان ذلك الضمير مصروفا إلي الله تعالي ، فـ(آمين) اسم لله تعالي علي معنى أنَّ فيه ضميراً يعودُ على اللهِ تعالى : لأنه اسمُ فعلٍ ، ولم يُرِدْ أن الكلمة اسم لله تعالي دون الضمير ، كـ(عالم) ، و(رازق) (١) .

تعقيب :

مما سبق يتضح ما يأتي :

أنَّ ما ذهب إليه ابن الجبان من أن (أمين) : اسم فعل أمر بمعنى : اللَّهُمَّ اسْتَجِبْ، هو الأقوي ؛ لأنَّ هذا ما عليه جمهورُ النحويين ، ولم يرد في كلام العرب أن كلمة : (آمين) اسم من أسماء الله – تعالى– ، ولَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَبُنِيَ عَلَى الضَّمِّ ؛ لِأَنَّهُ مُنَادَى مَعْرِفَةٌ (٢) .

---

[١٣]- مجيء ليس بمعني (إلاَّ) في الاستثناء .

قال ابن الجبان :

" رَوَي الفَرَّاءُ : " مَا عَلَيْهِ لَيْسَتْ قَلَنْسُوَةً خَلَقاً(٣)**؛ أَيْ : إِلَّا قَلَنْسُوَةً خَلَقًا ، وَلَا يَجُوزُ هَذَا هَذَا النَّصْبُ عَلَي مَذْهَبِنَا ، وَيَجُوزُ عَلَي مَذْهَبِ الكُوفِيِّيْنَ "** (٤) .

الدراسة والتحليل :

ذهب النحويون إلي جواز مجيء ليس بمعني (إلاَّ) في الاستثناء(٥)**، ولكنهم اختلفوا في توجيه النصب في المسألة ، ولهم في ذلك قولان ، ذكرهما ابن الجبان ، بيانهما كالآتي :**

---

(١) انظر : المسائل الحلبيات ١٠٠ ، والدر المصون ٧٧/١ .

(٢) انظر : التبيان (١١/١) .

(٣) لم أعثر علي قول الفراء في كتبه ، وفيما بين يدي من مصادر ، إلاَّ ما ورد في شرح ابن الجبان .

(٤) شرح الفصيح لابن الجبان ٢٧٣ .

(٥) انظر : شرح الكافية الشافية ٧٢٠/٢ ، والمغني ٥٥٦/٣ ، والجني الداني ٤٩٥ .

القـول الأول : ذهب سيبويه[١]، والبصريون[٢]، إلـي أن (لـيس) هنـا بمعنـي (إلاَّ) ، والاستثناء هنا مفرغٌ ، فيُعرب المستثني علي حسب موقعه في الجملة ، فليس هنا لا عمل لها ، والتقدير : (مَا عَلَيْهِ لَيْسَتْ قَلَنْسُوَةٌ خَلَقٌ) ، بالرفع .

فيجب رفع ما بعد (ليس) ؛ لأن الاستثناء هنا مفرغٌ ، و(قَلَنْسُوَةٌ) هنا مبتدأ مؤخر مرفوعٌ، و(ليس) لا عمل لها . [٣]

قال ابن مالك :

وإِنْ يُفَرَّغ سَابِقٌ (إِلَّا) لِمَا ... بَعْدُ يَكُنْ كَمَا لَوْ (إِلَّا) عُدِما [٤]

أَيْ: إذا تفرغ سابق (إِلَّا) لما بعدها ؛ أَيْ : لم يشتغل بما يطلبه ، كان الاسم الواقع بعد (إِلَّا) معربا بإعراب ما يقتضيه ما قبل (إِلَّا) قبل دخولها ، وذلك نحو قولك : ما قام إلا زيدٌ ، فزيد فاعل مرفوع بقام ، وكقولك : ما ضربت إلا زيدًا ، فـ(زيدًا) منصوب بضربت ، وكقولك : ما مررت إلا بزيدٍ ، فـ(بزيدٍ) متعلق بمررت ، كما لو لم تذكر (إِلَّا)[٥] .

القول الثاني : ذهب الكوفيون إلي أن (ليس) هنا تعمل عمل (كان) ، فترفع الاسم وتنصب الخبر ، فما بعدها هنا منصوب ؛ لأنه خبر لها ، والاسم مقدر [٦] .

والتقدير علي ذلك : " مَا عَلَيْهِ لَيْسَتْ هِيَ قَلَنْسُوَةً خَلَقاً " ، بالنصب في : (قَلَنْسُوَةً)؛ لأنها خبر (ليس) ، والاسم مقدر [٧] .

---

(١) انظر : الكتاب ٣٤٧/٢ .

(٢) انظر : المقتضب ٤/ ٤٢٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢١٦/٢ ، والمساعد ٥٨٧/١ .

(٣) انظر : البديع في علم العربية لابن الأثير ٢٢٥/١ ، والمقاصد الشافية ٣٧٥/٣ – ٣٧٦ ، وشرح ابن عقيل ٢١٨/٢ ، والتصريح ٥٣٩/١ .

(٤) انظر : ألفية ابن مالك ٣١ .

(٥) انظر : شرح ابن عقيل ٢١٨/٢ .

(٦) انظر : التصريح ٥٦١/١ .

(٧) انظر : شرح الفصيح لابن الجبان ٢٧٣ .

وَذكر النحاة أنَّ هَذِه الْمَسْأَلَة كَانَت سَبَبَ قِرَاءَة سِيبَوَيْهِ النَّحْو ، وَذَلِكَ أَنه جَاءَ إِلَى حَمَّاد بن سَلمَة لكتابة الحَدِيث ، فاستملى مِنْهُ قَوله (ﷺ) : " لَيْسَ من أَصْحَابِي أحدٌ إِلَّا وَلَو شِئْت لأخذت عَلَيْهِ لَيْسَ أَبَا الدَّرْدَاء " ، فَقَالَ سِيبَوَيْهِ : " لَيْسَ أَبُو الدَّرْدَاء " ، فصاح بِهِ حَمَّاد لحنت يَا سِيبَوَيْهِ إِنَّمَا هَذَا اسْتِثْنَاء ، فَقَالَ سِيبَوَيْهِ : " وَالله لأَطلُبنَّ علما لَا يلحنني مَعَه أحد " ، ثمَّ مضى وَلزِمَ الْخَلِيل وَغَيره [(١)] **.**

تعقيب :

مما سبق يتضح ما يأتي :

أنَّ ابن الجبان يري أن (ليس) هنا بمعني (إلاَّ) ، والاستثناء مفرغٌ ، بينما الكوفيون يرون أن (ليس) هنا تعمل عمل (كان) ، ويظهر لي : أن كلا الأمرين جائزٌ علي حسب التقدير ، فإذا جعلتَ (ليس) بمعني (إلاَّ) ، فيُرفع ما بعدها ؛ لأن الاستثناء مفرغٌ ، وإن قدرت (ليس) عاملة عمل (كان) ، فينصب ما بعدها للخبرية .

****

(١) انظر : مجالس العلماء للزجاجي ١٥٥ ، والمغني ٥٥٦/٣ .

الفصل الثاني

" وعنوانــه "

الدرس الصرفي في شرح الفصيح .

ويشتمل علي خمسة عشر موضعا:

[١] – الثاء الداخلة علي وصف المذكر .

[٢] – علة حذف التاء في : (ملحفة جديد) .

[٣] – حذف علامة التأنيث من الوصف بزنة (فاعل) .

[٤] – تأنيث (أسود) في قولهم : أسود سالخ .

[٥] – اللام المحذوفة من (ابن) .

[٦] – حذف اللام في جمع (شفة) و(عضة) .

[٧] – الميم في (مرعزاء) بين الأصالة والزيادة . .

[٨] – ووزن كلمة (عارية) .

[٩] – الخلاف في اشتقاق (التنور) .

[١٠]– وزن كلمة (الثندؤة) .

[١١]– (السماني) بين الإفراد والجمع .

[١٢]– (الباقلاء) بين الإفراد والجمع .

[١٣]– مفرد (عداة) .

[١٤]– مفرد (الأحبار).

[١٥]– دلالة بناء (حلقة) .

[١]- (التاءُ) الداخلة على وصفِ المذكرِ .

قال ابن الجبان : " تقول : (رجلٌ راويةٌ للشِّعر) : إذا كان كثيرَ الرواية للشعر ، والهاء للمبالغة ، وكذلك : (رجلٌ عَلاَّمَةٌ) : إذا كان عالما بالشعر ، والهاء أيضاً للمبالغة"[١].

الدراسة والتحليل :

اختلف النحويون في (التاء) الداخلة على وصف المذكر ، نحو : (رَاوية) ، و(عَلاَّمة) ، و (نَسَّابة) على قولين :

القول الأول : أن (التاء) للمبالغة في الوصف ، وهو قول البصريين [٢] ، ووافقهم ابن الجبان في ذلك ، وقال به من شراح الفصيح : ابن درستويه ، والهروي ، وابن هشام اللخميّ [٣] .

القول الثاني : أن (الهاء) للتأنيث[٤] ، فإن كان مدحاً فهو على تقدير : (داهية) ، وإن كان ذماً فهو على تقدير: (بهيمة) ، وهو قول ثعلب[٥]، ونُسب إلى الكوفيين[٦] .

ومعنى قول الكوفيين وطريقَتِهِم : أن في آخر (الداهية) و(البهيمة) هاء، أتوا بها في وصف الإنسان المذكر الممدوح والمذموم ؛ تشبيها بهما ، فإذا مدحوه وبالغوا في ذلك : شبهوه بالداهية ، وإذا ذموه وبالغوا في ذلك ، شبهوه بالبهيمة التي لا تنطق بشيء يُفهم[٧].

---

(١) شرح الفصيح ص (٢٧٥) .

(٢) انظر : إسفار الفصيح (٧٩٦/٢) ، وأمالي ابن الشجري (٢٥٦/٢) .

(٣) انظر : تصحيح الفصيح ص (٢٢٤) ، وإسفار الفصيح للهروي (٧٩٦/٢) . وشرح الفصيح لابن هشام اللخمي ص (٢٠٦).

(٤) انظر : أمالي ابن الشجري (٢٥٦/٢) .

(٥) انظر : كتاب الفصيح ص (٣٠٨) ، وأمالي ابن الشجري (٢٥٦/٢) .

(٦) انظر : إسفار الفصيح للهروي (٧٩٦/٢) .

(٧) انظر : إسفار الفصيح للهروي (٧٩٦/٢) .

وقد اعترض ابن الجبان علي تقدير ثعلب : في حالة الذم بـ : (بهيمة) ، قائلاً : " وقدر أبو العباس ثعلب أن هذا أيضاً لابد له من أصل يُحمل عليه ، فقال : " كأنهم أرادوا به بهيمة " ، وليس الأمر كما قدر ، إلا أن يقال : أن البهيمة ليس فيها فضلُ كلامٍ، بل فيها نقصُ جهالة ، فصح التشبيه " [١] .

وقد سبقه ابن درستويه في إنكار هذا القول ؛ حيث قال : " إن الداهية نفسها لم توضع للمدح خاصة ، ولكنها تطلق على الخير والشر إذا جاوز الحدَّ في الدَّهي ، والبهيمة لا تنطق " [٢].

وقال أيضاً : " وكذلك إذا ذَمُّوه فقالوا : (رجل لحَّانه) ، كأنهم أرادوا به بهيمة ، فليس في قولهم : (رجل لحَّانة) شيء من شبه البهيمة ؛ لأن البهيمة لا تلحن ، وإنما يلحن من ينطق ، والبهيمة لا تنطق " [٣] .

تعقيب :

مما تقدم يتضح ما يأتي :

أن ما ذهب إليه البصريون وابن الجبان من أن (التاء) الداخلة على وصف المذكر إنما هي للمبالغة في الوصف ، وليست للتأنيث ، هو الأقوي ؛ لأنه قد جاء من هذا القبيل ما هو خارج عن معنى (الداهية) ، و(البهيمة) ، وذلك نحو قولُهم : (رجل ملُولةٌ)، و (رجلٌ صَرُورةٌ) للذي لم يَحُجَّ قَطُّ . [٤]

---

(١) شرح الفصيح ص (٢٧٦) .

(٢) تصحيح الفصيح ص (٤٢٦) .

(٣) تصحيح الفصيح ص (٤٢٦) .

(٤) انظر : أمالي ابن الشجري (٢٥٦/٢) ، وشرح الجمل لابن عصفور (٣٧٩/٢) .

[٢]- علة حذف تاء التأنيث من (جديد) في قولهم : (ملحفة جديد)

قال ابن الجبان : " (وتقول ملحفةٌ جديدٌ) بغيرِ هاءٍ ، وهذا خارجٌ عن القياسِ ؛ لأنها (فعيلٌ) بتأويل (فاعلةٌ) ، هذا مذهبنا ، وعند الكوفيين هو : بتأويل مجدودة ؛ كخضيب بمعني مخضوبة ، كأَنَّ الحائك حَدَّها حينئذٍ " [١] .

الدراسة والتحليل :

اختلف النحويون في علة حذف (تَاءِ) التأنيث من (جَدِيدٍ) في قولهم : (مِلْحَفَةٌ جَدِيْدٌ) على قولين ، ذكرهما ابن الجبان ، كما يلي :

القول الأول : ذهب الكوفيون [٢] إلي أن (التاء) حذفت من (جَدِيدٍ) ؛ لأنها علي (فَعِيْل) بمعني: (مَفْعُول) ، فـ (جديد) بمعنى : مجدود ؛ أَيْ : مَقْطُوعٌ ، وإذا جاء (فَعِيْل) بمعني (مَفْعُول) حذفت منه التاء ؛ لأنه يستوي فيه المذكر والمؤنث ، وإليه ذهب ابن السكيت [٣] ، وأبو بكر الأنباري [٤] ، وابن درستويه [٥] .

فالجديد منقول من (مفعول) إلى (فعيل) ؛ لأن الجديد إنما هو بمعنى : المجدود ؛ أَيْ : المقطوع ، من قولهم : (جددته إذا قطعته) .

قال ابن السكيت : " تقول: هذه مِلْحَفَة جديد وهذه مِلْحَفَة خَلَق ، ولا تقل : جَدِيدة ولا خَلَقة ، وإنما قيل : جديد بغير هاء ؛ لأنها في تأويل مَجْدُودة ؛ أَيْ : مَقْطُوعة حين قطعها الحائك ، قد جَدَدت الشيء ؛ أَيْ : قطعته " [٦] .

---

(١) شرح الفصيح لابن الجبان ٢٧٢ .

(٢) انظر : إسفار الفصيح للهروي (٧٨٨/٢) ، وشرح المفصل لابن يعيش (١٠٢/٥) ، وشرح الكافية للرضي (٣٣٣/٣) .

(٣) انظر : إصلاح المنطق ص (٢٤٣) .

(٤) انظر : المذكر والمؤنث (٣٨/٢) .

(٥) انظر : تصحيح الفصيح ص (٤٢٢) .

(٦) إصلاح المنطق ص (٢٤٣) .

القـول الثـاني : ذهب البصريين[١] ، إلـي أن (التاء) فـي قولهم : (مِلْحَفَةٌ جَدِيْدٌ) حذفت علـى غير قيـاس ؛ لأن (جديد) (فعيل) بمعنـى (فاعلـة) ، يقـال : جدَّ الشـيء يجد إذا صار جديداً ، وهو ضد الخَلَق ، وليس (جديد) من المعدول عن (مفعول) ؛ لأنه لا يجوز فيها مفعول ، ووافقهم ابن الجبان[٢]، والزمخشريّ في ذلك [٣] .

فسقوط الهاء شاذ مشبه بـالمفعول ، كقولـهم : ريـحٌ خريـقٌ ؛ أَيْ : شديدة الهبـوب ، كأنها تخرق الأرض خرقا ، وقولـهم : شاةٌ سديسٌ ؛ أَيْ : بلغت السنة السادسة [٤] .

قـال الشـارح : " ... وهـذا خـارج عـن القيـاس؛ لأنهـا (فعيـلٌ) بتأويـل (فاعلـةٌ)، هـذا مذهبنا"[٥]. وهذا نص صريحٌ من ابن الجبـان يثبتُ ميلـه إلـي مذهب البصريين ، غير أنه لم يستدل لرأيه بأية أدلة تقوي ما ذهب إليه .

تعقيب :

مما تقدم يتضح ما يأتي:

أن ما ذهب إليه ابن الجبان والبصريون هو الأقوي ؛ لما يأتي :

لأن (جديداً) بمعنـي (فاعلـة) من جدَّ الشـيء ، إذا صار جديداً ، وسقوط علامـة التأنيث هنا شاذٌ ، وذلك لتشبيهه بالمفعول ، ولأن (فعيل) بمعنى (فاعل) أكثر من (فعيل) بمعنى (مفعول) ، ولأن الفاعل مقدم علي المفعول [٦] .

---

(١) انظر : إسفار الفصيح للهروي (٧٨٨/٢) ، وشرح المفصل لابن يعيش (١٠٢/٥) ، وشرح الكافية للرضي (٣٣٣/٣) .

(٢) انظر : شرح الفصيح ص (٢٧٢) .

(٣) انظر : المفصل ص (٢٤٠) .

(٤) انظر : شرح المفصل لابن يعيش (١٠٢/٥) .

(٥) شرح الفصيح لابن الجبان ٢٧٢ .

(٦) انظر : شرح المفصل لابن يعيش (١٠٢/٥) .

[٣]- العلة في حذف علامة التأنيث من الوصف المختص بالمؤنث ، الذي على زِنَةِ (فَاعِل)

قال ابن الجبان :

" يُقَال : (امرأةٌ حائضٌ) : إذا ابْتُلِيَتْ بالحَيْضِ ، واللفظ مذكر ؛ لأنه مراد به : شَيءٌ حَائِضٌ ، وهذا مذهبُ سيبويه ، وعند الخليل إنما جاء بغير تاء التأنيث ؛ فرقا بين النسب وبين الجري على الفعل ، كأَنَّ حائضة هي التي تحيض ، وحائضاً : " ذَاتَ حَيْضٍ " ...، والكوفيون يزعمون أن التاء لم تدخل ؛ لأن ذلك نعت لا يكونُ إلَّا للمؤنث " [١] .

الدراسة والتحليل :

اختلف النحويون في علة حذفِ علامةِ التأنيث من الوصف المختص بالمؤنث الذي على زنة (فاعل) ، نحو : (حَائِضٌ) ، و(حَامِلٌ) على ثلاثة أقوال :

القول الأول : أنها حذفت ؛ لأنهم حملوه على المعنى، كأنهم قالوا : (شَيءٌ حَائِضٌ)، وهو قول سيبويه [٢] ، ووافقه ابن الجبان [٣] ، غير أنه لم يستدل علي ذلك .

قال سيبويه في باب – ما يكون مذكَّرا يوصف المؤنَّث – : " وذلك قولك : امرأةٌ حائضٌ، وهذه طامثٌ ... ، فإنَّما الحائض وأشباهه في كلامهم على أنَّه صفة شيء ، والشيء مذكر ، فكأنهم قالوا : هذا شيء حائضٌ " [٤] .

واستدل على أن الحذف لقصد الحمل على المعنى ؛ بأن هذا الحمل كثير في كلام العرب ، ومنه قولهم : (رَجُلٌ رَبْعَة) ، فأنثوا والموصوف مذكر ، على معنى : نفس رَبْعَة [٥] .

---

(١) شرح الفصيح ص (٢٧٠) .
(٢) انظر : الكتاب (٣٨٣/٣) ، والتخمير ٣٩٠/٢ ، والإنصاف ٧٥٨/٢ .
(٣) انظر : شرح الفصيح ص (٢٧٠) .
(٤) الكتاب (٣٨٣/٣) .
(٥) انظر : الإنصاف (٧٦٢/٢ – ٧٦٣) .

القول الثاني : أنها حذفت ؛ لأنهم قصدوا به النسب ؛ أَيْ : ذات حيضٍ ، وَحَمْلٍ ، ولم يُجروه على الفعل ، وهو قول الخليل[١] ، والمبرد[٢] ، والبصريين[٣] .

قال سيبويه : " زعم الخليل أنَّهم إذا قالوا : (حائضٌ) فإنَّه لم يخرجه على الفعل ، كما أنه حين قال : (دارع) لم يخرجه على فعل ، وكأنَّه قال : درعيٌّ ، فإنَّما أراد : " ذات حيضٍ " ، ولم يجيء على الفعل " [٤] .

واستدلوا على أن الحذف لقصد النسب ؛ بأن قولهم : (طالق) ، و (طامث)، و(حائض) ، و(حامل) في معنى : ذَاتَ طَلَاقٍ ، وَطَمْثٍ ، وَحَيْضٍ ، وَحَمْلٍ ، على معنى النسب ؛ أَيْ : قد عُرِفَتْ بذلك ، وليس محمولاً على الفعل ، واسم الفاعل إنما يؤنث على سبيل المتابعة للفعل ، فإذا وُضِعَ على النسب لم يكن جارياً على الفعل ، ولا متبعاً له ؛ فلم تلحقه علامة التأنيث [٥] .

القول الثالث : أنها حُذفت ؛ لاختصاص المؤنث به ؛ فلا يحتاج إلى علامة .

وهو قولُ أبي حاتم السجستانيّ[٦] ، وأبي بكر الأنباريّ[٧] ، ونفطويه[٨] ، ونُسب هذا هذا الرأي إلى الكوفيين[٩] .

---

(١) انظر : الكتاب ٣٨٣/٣ .

(٢) انظر : المقتضب (١٦٣/٣) .

(٣) انظر : إسفار الفصيح ٧٨١/٢ ، وشرح الفصيح للزمخشري ٥٩٠/٢ ، والإنصاف ٧٥٨/٢ .

(٤) الكتاب (٣٨٣/٣) .

(٥) انظر : تصحيح الفصيح ص (٤١٣) ، والإنصاف (٧٥٩/٢) .

(٦) انظر : المذكر والمؤنث ص (٦٦) .

(٧) انظر : المذكر والمؤنث ص (١٦٣/١) .

(٨) انظر : المذكر والمؤنث ص (٦١) .

(٩) انظر : إسفار الفصيح ٧٨١/٢ ، وشرح الفصيح للزمخشري ٥٩٠/٢ ، والإنصاف ٧٥٨/٢ .

واستدلوا على أن الحذف لاختصاص الوصف بالمؤنث ؛ بأن علامة التأنيث إنما دخلت في الأصل للفصل بين المذكر والمؤنث ، ولا اشتراك بين المؤنث والمذكر في هذه الأوصاف من الطلاق ، والطمث ، والحيض ، والحمل ، وإذا لم يقع الاشتراك لم يفتقر إلى إدخال علامة التأنيث ؛ لأن الفصل بين شيئين لا اشتراك بينهما بحال ، مُحَالٌ (١) .

تعقيب :

مما سبق يتضح ما يأتي :

أن الأظهر عندي قول الخليل من أن حذف علامة التأنيث إنما هو لقصد النسب ، فإذا قصد إجراؤه على الفعل فإنه يؤنث ؛ وذلك لما يأتي :

أولاً : أن القول بأن الحذف لقصد الحمل على المعنى ضعيف ؛ لأنه يلزم منه أن يقال: (هند قائمٌ) ، علي معني : (هندٌ شخصٌ قائم) ، وفي إجازة هذا خروج عن العربية (٢).

ثانياً : أن القول بأن الحذف لاختصاص الوصف بالمؤنث مردود ؛ بأن (طاهر) من صفات الرجال والنساء ، ولا يخص المؤنث ، كـ (حائض) قد جاء بغير (هاء) للمؤنث ، وقد قالت العرب : (امرأة حائضة) بـ(الهاء) ، والحائض لا يوصف به المذكر ، قاله ابن درستويه (٣).

****

(١) انظر : المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري (١/١٧٣) ، والإنصاف (٢/٧٥٩) .

(٢) انظر : المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري (١/١٨٥ – ١٨٦) .

(٣) انظر : تصحيح الفصيح ص (٤١٤) .

[٤]- تأنيث (أسود) بالتاء

قال ابن الجبان : " (وأَسْوَدٌ سَالِخٌ): للحية تنسلخ من جلدها ....، والأنثي: أَسْوَدَة، ولا توصف بِسَالِخَةٍ وهذا شيء جاءَ من قِبَلِ الكوفيين ؛ لأن (أَسْوَدَ) إن كان وصفًا فتأنيثه (سَوْدَاءٌ) ، وإن كان اسما غير وصف ، فلا لفظ منه لمؤنث مختص " [١] .

الدراســة والتحليـل :

اختلف النحويون في جواز تأنيث (أَسْوَدَ) بالتاء في نحو قولهم: (أَسْوَدٌ سَالِخٌ)، علي قولين :

القول الأول : المنع ، وهو قول ابن درستويه[٢]، وابن الجبان[٣] ، والجواليقي[٤].

فقد ذهب ابن الجبان إلي أن مؤنث (أَسْوَدَ) (سَوْدَاءٌ) ؛ لأن الأسود صفة غلبت علي الموصوف فصارت كالاسم ، فاستغني عن الموصوف ، فالأسود مثل : الأَبْطَحْ ، والأَجْرَعْ ، والأَبْرَقْ ، ولم يقل أحد في مؤنثها : أَبْطَحَةٌ ، ولا أَجْرَعَة ، ولا أَبْرَقَة ، وإنما قيل: بَطْحَاء ، وجَرْعَاءَ ، وَبَرْقَاءَ ، ولذا كان يجب أن يقال في مونث (أَسْوَدَ) (سَوْدَاءٌ) ، فـ(أَسْوَدَ) (وسَوْدَاءٌ) وإن استغني عن موصوفه ، فقد جري مجري (أحمر) و(أصفر) من الألوان ، مما لا يجوز في مؤنثه أحمرة ، ولا أصفره ، وما ذهب إليه ابن الجبان سبقه إليه ابن درستويه .

حيث قال : " وهذا نعت خالص ، وقياسه أن يقال للأنثى : (سَوْدَاءٌ سَالِخٌ) إن عُرفت من الذَكَر ، وألا يقال : (أَسْوَدَةٌ) ؛ لأن الأسود ههنا وإن استغنى به عن المنعوت فقد جرى مجرى النعوت بمنزلة (أحمر) ، و (أصفر) ونحوهما مما لا يجوز في مؤنثه (أحمرة) ، و (أصفرة) " [٥] .

---

(١) شرح الفصيح لابن الجبان ٣١٥ .

(٢) تصحيح الفصيح ص (٤٩٧) ، وإسفار الفصيح (٨٩٦/٢) ، والارتشاف (٨٦٠/٢) .

(٣) شرح الفصيح ص (٣١٥) .

(٤) انظر : كتاب العين٢٨٢/٧ (س و د) .

(٥) تصحيح الفصيح ص (٤٩٧) ، وإسفار الفصيح (٨٩٦/٢) ، والارتشاف (٨٦٠/٢) .

القول الثاني : الجواز ؛ لأن هذا واردٌ ومسموعٌ في لغة عن العرب ، فيقال : (أَسْوَدَةٌ سَالِخٌ) ، وهو قولُ ثعلب[١]، وأبي سهل الهروي[٢] ، ونُسِبَ إلى الكوفيين[٣] .

فقد حَكَي ابنُ دُرَيْدٍ في الجمهرة عَنْ بَعْضِ أَهْلِ اللُّغَة أَنه قَالَ : " رأيتُ أسْوَداتٍ كَثِيرَة"؛ أَيْ : حيّات كَثِيرَة[٤] ، مما يعني أن (أَسْوَدَة) وجمعها (أَسْوَدَات) وَارِدٌ في لغة عن العرب، والأسود من الحيات قيل لأنثاها : (أَسْوَدَة) في بعض المصادر[٥]، وجعل ابن سيدة (أَسْوَدَةٌ) في أنثي أَسْوَدِ الحيات ، نادراً [٦] .

وَيَرَي ابنُ الجبان أَن ما ذكره ثعلب من قوله في مؤنث (أَسْوَدَ) (أَسْوَدَة) هو شيء من قِبَلِ الكوفيين ؛ لأن (أَسْوَدَ) إذا كان وصفًا فتأنيثه (سَوْدَاءٌ) ، وإن كان اسما غير وصف فلا لفظ منه لمؤنث مختص ، كما أنكر اللَّحياني (أَسْوَدَةٌ) في مؤنث أَسْوَدَ الحيات [٧] .

ورَدَّ أبوسهل الهروي : بأن ما أُنكِرَ علي ثعلب لا يقدح فيما رواه عن علماء الكوفيين، ولو لم يصح له سماع ذلك منهم ؛ لَمَا أَثْبَتَهُ في كتابه ، وإذا ورد الشيء المسموع عمن يوثق به تُقُبِّلَ ذلك ، وإن كان خارجا عن القياس ، ومع هذا فإن غيرَه من أهل اللغة أيضا قد حكى : رأيتُ أسْوَداتٍ كَثِيرَة " ؛ أَيْ : حَيّات ، فجمع (أَسْوَدَة) على (أَسْوَدَات)[٨] .

---

(١) انظر : الفصيح ص (٣١٩) ، والمخصص ٣١٠/٢ ، .

(٢) انظر : إسفار الفصيح (٨٩٦/٢) .

(٣) انظر : إسفار الفصيح ٨٩٦/٢ ، وشرح الفصيح لابن الجبان ٣١٥ ، والارتشاف ٨٦٠/٢ .

(٤) الجمهرة : ٦٥٠/٢ .

(٥) انظر : المخصص ٣١٠/٢ ، ولسان العرب ٢٥/٣ ، وتاج العروس ٢٧٢/٧ (س ل خ) .

(٦) انظر : المحكم ٦٠٠/٨ (س و د) ، وتاج العروس ٢٢٦/٨ (س و د) .

(٧) انظر : شرح الفصيح لابن الجبان ص (٣١٥) .

(٨) انظر : إسفار الفصيح (٨٩٦/٢) .

تعقيب :

مما سبق يتضح ما يأتي :

أنَّ ما ذهب إليه ابن الجبان من منع تأنيث (أَسْوَدَ) هو الأقوي ؛ لأن (أسود) إن كان وصفاً فتأنيثه (سَوْدَاءَ) علي القياس(١) ، وإن كان اسماً غير وصف فلا لفظ منه لمؤنثٍ مختص(٢). والله أعلم .

[٥]- اللام المحذوفة من (ابن) .

قال ابن الجبان :

" و(البُنُوَّةُ) مصدرُ الابْنِ ، فأما جَمْعُه فأبناءٌ وبنُوْنَ ... ، والواو في (البُنُوَّةِ) تدل على أن الابن من بناتِ الواو " (٣) .

الدراســة والتحليــل :

اختلف النحويون في (اللام) المحذوفة من (ابن) على قولين :

القول الأول : ذهب الأخفش(٤)، وابن الجبان(٥)، وأكثر النحويين(٦) إلي أن المحذوف المحذوف من ابن (الواو) ، فابن أصله (بَنَوْ) ، على (فَعَلْ) .

واستدلوا على كون لامه (واواً) لا (ياءً) بثلاثة أمور(٧) :

١- قولهم في المصدر (البُنُوَّة) ، وهذا دليلٌ على أن اللام هي الواو ، لا الياء .

٢- إن الغالب على ما حذف لامه الواو لا الياء .

---

(١) انظر : تصحيح الفصيح ص (٤٩٧) ، وشرح الفصيح لابن الجبان ص (٣١٥) .

(٢) انظر : الارتشاف ٨٦٠/٢ – ٨٦١ .

(٣) انظر : شرح الفصيح (ابن الجبان) ١٧٢ .

(٤) انظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٣١/١ ، والبحر المحيط ٣٢٥/١ .

(٥) انظر : شرح الفصيح (ابن الجبان) ١٧٢ .

(٦) انظر : سر صناعة الإعراب ١٥٠/١ ، والممتع لابن عصفور ٣٩٦ ، وتوضيح المقاصد ١٥٥٤/٣، وشرح الأشموني ٧٥/٤ ، وحاشية الصبان ٣٨٦/٣ .

(٧) انظر : توضيح المقاصد ١٥٥٤/٣ ، وشرح الأشموني ٧٥/٤

٣- إنهم قالوا في مؤنثه (بنت) ، فأبدلوا التاء من اللام ، وإبدال التاء من الواو ، أكثر من إبدال التاء من الياء .

قال ابن جني : " أما (ابن) و(ابنة) ... ، فمحذوفات اللامات ، يدل على ذلك : أن (ابنا) من البُنُوَّة ، و(اللام) فيه (واو) ؛ لأن مؤنثه بنت ، والتاء إنما تبدل من الواو دون الياء في غالب الأمر " [١] .

القول الثاني : ذهب النحاس[٢]، وابن درستويه[٣] ، إلي أن المحذوف (ياءً) ، واشتقاقه من : " بَنَى بِامْرَأَتِهِ يَبْنِي بِهَا " ، ولا دليل في البُنُوَّة ؛ لأنها كالفتوة ، وهي من الياء .

قال ابن درستويه : " وأما البُنُوَّة من الابن ، فأصلها الياء من بنيت ؛ لأن الابن مبني من الأبوين ، ولكن انقلبت الياء المحذوفة في المصدر واواً ، لما جاء على (فُعُولة) بضمتين بينهما واو ، كما يقال : الفتوة بالواو ، وأصلها الياء " [٤] .

ثم يقول : " وقياس الفعل من الابن أن يقال : ما كان ابنا ولقد بنو ، فتقلب الياء واواً ؛ للضمة قبلها ، وأما قولهم : تَبَنَّيْتُه إذا اتخذتُه ابناً ، فهو تَفَعَّلْتُهُ ، فلذلك جاء بالياء على القياس والأصل " [٥] .

وهنا يظهر : أن ابن درستويه لم يكن موافقاً لابن الجبان ، معتبراً أن مصدر البنوة والفتوة واحد ، وان كليهما من اليائي لا الواوي .

---

(١) انظر : المنصف : ٥٨ .

(٢) انظر : إعراب القرآن للنحاس ٢١٧/١ .

(٣) انظر : تصحيح الفصيح ٢١٣ ، والأمالي الشجرية٦٨/٢ . ٦٩ ، وشرح الأشموني ٧٥/٤ ، وحاشية وحاشية الصبان ٣٨٦/٣ ، وروح المعاني للألوسي ٢٤١/١ .

(٤) تصحيح الفصيح ٢١٣ .

(٥) تصحيح الفصيح ٢١٣ .

تعقيب :

مما سبق يتضح ما يأتي :

أن الأمرَ يبقي جائزاً فيما كان المحذوفُ (واواً) **على رأي ابن الجبان ، أو** (ياءً) **على رأي النحاس وابن درستويه ؛ لأن كلَّ ذلك متعلقٌ بالاشتقاق ، ولكن الأغلب والأكثر والذي أوردته المظان الصرفية ، والذي يمكن الميل إليه هو أن المحذوف من (الابن) هو الواو ، كما ذهب إليه ابن الجبان ؛ لوجود الأدلة المشار إليها التي تقوي ما ذهب إليه**[(١)].

---

[٦]- حذف اللام ، (**الهاء**) :

عقد ثعلب باباً خاصاً سماه (باب ما الهاء فيه أصلية) [(٢)] **، وذكر فيه الأسماء التي حذفت منها لاماتها وهي (الهاء) ، وتناول ابن الجبان بعض هذه الأسماء ، وهي : (فة – عضة – ماء– شاة – است)** [(٣)] **، بعد أن ذكر جَمْعَهَا ، وذهب إلي أن المحذوف منها (الهاء) ، وسأكتفي من هذه الأسماء بمثالين :**

[١]- جمعُ (**عِضَةٍ**) (**عِضَاةٌ**) [(٤)] .

[٢]- جمع (**شَفَةٍ**) (**شِفَاةٌ**) [(٥)] .

---

(١) انظر : توضيح المقاصد ١٥٥٤/٣ ، وشرح الأشموني ٧٥/٤

(٢) انظر : الفصيح ٣٠٩ .

(٣) انظر : شرح الفصيح لابن الجبان ٢٧٩ .

(٤) شرح الفصيح لابن الجبان ٢٧٩ .

(٥) شرح الفصيح لابن الجبان ٢٧٩ .

[أ]- المحذوف من (عِضَةٍ) و (عِضَاةٌ) .

قال ابن الجبان :

" وجمعُ العِضَةِ ، عِضَاهٌ[١] – بالهاء– ؛ لأن الأصل : عِضَهَةٌ ، ولذلك قيل : (بعير عَضِهٌ) ، إذا اشتكي من أكل العضَاه ، وَقَد عَضِه يَعْضَه عَضَهًا " [٢] .

الدراسة والتحليل :

اختلف النحاة في المحذوف مِنْ (عِضَاه) جمعُ " عِضَةٍ " علي قولين :

القول الأول : ذهب الكسائي[٣] ، والفراء[٤]، وابن درستويه[٥] ، وتابعهم ابن الجبان[٦]، الجبان[٦]، والهروي[٧]، إلي أن المحذوف (الهاء) ، وأصلها : عِضْهَةٌ ، بهائين ، فاستثقلوا فاستثقلوا الجمع بين هاءين ، فحذفوا اللام تخفيفاً ، فقالوا : عِضَةٌ[٨] .

قال الكسائي : " (العِضَةُ) ، و(العِضُون) من (العَضِيْهَةُ) ، وهي الكذب " [٩] . و(اللام) علي هذا هاءٌ .

ودليل هذا القول : ظهور الأصل في بعض اشتقاقاته ، فجمعها على عِضَاهٍ ، وتصغيرها على عُضَيهَةٍ ، والنسب إليها : بعير عِضَهيّ ، للذي يرعاها ، وبعيرٌ عِضَاهِيٌّ ، وإِبِلٌ عِضَاهِيَّةٌ[١٠] .

---

(١) العِضاهُ : اسمُ يَقَعُ عَلَى مَا عَظُم مِنْ شَجَرِ الشِوْك ، وطالَ واشتدَ شَوْكُه . ينظر : اللسان ٥٦١/١٣

(٢) شرح الفصيح لابن الجبان ٢٧٩ .

(٣) انظر : إعراب القران للنحاس ٣٨٩/٢ ، وتهذيب اللغة ١٢٩/١، وسر صناعة الإعراب ٦٠٦/٢ ، وشرح الملوكي في التصريف ٤٢١ .

(٤) انظر : معاني القرآن ٩٢/٢ ، وتهذيب اللغة ٤٤/٣ .

(٥) انظر : تصحيح الفصيح ٤٣٤ .

(٦) انظر : شرح الفصيح ٢٧٩ .

(٧) انظر : إسفار الفصيح ٨٠٤/٢ .

(٨) انظر : تهذيب اللغة ١٣٠/١ .

(٩) انظر : وسر صناعة الإعراب ٦٠٦/٢ .

(١٠) انظر : اللباب ؛ لأبي البقاء ٣٧٩/٢ ، وسفر السعادة ٣٣٢/١.

القـول الثـاني : ذهب الخليل[١]، وأبو عبيدة[٢]، إلـي أن المحذوف منها (الواو) ، وأصلها : عِضَوَةٌ ، من : عَضَّيْتُ الشيء ؛ أَيْ : فَرَّقْتُه ، قال الراجز :

وَلَيْسَ دِينُ اللَّهِ بِالمِعَضَّى [٣]

أَيْ : بالمفرَّقِ .

قال الخليل : « وقولـه تعالى : ﴿ **الَّذِيْنَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ** ﴾[٤] ؛ أَيْ : عِضَةً عِضَةً ، ففرَّقوا فِيْهِ ، فَآمَنُوا بِبَعْضِهِ وَكَفَرُوا بِبَعْضِهِ »[٥] .

والمعنى : أنهم فَرَّقُوا أقاوِيلَهم في القرآن ، فجعلوه مرَّة كَذِبًا ومرة شِعْرًا كَهانَةً [٦] .

ويـدل علـى هـذا القـول : ظهور الأصل في التصغير والجمع ، فتصغيرها على (عُضَيَّةٍ) ، وجمعها على (عِضَواتٍ) [٧] ، وقد ورد هذا الجمع عن العرب ، وذلك في قول الشاعر :

هذا طَرِيقٌ يَأْزِمُ المآزِمَا وعِضَواتٌ تَقْطَعُ اللَّهَازِمَا [٨]

---

(١) انظر : العين ١٩٣/٢ .

(٢) انظر : مجاز القرآن لأبي عبيدة ٣٥٥/١ ، وإعراب القران للنحاس ٣٨٩/٢ .

(٣) رجز ، لرؤبة في ديوانه ص : ٨١ .

وبعده : إنَّ لنَا هوَّاسَةً عِرَبضًا .

ينظر : مجاز القرآن لأبي عبيدة ٣٥٥/١ ، والدر المصون ٣٠٩/٤ ، والتصريح ٧٣/١ – ٧٤ .

(٤) سورة الحجر ٩١ .

(٥) انظر : العين ١٩٣/٢ .

(٦) انظر : تهذيب اللغة ١٣٠/١ .

(٧) انظر : التصريح ٧٣/١–٨٤ .

(٨) من مشطور الرجز ، بغير نسبة في الكتاب ٣٦٠/٣ ، والأصول ٣٢١/٣ ، والخصائص١٧٣/١ .

اللغة : يأزم : يؤذي . يعني أنه طريق محفوف بالعضاه يؤذي من يمر فيه ، واللهازم : جمع لهزمة، وهي عظم ناتئ في اللحي تحت الحنك . ينظر : اللسان ١٧/١٢ .

الشاهد : (عضوات) ، حيث جمع عضة على عضوات ، فدل هذا على أن المحذوف منها (واو) .

وقد ذكر ابن الجبان أن المحذوف في جمع : (عضه) (عضاهٌ) الهاء ، وليس (الواو)؛ لأن الأصل فيها : عِضْهَةٌ على وزن (فِعْلَةٌ) كـ : (خِرْقَةٍ) ، و(كِسْرَةٍ) ، فحذفوا (اللام) تخفيفاً وهي (الهاء) ، فلما جمعوا على : (عِضَاه) ، ردوا المحذوف منها وهو (الهاء)، ويظهر رد المحذوف – أيضا – من خلال تصريف الفعل ، حيث قالوا : عَضِهَ يَعْضَهُ عَضَهاً [١] ، ومن خلال التصغير ، فقالوا : (عُضَيْهَةٌ) [٢] .

ونلاحظ هنا : أن ابن الجبان استدل علي أن المحذوف (الهاء) بثلاثة أمور :

١- الرجوع إلي أصل الكلمة ، فأصل (عِضَة) : عِضْهَةٌ ، على وزن (فِعْلَة) .

٢- الاستدلال بالسماع ، بقول العرب : (بَعِيْرٌ عَضِهٌ) [٣] .

٣- الرجوع إلي بعض تصاريف الفعل ، فقالوا : عَضِهَ يَعْضَه عَضَهاً [٤].

تعقيب :

مما سبق يتضح ما يأتي :

أنَّ ابن الجبان ذهب إلي أن المحذوف مِنْ (عِضَاه) جمعُ " عِضَةٍ " هو (الهاء) ؛ مستدلا لذلك بأمور ثلاثة سبق بيانها ، والذي يظهر لي في المسالة : أن الوجهين على هذا جائزان ، قال السخاوي : والوجهان جائزان ، كما جاز ذلك في سَنَةٍ .[٥]

****

(١) انظر : شرح الفصيح لابن الجبان ٢٧٩ ، واللباب ٣٧٩/٢ .

(٢) انظر : اللباب ٣٧٩/٢ ، وشرح الملوكي في التصريف ٤٢٠ .

(٣) انظر قول العرب في : المنصف ٦٠ ، وشرح الملوكي في التصريف ٤٢٠ .

(٤) انظر : تصحيح الفصيح ٤٣٤ ، وشرح ابن الجبان٢٧٩ ، وإسفار الفصيح ٨٠٤/٢ .

(٥) انظر : سفر السعادة ٣٣٢/١ .

[ب]- المحذوف من (شَفَةٍ) .

قال ابن الجبان :

" (وجمعُ الشفة : شفاهٌ) بالهاء ؛ لأن أصل شَفَةٍ : شَفَهَةٌ ، ومنها : اشتقت المشافهةُ، وهي تحريك الشفتين بالكلام " (١) .

ذكر ابن الجبان : أن جمعها : شفاهٌ ، بالهاء ؛ لأن الأصل فيها : شَفَهَةٌ ، وكون هذا الاسم من الأسماء الناقصة ، إذ حذفت منه لام الفعل ، وهي الهاء الدالة على التأنيث ، فإذا صرف الفعل ، قيل : شافهته مشافهة وشفاها ، ومنه : اشتقت المشافهةُ ، وهي تحريك الشفتين بالكلام . وقيل : المال مَشْفُوهٌ ؛ أي : مطلوب بالشفاه. وقيل في جمع القلة منه : شفهات وشفوات ، كما يقال : سنوات بالواو وهي من الهاء (٢) .

وذهب الخليل : إلي أنَّ الأقيس بالهاء ، والأعم بالواو ؛ لأنهم شبهوها بالسنوات ، ونقصانها حذف هائها (٣) .

وهنا يظهر : أن ابن الجبان يري أن المحذوف في جمع (شَفَةٍ) علي (شِفَاهٌ) الهاء ؛ مستدلا بدليلين:

الأول : الرجوع إلي الأصل ، فالأصل فيها : شَفَهَةٍ .

الثاني : الرجوع إلي اشتقاق الكلمة ، حيث قيل : شَافَهْتُهُ مُشَافَهَةً (٤) .

---

(١) شرح الفصيح لابن الجبان ٢٧٩ .

(٢) انظر : العين ٤٠٢/٣ ، وتصحيح الفصيح ٤٣٣ ، وإسفار الفصيح ٨٠٢/٢ .

(٣) انظر : العين ٤٠٢/٣ .

(٤) شرح الفصيح لابن الجبان ٢٧٩ .

[٧]- الميم في : " مِرْعَزًّى أو مِرْعَزَّاء " بين الأصالة والزيادة [١] .

قال ابن الجبان :

" والمِرْعَزّى ، وزنها : (فِعْلَلَّى) ؛ لأن الميم أصلية ، ولأن الدليل قد دل على أصليتها في (المِرْعَزاء) الممدودة ، ولأنها بوزن (الطِّرِمِسَاء) للظَّلْمَاء ، وليس في الكلام مِفْعِلاَءُ، وأما الميم فإنَّها مقِيسةٌ على مكسورتها ؛ لأنها إذا ثَبَتَتْ أصليتها في الوجه الأول ثَبَتَتْ في الوجه الثاني " [٢] .

الدراسة والتحليل :

اختلف النحويون في زيادةِ الميمِ في (مرعزاء) علي قولين :

القول الأول : ذهب سيبويه[٣]، وابن السراج [٤]، وابن درستويه[٥]، والفارسي[٦] ، وكثير من النحويين[٧] إلي القول بزيادتها ؛ لأنها دخلت علي ثلاثةِ أحرف أصليه ، إذ الراء ، والعين ، والزاي ثلاثة أحرف أصول ، والألف للتأنيث ، فوزنها (مِفْعِلاء) .

قال سيبويه : " وأما مِرْعِزَاءُ فهي (مِفْعِلاَءُ) ، وكسرة الميم ، ككسرة ميم مِنْخِرٍ ومِنْتِنٍ ، وليست كـ(طِرِمِسَاءَ) ، يدلك على ذلك قولهم : (مِرْعِزَّى) ، كما قالوا : مِكْوَرَّى ، للعظيم الرَّوْثَةَ ؛ لأنها مكوَّرةً ، وقالوا : يَهْيَرَّى " [٨] .

---

(١) المِرْعِزُّ، والمِرْعِزَّى، والمِرْعِزَاءُ ، والمَرْعِزَّى ، والمَرْعِزَاءُ ، الزَّغَبُ : الَّذِي تَحْتَ شَعَرِ الْعَنْزِ .
ينظر : اللسان ٣٥٥/٥ (رع ز) ، وتاج العروس ١٥٧/١٥

(٢) شرح الفصيح لابن الجبان : ٢٥٨ .

(٣) انظر : الكتاب ٣٠٩/٤ ، وتوضيح المقاصد ١٥٣٧/٣ .

(٤) انظر : الأصول ٢٠٨/٣ .

(٥) انظر : تصحيح الفصيح ٣٨٩ .

(٦) انظر : البغداديات ٩٩ .

(٧) انظر : الصحاح ٨٧٩/٣ (ر ع ز) ، واللباب ٢٥٧/٢ ، والممتع ١٢٩/١ ، ١٣٥ ، والارتشاف ٩٦/١ ، والمبدع في التصريف لأبي حيان ٩٨ .

(٨) الكتاب ٣٠٩/٤ .

وحجتهم في ذلك : أنه قد ثبتت زيادة الميم في (مَرْعِزَّي) ، فهو (مَفْعِلَّي) ؛ لأن (فَعْلِلَّي) لم يجئ في كلامهم ، إذ لم يوجد من ذوات الأربعة ما شُدِّدَ لامه ، ولحقه ألف التأنيث ، وقد وُجد ذلك في بنات الثلاثة [١] .

قال العكبري : " الميمُ فِي (مِرْعِزاء) بكسرِ الْمِيم وَالْعين وإسكانِ الرّاء ... زائدةٌ، ودليلُ ذَلِك قولُهم فِيهِ : (مَرْعِزّى) بِفَتْح الميمِ وإسكانِ الرَّاء وَكسر الْعين وَالتَّشْدِيد والقَصْر ؛ لأنَّ الألفَ فِيهِ زائدةٌ ، والزَّايَ مكررةٌ ، فَيبقى (مِرْعِز) وَلَا نظيرَ لَهُ ؛ إذْ لَيْسَ فِي الْكَلَام مثلُ جِعْفِر " [٢].

القول الثاني : ذهب الخليل [٣] ، وابنُ الجبان[٤] ، وابنُ مالك[٥] ، وتبعهم : ابن هشام، والشيخ خالد الأزهري ، والأشموني[٦] ، إلى أنَّ الميم أصليه ؛ وأنها بوزن (فِعْلِلاَءَ) كـ : (طرمساء).

قال الخليل : " المِرْعِزَّى : ... ومثلُه ما جاء على لفظه (شِفْصِلَّى) ... " [٧] .

وقال الفارسي : " وذكر صاحب العين في (مِرْعِزَّي) ؛ لأنها (فِعْلِلَّي) ، وليس بـ(مِفْعِلَّي)، قال : وهو مثل (شِفْصِلَّى) ... " [٨] .

وحجتهم في ذلك :

ثبوت الميم في الاشتقاق ، حيثُ قالوا : مَرْعَزَ الكساء ، وَثَوْبٌ مُمَرْعَزْ [٩] .

---

(١) انظر : الصحاح ٨٧٩/٣ (ر ع ز) ، واللباب ٢٥٧/٢ – ٢٥٨ .

(٢) ينظر : اللباب ٢٥٧/٢–٢٥٨ .

(٣) ينظر : العين ٣٣٤/٢ ، والبغداديات ١٠٠ .

(٤) شرح الفصيح لابن الجبان : ٢٥٨ .

(٥) شرح الكافية الشافية ٢٠٥٨/٤–٢٠٥٩ .

(٦) أوضح المسالك ٣٦٥/٤ ، التصريح ٣٦١/٢ ، شرح الأشموني ٢٦١/٤ .

(٧) ينظر : العين ٣٣٤/٢ .

(٨) البغداديات ١٠٠ .

(٩) انظر : شرح الكافية الشافية ٢٠٥٨/٤–٢٠٥٩ ، أوضح المسالك ٣٦٥/٤ ، التصريح ٦٧٤/٢ ، شرح الأشموني ٦٤/٤ .

قال ابن مالك : " ميم (مراجِل[١]) ، و(مرعزي) ، و(مَعَدَّ[٢]) بالنظر لوقوعها متقدمة علي ثلاثة أحرف حقيقة بأن يحكم بزيادتها ، لكن الحكم بزيادتها موجب لعدمها في الأفعال المشتقة مما هي فيه ، وذلك منتفٍ ؛ لقولهم : (تَمَعْدَدَ الرَّجُل) إذا تشبه بمعد ، و(مَرْجَل الحائكُ الثوبَ) ، إذا نسجه مُوَشًّيا بوَشْيٍ يقال له : المراجل ، و(ومَرْعَز الكسَاءَ)، إذا نُسجَ بالمِرْعِزَّي ، فوجب القول باطراح زيادة الميم ، وسيبويه موافق في : (مَعَدَّ [٣]، ومراجِل[٤]) فيلزمه أن يوافق في (مرعزي) ، أو يخالف في الجميع " [٥] .

ونلاحظ هنا من نص ابن مالك السابق : أنه ألزم سيبويه أن يوافق على الأصالة في: (مِرْعِزي) ، أو يخالف في الجميع .

وعلى هذا فابن الجبان يؤكد أصالة (الميم) ويستعمل القياس الصرفي وسيلة لذلك ، وإذا تمعنّا في رأيه يتضح لنا ما يأتي :

١- جعل ابن الجبان أصلية الميم في (مِرْعِزي)، وذلك قياساً على (الطِّرْمِسَاء) .
٢- ليس في الكلام ـ عنده ـ وجود لبناء (مِفْعِلاَءُ) مما أوله ميم .
٣- قياس الميم على ما كان مكسوراً ، فإذا ثبتت أصلية الكسر ، ثبتت أصليته في الفتح .
٤- إن الوزن الصرفي لـ (مِرْعِزي) عنده (فِعْلِلَّى) ، لا (مِفْعِلَّى) ، وهذا يؤكد أصالة الميم عند ابن الجبان في هذه اللفظة .

---

(١) المراجِل : ضرب من برود اليمن . اللسان ٦٢٢/١١ . (م ر ج ل) .
(٢) (مَعَدّ) : حَيٌّ مِنَ العَرَبِ ، يُقَالُ: تَمَعْدَدُوا تَشَبَّهُوا بِعَيْشِ مَعَدّ بْنِ عَدْنَانَ ، وَكَانُوا أَهل قَشَف وغِلَظ فِي المَعاش . ينظر : اللسان (م ع د) . ٤٠٧/٣ .
(٣) ينظر : السابق ٤١٥/٤ ، ٤٢٤ .
(٤) ينظر : السابق ٣١١/٤ .
(٥) شرح الكافية الشافية ٢٠٥٨/٤-٢٠٥٩ .

تعقيب :

مما سبق يتضح ما يأتي :

أنه يمكن القول برجحان ما ذهب إليه سيبويه ومن وافقه من القول بزيادة الميم في: (مِرْعِزَاء) ، وأنها بزنة (مِفْعِلاء) ، بدليل ثبوت زيادة الميم في (مَرْعِزَّي) ؛ لعدم (فَعْلِلَّي).

وأما الاحتجاج علي أصالة الميم بثبوتها في الاشتقاق في قولهم : مَرْعَزَ الكساء ، وَثَوْبٌ مُمَرْعَزْ ، فهذا الاحتجاج كان يمكن قبوله لو لم تثبت زيادة الميم في (مَرْعِزِيٍّ)، أما وقد ثبتت زيادتها فلا مجال للاحتجاج بثبوتها في الاشتقاق [1] .

* * *

(١) ينظر : الخصائص ١/٢٢٨-٢٢٩ ، والمنصف ١/١٣٠ ، والممتع ١/٢٤١- ٢٤٢ .

[٨]- وزن كلمة : (عَارِيَّة) [١] .

قال ابن الجبان :

" وهي : (العَارِيَةُ) ، ووزنها (فَعَلِيَّةُ) ، وهي قبل الاعتلال : عَوَرِيَّةُ ، وليست من العار في شيء ؛ لأن العار من بنات الياء ، والعارية من بنات الواو ، والدليل على الأول قولهم : تعورنا العواري بيننا ، وتقول : عيرته تعييراً ، من العار "[٢].

الدراسة والتحليل :

اختلف النحويون في أصل وزن كلمة (العارية) ، ولهم في ذلك قولان :

القول الأول : أن (العَارِيَّة) على وزن (فَعَلِيَّة) ، وهي من بنات (الواو) ، وهي مأخوذة من : التعاور ، والياء فيها للنسب ، وأصل الكلمة : عَوَرِيَّةُ ، قلبت الواو ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها . وهذا رأي ابن درستويه[٣] ، وابن الجبان[٤]، ووافقهما ابن هشام اللخمي[٥] في ذلك .

قال الخليل : " العارِيَّةُ من المعاوَرَة والمناوَلَة ، يتعاورون : يأخُذونَ ويُعطُون " [٦].

واستدلوا على ثبوت هذا الأصل : بأن الفعل لما كانت عينه معتلة لقولنا : عرنا واستعرنا ، فإن الإعلال قد وقع في عين اسم الفاعل كذلك [٧] .

---

(١) العارِيَّةُ والعارَّةُ : مَا تداولَه الناسُ بَينهم ، يُقَال : أَعَارَهُ الشَّيْء ، وأعاره مِنْهُ ، وعاوَرَه إِيَّاه . ينظر : المحكم ٣٤٥/٢ .

(٢) شرح الفصيح لابن الجبان ٢٩٤ .

(٣) انظر : تصحيح الفصيح ٣٨٦ .

(٤) انظر : شرح الفصيح لابن الجبان ٢٩٤ .

(٥) انظر : شرح الفصيح (ابن هشام) ١٨٣ ـ ١٨٤ .

(٦) العين ٢٣٩/٢ .

(٧) انظر : تصحيح الفصيح ٣٨٦ ، وإسفار الفصيح ٧٥٥/٢ ، وشرح الفصيح للمرزوقي ٢٦٢ .

وقد استدل ابن الجبان علي أن العَارِيَّةَ من بنات الواو ، بالسماع ، فاستدل بقول العرب : " تَعَوَّرْنا العَوَارِيَّ بيننا "[١] ؛ لأنها قبل الاعتلال : (عَوَرِيَّةُ) ، مأخوذة من : التعاور ، فقلبت فيها الواو ألفاً ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها [٢] .

القول الثاني : ذهب بعض النحاة إلي أن (عَارِيَّةَ) على وزن : (فَاعُولَة)[٣]، وأصلها وأصلها عندهم : (عَارُوِيَة) ، اجتمعت فيها (الواو) و (الياء) ، وسبقت إحداهما ، فأُبدلت (الواو) (ياء) ، وأُدغمت الياء في الياء ، وَكُسِرَ ما قبلها ، فصارت : عَارِيَّة، علي وزن فَاعُولَة[٤].

وذكر الخليل قول بعضهم : أن العاريّة من بنات الْيَاء ، وهِيَ مشتقة من العار ؛ لِأَن صَاحبهَا يعدَمُها ، فيدلّ ذَلِك مِنْهُ على عَوَز ، فهي عارٌ عَلَيْهِ لذَلِك [٥] .

وقد ردَّ هذا القول ابن الجبان : بأن العارية ليست من (العار) في شيء ؛ لأن العار من بنات الياء ، تقول : " عيرته تعييراً " ، أما العاريةُ : فهي من بنات الواو[٦] .

وقد سبقه ابن درستويه في ذلك ، حيث قال : " وهذا قولٌ فاسدٌ ؛ لأن العار ألفه في الأصل ياء ، وهو مأخوذ من : عيرته تعييراً " [٧] .

تعقيب :

مما سبق يتضح ما يأتي :

أنَّ ما ذهب إليه ابن الجبان ومن وافقه من أن (العَارِيَّة) على وزن (فَعَلِيَّة) ، وهي من بنات (الواو) ، هو الأقوي ؛ لأنَّ هذا القول مؤيد بالسماع عن العرب .

---

(١) انظر القول في : إصلاح المنطق١/١٣٤ ، وتصحيح الفصيح ٣٨٦ ، وإسفار الفصيح ٢/٧٥٥ .
(٢) انظر : شرح الفصيح لابن الجبان ٢٩٤ .
(٣) انظر : تصحيح الفصيح ٣٨٦ ، وشرح الفصيح (لابن هشام) ١٨٣ ـ ١٨٤ .
(٤) انظر : شرح الفصيح (لابن هشام) ١٨٣ ـ ١٨٤ .
(٥) انظر : العين ٢/٢٣٩ ، وتصحيح الفصيح ٣٨٦ ، والمحكم ٣/٤٤٢ .
(٦) انظر : شرح الفصيح لابن الجبان ٢٩٤ .
(٧) تصحيح الفصيح ٣٨٦ .

[٩]- وزن كلمة (الثَّنْدُوَة) [١] .

قال ابن الجبان : " (فأما الثَّنْدُوَةُ : بفتح الثاء ، فلا همز فيها) ، ووَزنُها (فَعْلُوَةٌ)، وقال بعض اللغويين المتقدمين ، وزنها (فُعْلُلَةٌ) ، وذلك خطأٌ ؛ إذ ليس في كلام العرب شيء علي وزن جَعْفُرْ ، بفتح الجيم ، وضم الفاء " [٢] .

الدراسة والتحليل :

اختلف النحويون في وزن (الثَّنْدُوَة) ، ولهم في ذلك قولان ، ذكرهما ابن الجبان :

القول الأول : ذهب ثَعْلَبُ[٣]، والفارسي[٤]، وتبعهم ابن الجبان[٥]، والمرزوقي[٦]، وأكثر النحاة[٧] ، إلي أنَّ : (الثَّنْدُوَة) ، بِفَتْحِ أَولها وترك الهَمْزِ، وَزْنُهَا (فَعْلُوَةٌ) ، مِثْلُ التَّرْقُوَة ، والعَرْقُوَة ، فالنُّونَ أَصْلِيَّةً ، وَالْوَاوَ زَائِدَةً ، وأصلها عندهم : ثَنَدَ .

قَالَ الْفَارِسِي : " وَأما (ثَنْدُوة) بالفَتْح وَترك الْهَمْز فـ (فَعْلُوَة) ، كتَرْقُوة ، وَذَلِكَ لِكَثْرَة هَذَا الْبناء ، وَأَن النونَ لَا تُزاد ثَانِيَة إِلَّا بثبَت ، وَلَا يجوز هَمْزُها مَعَ الْفَتْح ؛ لِأَنَّهَا تكونُ حِينَئِذٍ (فَعْلُلَة) أَو (فَعْلُوَة) وَكِلَاهُمَا بناءٌ عَدَم ، وَلَا تكون (ثَنْدُوَة) (فَعْلُلة) لذلك أَيْضا ، وَأَن الْوَاو لَا تكونُ أصلا فِي الْأَرْبَعَة " [٨] .

---

(١) (الثَّنْدُوَة) ، قِيلَ : مَغْرِز الثَّدْيين وَمَا حَوْلهما من لحم الصَّدْر ، وَقِيلَ : هِيَ لِلرَّجُلِ بِمَنْزِلَةِ الثَّدْيِ لِلْمَرْأَةِ .انظر : المخصص ١٥٥/١ ، والمصباح المنير للفيومي ٨٠/١ .

(٢) شرح الفصيح لابن الجبان ٣٠٠ .

(٣) انظر : اللسان ١١٠/١٤ .

(٤) انظر : اللسان ١١٠/١٤ .

(٥) انظر : شرح الفصيح لابن الجبان ٣٠٠ .

(٦) انظر : شرح الفصيح للمرزوقي ٣٢٥ .

(٧) انظر : المخصص ١٥٥/١ ، وشرح الفصيح للزمخشري ٦٥١/٢ ، وإسفار الفصيح ٨٥٢/٢ ومختار الصحاح للرازي ٤٨ ، والمصباح المنير للفيومي ٨٠/١ ، وتاج العروس ١٦٣/١ .

(٨) انظر : المخصص ١٥٥/١ .

القول الثاني : ذهب ابن السكيت[١] : إلـي أن (ثَنْدُوَة) بـالفتح وتـرك الهمـز ، يجـوز في وزنـها : (فَعْلُلَة) ، و(فَعْلُوَةٌ) [٢] .

وقد خطَّأَ ابن الجبان هذا الرأي : بأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْكَلَام شيء علي وزن (فَعْلُل) بفتح الفاء ، وضم اللام ، حيث قال : " وقال بعض اللغويين المتقدمين ، وزنُها (فُعْلُلَةٌ)، وذلك خطأٌ ؛ إذ ليس في كلام العرب شيء علي وزن (جَعْفُرْ) ، بفتح الجيم ، وضم الفاء"[٣].

وقد سبقه إلي ذلك أَبُو إِسْحَاق الزجاج قائلاً : " ثَنْدُوَة (فَعْلُوة) ، وَلَا تكون (فَعْلُلَة) ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْكَلَام (فَعْلُل) ، مثل : جَعْفُر ، فَأَما ثَنْدُوَة فَمن بَاب إِنْقَحْل وَهِي فَعْلُوة وَهِي قَلِيلَة " [٤] ، وهنا يظهر : رد ابن الجبان رأي ابن السكيت ؛ لعدم وروده في كلام كلام العرب .

تعقيب :

مما سبق يتضح ما يأتي :

أنَّ ما ذهب إليه ابن الجبان من أنَّ (الثَّنْدُوَة) ، وَزْنُهَا (فَعْلُوَة) ، هو الأقوي ؛ لأن هذا الرأي هو ما عليه جمهورُ النحاةِ واللغويين ، وأَمَّا ما ذهب إليه ابنُ السكيت من جواز كون (ثَنْدُوَة) علي (فَعْلُلَة) ، فلم يرد في كلام العرب ، وهذا الرأي تفرد به ابنُ السكيت وحده ، وقدر رده الزجاج ، وابن الجبان .

---

(١) انظر : إصلاح المنطق ١٠٣ ، والمخصص ١٥٥/١ .

(٢) انظر : المخصص ١٥٥/١ .

(٣) شرح الفصيح لابن الجبان ٣٠٠ .

(٤) انظر : المخصص ١٥٥/١ .

[١٠]- الخلاف في اشتقاق : (التَنُّور)[١] .

قال ابن الجبان :

" وَأَمَّا (التَنُّوْرُ) : فليس له عندنا اشتقاق ، وقال بعضُهم اشتقاقه من النار ، وزعم أنه في الأصل : نَوُّور ، ثم قُلِبَ فصار : وَنُّور ، ثم أُبدلت الواو تاء ، فصارت : تَنُّور ، كما أُبدلت واو (والله) تاء ، فصارت : تالله " [٢] .

الدراسة والتحليل :

اختلف النحويون في اشتقاق لفظ (تَنُّور) ولهم في ذلك ثلاثة أقوال :

القول الأول : ذهب ثعلب[٣] إلى أن التَّنُّور مشتق مِنَ النَّار ، ووزنه (تَفْعُولُ) ، فالتاء زائدة، ويري ابن الجبان إلي أنه في الأصل : نَوُّور، ثم قُلِبَ ، فصار: وَنُّور ، ثم أُبدلت الواو تاء ، فصارت : تَنُّور ، كما أُبدلت واو (والله) تاء ، فصارت : تالله[٤] .

وذهب أبوحيان إلي أنه في الأصل : (تَنْوُورٌ) ، فقُلبت الواوُ الأولى همزةً ؛ لانضمامِها، ثم حُذِفت تخفيفاً ، ثم شددوا النون كالعوضِ عن المحذوف[٥] .

ولم يرتض أكثر النحاة ما ذهب إليه ثعلب ، فرده ابن جِنِّيّ ، واتهمه بعدم التوفيق، قائلا : " ولو كان (تَفْعُولاً) من النّار ؛ لوجب أن يُقَالَ فيه : تَنْوُور ، كما أنّك لو بنيْتَه من القول لكان : تَقْوُولاً ، ومن العَوْد : تَعْوُوداً ... "[٦] .

ورده ابن سيدة أيضًا قائلا : " وهَذا من الفَسادِ بحَيْثُ تَرَاهُ ، وإنَّما هو أَصْلٌ لم يُسْتَعْمَلْ إلا في هذا الحَرْفِ ، وبالزِّيادِةَ ، وصاحبه تَنَّار "[٧] .

---

(١) التَّنُّورُ : نَوْعٌ مِنَ الْكَوَانِينِ ، و(التَّنُّور) : الَّذِي يُخْبَزُ فِيهِ ، يُقَالُ : هُوَ فِي جَمِيعِ اللُّغَاتِ كَذَلِكَ . ينظر : اللسان ٤/٩٥ (ت ن ر) .

(٢) شرح الفصيح لابن الجبان ٢٠٩ .

(٣) انظر : الخصائص ٣/٢٨٨ ، والمحكم لابن سيدة ٩/٤٧٥ ، والممتع ، ص : ٣٢ ، واللسان ٤/٩٥، والدر المصون ٦/٣٢٣ ، والمزهر ٢/٣١٨ .

(٤) انظر : شرح الفصيح لابن الجبان ٢٠٩ .

(٥) انظر : البحر المحيط ٥/٢٠٠ ، والدر المصون ٦/٣٢٣ .

(٦) الخصائص ٣/٢٨٨ .

(٧) المحكم ٩/٤٧٥ .

القــول الثــاني : ذهـب أبـو علـيٍّ الفارسـيّ[١] ، والأزهـري[٢] ، وابـن جِنِّـيّ فـي أحد قوليـه[٣]، والمرزوقي[٤] ، إلى أنّ (التَنُّورَ) لفظ عربي ، مشتق من مـادة : (تَ نَ رَ)، رَ)، ووزنه (فَعُّول) ، فالتاء فيه أصلٌ [٥] .

قـال الأزهري : (التَّنُّـورُ) عَمَّـتْ بِكُـلِّ لِسَـانٍ ، وَهَـذَا يَـدُلُّ عَلَـى أَن الِاسْـمَ فِـي الأَصـلِ أَعْجَمِيٌّ ، فَعَرَّبَتْهَا الْعَرَبُ ، فَصَارَ عربيّاً على بناء (فَعُّول) ، وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَن أَصل بِنَائِهِ (تَنَرَ) .[٦]

وقال ابن جني : " وإنّما تَنُّورٌ : (فَعُّول) من لفظ (تَ نَ رَ) ، وهو أصلٌ لم يستعمل إلاّ في هذا الحرف ، وبالزّيادة كما ترى " [٧] .

وأجاز ابن جِنِّيّ – أيضاً – أن يكون وزنـه (فَعْنُولا) ، وذكر أنَّ (التَّنُّورَ) لفظٌ اشترك فيه جميع اللُّغات من العرب وغيرهم [٨] .

وقـد اختـار هـذا القـول ، وصَـحَّحَه جماعـة مـن العلمـاء ، مـنهم : ابـن عصـفور[٩] ، وأبوحيان[١٠] ، والسمين الحلبي [١١] .

---

(١) انظر : انظر : البحر المحيط ٢٠٠/٥ ، والدر المصون ٣٢٣/٦ .

(٢) انظر : تهذيب اللغة ١٩٢/١٤ .

(٣) حيث أجاز ابن جني أن يكون وزنه (فَعْنُولاً) أيضاً . ينظر : الخصائص ٢٨٨/٣ .

(٤) انظر : شرح الفصيح للمرزوقي ١٧٨ .

(٥) انظر : السابق ١٧٨ .

(٦) انظر : تهذيب اللغة ١٩٢/١٤ .

(٧) الخصائص ٢٨٨/٣ .

(٨) انظر : الخصائص ٢٨٨/٣ .

(٩) انظر : الممتع ٣٢ .

(١٠) انظر : البحر المحيط ٢٠٠/٥ .

(١١) انظر : الدر المصون ٣٢٣/٦ .

القول الثالث : ذهب ابنُ الجبان[١] ، إلي أن (التَنُّورَ) لفظٌ أَعْجَمِيٌّ ، ليس له اشتقاق[٢] . غير أنه لم يستدل علي رأيه بشيء ، ووافقه الزمخشري[٣] ، وكثيرٌ من النحويين[٤] .

قال ابن دريد : " (التَنُّور) لَيْسَ بعربي صَحِيح ، وَلم تعرف لَهُ الْعَرَب اسْما غير (التَّنور)، فَلذَلِك جَاءَ فِي التَّنْزِيل:{وَفَارَ التَّنُّوْرُ}[٥]؛ لأَنهم خوطبوا بِمَا عرفُوا "[٦].

وقال الزمخشري : " (التَنُّور) لَيْسَ بعربي صَحِيح ، وَلم تعرف لَهُ الْعَرَب اسْما غيره، فَلذَلِك جَاءَ فِي التَّنْزِيل ؛ لأَنهم خوطبوا بِمَا عرفُوا " [٧] .

تعقيب :

مما سبق يتضح ما يأتي:

أنَّ ما ذهب إليه الفارسي وابن جني من أنَّ (التَنُّورَ) مشتق من مادة : (تَ نَ رَ)، هو الأقوي ؛ سواء كانت لفظة عربية أم أعجمية ؛ لجواز كون هذه اللفظة وفاقًا وقع بين لغتين ، أو ثلاث ، أو نحو ذلك ، ثم انتشر بالنقل في جميع اللغات[٨] ؛ لأنه يتفق مع طبيعة اللغة ؛ لأنه يوجد من المخترعات الحديثة مادة سائلة مسماها باللغة اللاتينية (tenar) تحمل في معناها نفس المعني الذي يوجد في اللغة العربية ، وهو التطهير . فهذه المادة من وظائفها تطهير الحديد من الصدأ ، والأدرانِ التي تتراكم عليه .

---

(١) انظر : شرح ابن الجبان ٢٠٩ .

(٢) انظر : الدر المصون ٣٢٣/٦ .

(٣) انظر : الفائق في غريب الحديث والأثر ١٥٥/١ .

(٤) انظر : العين ١١٤/٨ (تَنَرَ) ، والجمهرة ٣٩٥/١ ، والمحكم ٤٧٥/٩ .

(٥) سورة هود ، من الآية (٤٠) .

(٦) جمهرة اللغة ٣٩٥/١ .

(٧) جمهرة اللغة ٣٩٥/١ .

(٨) انظر : الخصائص ٢٨٨/٣ .

[١١]- (السُّمَانَي) بين الإفراد والجمع [١] .

قال ابن الجبان : " (والسُّمَانَي : طائرٌ معروفٌ) ويقع ذلك علي الواحد والجنس أجمع، وليست الواحدة (سُمَاناة) ، كما ذكر ثعلب ؛ لأن علامة التأنيث لا تدخُلُ عَلَي العَلَمِ " [٢] .

الدراســة والتحليـل :

اختلف النحويون في دلالة لفظ (السُّمَانَي) من حيث الإفراد والجمع ، ولهم في ذلك قولان، ذكرهما ابن الجبان ، بيانهما كالآتي :

القول الأول : ذهب الفراء[٣] ، وثعلب[٤] ، وابن درستويه[٥] ، إلي أن (السُّمَانَي) جمعٌ جمعٌ ومفرده (سُمَاناة) ، وليس بين واحده وجمعه إلا حذف الهاء وإثباتها ، كما قالوا : حَمَامَةٌ وَحَمَامٌ ، وَأَيْكَةٌ وَأَيْكٌ ، وَتَمْرَةٌ وَتَمْرٌ ، وأشباه ذلك [٦] .

قال الفراء : " و(سُمَانَي) – خفيف – وهو وَاحدٌ ، ويقال للواحدة : (سُمَانَاةٌ) " [٧]

وقال ابن سيدة : " (السُّمَانَى) طَائِر طويلُ العُنُق ... ، والواحدة (سُمَانَاةٌ) ، وَالْجمع السُّمَانَى والسُّمَانَيَات " [٨] . وقد قال بهذا الرأي كثيرٌ من العلماء ، منهم : المرزوقي، والزمخشري ، والرازي ، وابن منظور [٩] ، وغيرهم .

---

(١) (السُّمَانَي) : طائرٌ معروف ، يُشْبِه الفَرُّوجَةَ في قَدْرِهَا .
انظر : إسفار الفصيح للهروي ٧٦٥/٢ .

(٢) شرح الفصيح لابن الجبان ٢٦٣ .

(٣) انظر : المقصور والممدود ٣٣ .

(٤) انظر : الفصيح ٣٠٦ .

(٥) انظر : تصحيح الفصيح ٣٩٥ .

(٦) انظر : إسفار الفصيح للهروي ٧٦٥/٢ .

(٧) المقصور والممدود ٣٣ .

(٨) المخصص ٣٤٣/٢ .

(٩) انظر : شرح الفصيح للمرزوقي ٢٦٩ ، وشرح الفصيح للزمخشري ٥٧٢/٢ ، ومختار الصحاح للرازي ١٥٤/١ ، ولسان العرب ٢٢٠/١٣ .

القول الثاني : ذهب ابنُ الجبان[١] ، وابنُ هشام اللخمي[٢] ، إلي أنَّ (السُّمَانَى) اسم علم ، يقع علي الواحد والجمع سواء ، وليس له مفردٌ من لفظه[٣] .

قال الهروي : " وقال آخرون : (السُّمَانَى) يكونُ واحدًا ، ويكونُ جمعًا ، تقول : " هَذِهِ سُمَانَى واحِدَةٌ " ، و" سُمَانَى كَثِيْرَةٌ " [٤] . قال الشاعر :

وَنَعْلٍ كَأَشْلاَءِ السُّمَانَى طَرَحْتُهَا ... إِلَى صَاحِبٍ حَافٍ فَقُلْتُ لَه انْعَلِ [٥] .

وقد ردَّ ابن الجبان قول الإمام ثعلب بأن : (السُّمَانَى) جمع ، ومفرده (سُمَانَاةٌ) ، حيث قال : " وليست الواحدة (سُمَاناة) ، كما ذكر ثعلب ؛ لأن علامة التأنيث لا تدخُلُ عَلَي العَلَمِ " [٦].

تعقيب :

مما سبق ينضم ما يأتي:

أن ما أنكره ابن الجبان علي ثعلب ليس بِمُنْكَرٍ ، فقد قال غير واحد من أئمة اللغة بأن (السُمَّانَي) جمع ، والواحدة (سُمَانَاةٌ) ، وليس بين واحده وجمعه إلا حذف الهاء وإثباتها ، كما قالوا : حَمَامَةٌ وَحَمَامٌ ، وَأَيْكَةٌ وَأَيْكٌ ، وَتَمْرَةٌ وَتَمْرٌ ، وأشباه ذلك [٧] .

****

---

(١) انظر : شرح الفصيح لابن الجبان ٢٣٦ .

(٢) انظر : شرح الفصيح ١٩٠ .

(٣) انظر : المحكم لابن سيدة ٤٣٢/٩ ، ولسان العرب ٢٧٣/١٤ .

(٤) انظر : إسفار الفصيح للهروي ٧٦٥/٢ .

(٥) البيت لتأبط شرا ، في ديوانه : ١٨١ .

المعني : يشبه نعاله الممزقة ، كأشلاء طائر السماني ، ألقاها لصاحبه ينتعل بها .

الشاهد : (كَأَشْلاَءِ السُّمَانَى) ، حيث استُدِلَّ به علي كونه : اسم يقع علي الواحد والجمع سواء .

(٦) شرح الفصيح لابن الجبان ٢٦٣ .

(٧) انظر : إسفار الفصيح للهروي ٧٦٥/٢ .

[١٢]- (البَاقلاء) بين الإفراد والجمع [١] .

قال ابن الجبان : " (والباقلي : مُشَدَّدَة إذَا قُصِرَتْ) وتقعُ علي الواحدِ والجنسِ كُلِّهِ ، وكذلك الباقِلاءُ الممدود والمخفف ، والواحدةُ : باقِلاَّءَةٌ ، وبَاقِلاةٌ عند الكوفيين، وذلك عندنا خطأٌ[٢] " [٣] .

الدراســة والتحليـل :

اختلف النحويون في مفرد (البَاقِلاَء) ، ولهم في ذلك قولان ، ذكرهما ابن الجبان ، بيانهما كالآتي :

القول الأول : ذهب البصريون ، ووافقهم ابن الجبان[٤] ، وابن هشام اللخمي[٥] ، إلي أن (البَاقِلاَءَ) اسم جنس يقعُ علي الواحد والجميع سواء .

قال ابن سيدة : " وَقَالَ الْأَحْمَرُ[٦] : وَاحِدَةُ البَاقِلَاء بَاقِلَاء ، فإذا كَانَ ذَلِكَ فَالْوَاحِدُ وَالْجَمِيعُ فِيهِ سَوَاءٌ ، وأَرى الْأَحْمَرَ حَكَى مِثْلَ ذَلِكَ فِي : البَاقِلَّى " [٧] .

وجاء في اللسان : " وَحَكَى أَبو حَنِيفَةَ البَاقِلَى، بِالتَّخْفِيفِ وَالْقَصْرِ ، قَالَ : وَقَالَ الأَحمر: وَاحِدَةُ البَاقِلَاء بَاقِلَاء ، قَالَ ابْنُ سِيدَة : فإِذا كَانَ ذَلِكَ فَالْوَاحِدُ وَالْجَمْعُ فِيهِ سَوَاءٌ ، قَالَ : وأَرى الأَحمرُ حَكَى مِثْلَ ذَلِكَ فِي البَاقِلَّى "[٨] .

---

(١) الباقلاء : نوع من النبات مثل الفول ، والبَقْل مِنَ النَّبَاتِ مَا لَيْسَ بِشَجَرِ دِقٍّ ولا جِلٍّ .
ينظر : اللسان ٦٠/١١ .

(٢) يقصد : البصريين ، وهذا يدل صراحة علي مذهبه النحوي.

(٣) شرح الفصيح لابن الجبان ٢٥٨ .

(٤) انظر : شرح الفصيح لابن الجبان ٢٥٨ .

(٥) انظر : شرح الفصيح لابن هشام اللخمي ١٥٨ .

(٦) هو علي بن الحسن ، وقيل : ابن المبارك ، المعروف بالأحمر : شيخ العربية ، وصاحب الكسائي، توفي (١٩٤هـ) . ينظر : معجم الأدباء ١٦٧٠/٤ ، بغية الوعاة ١٥٨/٢ .

(٧) المحكم ٤٣٦/٦ ، وانظر : المخصص ١٨٧/٣ .

(٨) اللسان ٦٢/١١ .

وهنا يظهرُ أنَّ ابنَ الجَبَّان يَرَي أَنَّ الوَاحِدَ والجَمِيعَ سَواءٌ ، لكنه لم يستدل علي رأيه بشيءٍ ، وهذا الرأيُ حَكَاهُ الأَحْمَرُ ، فِي المُخفَّفِ والمُشَدَّد .

القول الثاني : ذَكرَ ابنُ الجبان[١] أن الكوفيين ذَهبوا إلي أن (البَاقِلاءَ) جَمعٌ ، ومفردها باقلاءة ، وباقلاة [٢] . قال الجوهري : " والبَاقِلَّى ، إذا شدّدت اللام قصرْتَ، وإذا خففت مددت[٣] ، الواحد باقلاة على ذلك " [٤] .

وقالَ ابنُ السكيت : " تقول : هِي البَاقِلَاءُ ، إذا خففت اللام مددت ، والواحدة باقِلَاءة، وهي الباقلِّي ، إذا شددت قصرت ، والواحدة باقِلَّاة " [٥] .

وقد خَطَّأَ ابنُ الجبان رأي الكوفيين بأن الباقلاء جمع مفردها باقلاءة ، مما يدل علي بصريته، فهو يري أن (البَاقِلَاءَ) اسم يقع علي الواحدِ والجنسِ كُلِّهِ ، حيث قال : " والواحدةُ : باقِلاَّءَةٌ ، وبَاقِلاةٌ عند الكوفيين ، وذلك عندنا خطأٌ " [٦] .

تعقيب :

مما سبق يتضح ما يأتي :

أنَّ ما ذهب إليه ابن الجبان من أن (البَاقِلَاءَ) اسم يقع علي الواحدِ والجنس كله ، فيه نظر ؛ لأن رأي الكوفيين ليس بِمُنْكَرٍ ، فقد ذهب كثير من اللغويين إلي أن (البَاقِلَاءَ) لها مفرد، وهو : باقِلَاءة ، وباقلاة [٧] .

---

(١) شرح الفصيح لابن الجبان ٢٩٤ .

(٢) انظر : الصحاح ١٦٣٧/٤ ، وشرح الفصيح لابن هشام اللخمي ١٥٨ ، وتاج العروس ١٠٠/٢٨

(٣) انظر : فتقول : الباقلاء .

(٤) الصحاح ١٦٣٧/٤ .

(٥) إصلاح المنطق ١٣٨ .

(٦) شرح الفصيح لابن الجبان ٢٥٨ .

(٧) انظر : الصحاح ١٦٣٧/٤ ، إصلاح المنطق ١٣٨ ، والمحكم ٤٣٥/٦ ، وشرح الفصيح لابن هشام هشام اللخمي ١٥٨ ، واللسان ٦٢/١١ ، وتاج العروس ١٠٠/٢٨ .

[١٣]- مفرد (عُدَاة)

قال ابن الجبان : " فأما العُدَاةُ : فَجَمْعُ العَادِي ، كالقُضَاةُ جمعُ القَاضِيْ ، ويراد بذلك جمع العدو من غير قياس " [١] .

الدراســة والتحليـل :

اختلف النحويون في مفرد (عُدَاة) على قولين :

القول الأول : أن مفرده (عادٍ) وهو قولُ ابن درستويه ، وابن الجبان ، وابن هشام اللخميّ[٢] ، ونسبه الأزهريّ إلى الكوفيين [٣] .

قال ابن درستويه : " فأما (العُدَاة) بالهاء فجمع (عَادٍ) لا جمع (عَدُوّ) ، مثل : (غازٍ) و(غُزَاة) ، و(قاضٍ) و(قُضاة) " . [٤]

القول الثاني : أن مفرده (عَدُوّ) . وهو قول الخليل بن أحمد ، ووافقه أبو سهل الهرويّ[٥] .

قال الخليل : " والعَدُوُّ : اسم جامع للواحد والجميع والتثنيه والتأنيث والتذكير ... ، ويجمع (العَدُوُّ) على الأعداء ، والعِدَى ، والعُدَى ، والعُداة ، والأَعَادِي " [٦] .

تعقيب :

يظهر مما تقدم :

أنَّ ما ذهب إليه ابن الجبان من أن مفرد (عُدَاة) (عَادٍ) لا (عَدُوّ) ، هو الأقوي ؛ لأن له نظائر في العربية ، منها : (قُضَاة) ، و(رُمَاة) ، و(غُزَاة) ، فإن مفرداتها : (قاضٍ)، و(رامٍ) ، و(غازٍ) . والله أعلم .

---

(١) شرح الفصيح لابن الجبان ص : ٢٩٤ .

(٢) انظر : تصحيح الفصيح ٤٧١ ، وشرح ابن الجبان ٣٠٠ ، وشرح ابن هشام اللخمي : ٢٤٩ .

(٣) انظر : تهذيب اللغة ، مادة : (عَدُوّ) (١١٦/٣) .

(٤) تصحيح الفصيح ص (٤٧١) .

(٥) انظر : معجم العين ، مادة : (عَدُوّ) (٢١٦/٢) ، وإسفار الفصيح (٨٥٤/٢) .

(٦) معجم العين ، مادة : (عَدُوّ) (٢١٦/٢) .

[١٤]- مفرد (الأَحْبَارِ) إذَا أُريد به العُلَمَاء .

قال ابن الجبان : " (والحَبْرُ : العَالِمُ) ، هذا اختيارُ الفقهَاءِ ، والمختار عندنا : حِبْرٌ – بالكسر – كحِبْرِ المداد ؛ لكثرةِ استعماله له ، ويدل علي صحةِ ما قلنا ، قولُهُم في الجمع : أَحْبَارٌ " [١] .

الدراسة والتحليل :

اختلف النحويون في مفردِ (الأَحْبَارِ) إذا أريد به العلماء على ثلاثة أقوال :

القول الأول : أن مفردها (حَبْر) ، و(حِبْر) بفتح (الحَاء) وكسرها ، والكسر هو المختار، وهو قول ابن قتيبة[٢]، وابن درستويه[٣]، والفارابيّ[٤]، والجوهريّ[٥]. وتبعهم ابن الجبان في ذلك ، وَدَلَّلَ علي صحةِ ذلك : بقولهم في الجمع : أَحْبَارٌ ، حيث إن (فِعْل) بكسر (الفاء) فإنها تجمع على (أَفْعَال) ، نحو : (حِمْل) و(أَحْمَال) .

قال ابن درستويه : " وجمعُ الحِبْر : (الأَحْبَارُ) ، يستوي فيه العَالِمُ والمِدَاد ، قال الله تعالى : {**الأَحْبَارِ وَالرُّهْبَانِ**}[٦] ، وهذا يقوي قول من كسر (الحَاء) في (الحِبْر) في العالم ؛ لأن (الأفعال) ليس بقياس في جمع (الفَعْل) مفتوحاً ، وإن كان قد جاء في مثل: (فَرْخ) و(أفراخ) ، و(زَنْد) ، و(أَزْنَاد) " [٧] .

---

(١) شرح الفصيح لابن الجبان ٢٢٨ .

(٢) انظر : أدب الكاتب ص (٢٥٧) .

(٣) انظر : تصحيح الفصيح ص (٣١٨).

(٤) انظر : ديوان الأدب (١٠٦/١) .

والفارابي هو : إسحاق بن إبراهيم الفارابي ، سكن زبيد ، وبها صنف كتابه المذكور ، ومات قريباً من سنة خمسين وثلاثمائة ، وقيل : في حدود السبعين ، له ديوان الأدب ، وشرح أدب الكاتب.
انظر : معجم الأدباء (١٥٨/٢) ، والبغية (٤٣٧/١)

(٥) انظر : الصحاح ، مادة : (حبر) (٦٢٠/٢) .

(٦) سورة التوبة : من الآية ٣٤ .

(٧) تصحيح الفصيح ص (٣١٨) .

القول الثاني : أن مفردها (حَبْر) ، و(حِبْر) بفتح (الحَاء) وكسرها بلا ترجيح ، وهو قولُ ابن السكّيت ، وأبي بكر الأنباريّ ، وابن سيده ، وابن هشام اللخميّ[١] .

القول الثالث : أن مفردها (حَبْر) بفتح (الحاء) ليس غير ، وهو قول أبي الهيثم الرازيّ [٢] ، قال الأزهري : " وَكَانَ أَبُو الْهَيْثَمِ يَقُول : وَاحِدُ الأَحْبَار (حَبْر) لَا غيرُ ، وينكر الْحِبرَ " [٣] .

تعقيب :

مما سبق يتضح ما يأتي :

أن ما ذهب إليه ابن الجبان ومن وافقه من أن مفردَ (الأَحْبَارِ) فيه لغتان : (حَبْر) و(حِبْر) بفتح (الحَاء) وكسرها هو الأقوي ؛ فقد أثبت ذلك جماعة مِنْ أَهْلِ اللغة منهم: ابنُ السكيت ، والفارابيّ ، والجوهريّ ، وابن سيده[٤] ، إلا أنَّ الكسر أقوى من حيث القياس ؛ لأن (فَعْلاً) لا تُجمع على أفعال في القياس[٥]، وإنما تُجمع على (أَفْعُل) ، نحو: (فَلْسٌ) ، و(أَفْلُسْ)، بخلاف (فِعْل) بكسر (الفاء) فإنها تجمع على (أَفْعَال) ، نحو: (حِمْل) و(أَحْمَال)[٦] .

---

(١) انظر : إصلاح المنطق ص (٣٢) ، و الزاهر في معاني كلمات الناس (٢٤٢/٢) ، و المحكم مادة : (حبر) (٢٣٦/٣) ، وشرح الفصيح ص (١٤٧) .

(٢) انظر : تهذيب اللغة ، مادة : (حبر) ٢٣/٥ ، والاقتضاب في غريب الموطأ وإعرابه ١٦٤/٢ . وأبوالهيثم الرازي اشتهر بكنيته ، كان نحوياً إماماً علاّمة ، توفي سنة (٢٠٦هـ) ، له من التصنيف: كتاب الشامل في اللغة ، وكتاب الفاخر في اللغة وغيرهما .
انظر : إنباه الرواة (١٨٨/٤) ، والبغية (٣٢٩/٢) .

(٣) تهذيب اللغة ، مادة : (حبر) ٢٣/٥ .

(٤) انظر : إصلاح المنطق ص (٣٢) ، وديوان الأدب (١٠٦/١) ، والصحاح ، مادة : (حبر) (٦١٩/٢) ، والمحكم ، مادة : (حبر) (٢٣٦/٣) .

(٥) انظر : تصحيح الفصيح ص (٣١٨) ، والصحاح ، مادة : (حبر) (٦٢٠/٢) .

(٦) انظر : الشافية لابن الحاجب ص (٤٣) .

[١٥]- دلالة بناء (حَلْقة) .

قال ابن الجبان :

" (وهي الْحَلْقَةُ من النَّاسِ ، والحَدِيْدِ بِسُكُونِ اللَّامِ) ، والجميع حَلَقٌ ، مِثْلُ : فَلْكَةٍ وفَلَكٍ، ويُقَالُ : حِلَقٌ ، مثلُ : بَضْعَةٍ وَبِضَعٍ ، ويُقَالُ لَهَا : حَلَقَاتٌ ، كما يقال : بَكْرَةٌ ، وَبَكَرَاتٍ"[١] .

الدراسة والتحليل :

اختلف النحويون في حقيقة لفظ (حَلْقة) [٢] بسكون (اللام) على قولين :

القول الأول : أنها اسم مفرد ، مثل : (فَلْكة) ، وهو قول سيبويه [٣] ؛ وبهذا قال ابن الجبان[٤] ، وأبو سهل الهرويّ[٥] ، والزمخشريّ[٦] ، وابن هشام اللخميّ[٧] .

قال سيبويه : " وقد قالوا : حَلَق وفَلَك ، ثم قالوا : حَلْقة وفَلْكة ، فخففوا الواحد ، حيث ألحقوه الزيادة " [٨] .

القول الثاني : أنها اسم موضوع للجمع على لفظ الواحد ، مثل : (عُصْبَةٌ) ، وهو قول ابن درستويه [٩] .

---

(١) شرح الفصيح لابن الجبان ٢٩٤ .

(٢) الحلْقة : كل شيء استدار كحلْقة الحديد ، والفضة ، والذهب ، وكذلك هو في الناس .
ينظر : اللسان ، مادة : (حَلْق) (١٣٨/٢) .

(٣) ينظر : الكتاب (٥٨٣/٣) .

(٤) ينظر : شرح الفصيح ص (٣٠٧) .

(٥) ينظر : إسفار الفصيح (٨٧٣/٢) .

(٦) ينظر : شرح الفصيح (٦٦٤/٢) .

(٧) ينظر : شرح الفصيح ص (٢٥٨) .

(٨) الكتاب (٥٨٣/٣) .

(٩) ينظر : تصحيح الفصيح ص (٤٨٢) .

حيث قال : " وأما قوله هي : (الحلْقة) من الفارس والحديد بسكون (اللام) ، فإن الحَلْقة ليست بواحدة ، ولكنها اسم موضوع للجمع على لفظ الواحد ، مثل : (العُصْبَة)"[١] .

واستدل ابن درستويه على أن (الحَلْقة) اسم للجمع ؛ بأن الحَلْقة من الناس اسم جماعة مختلفين ، وأن حَلْقة الحديد اسم للدرع ، وهي حلقات كثيرة مجموعة ، وأنها تطلق على السلاح كله [٢] .

تعقيب :

مما سبق يتضح ما يأتي :

أنَّ ما ذهب إليه ابن درستويه من أن (حَلْقَةَ) اسم موضوع للجمع على لفظ الواحد هو الأظهر عندي ؛ لأن المعنى يؤيده ، وذلك لأن (الحَلْقَةَ) تطلق على الجماعة من الناس ، وعلى الدروع ؛ لأنه حلقات كثيرة مجموعة ، ويطلق على السلاح كله من باب اطلاق الجزء على الكل ، أو من باب المشترك اللفظي .

والله أعلم .

****

(١) ينظر : تصحيح الفصيح ص (٤٨٢) .

(٢) ينظر : تصحيح الفصيح ص (٤٨٢) .

الخاتمة

الحَمْدَ للَّهِ الذي بنعمته تتم الصالحات ، والصلاة والسلام علي سيدنا محمد وعلي آله وصحبه أزكي الصلوات وأتم التسليمات . وبعد ،،،

ففي ختام بحثي هذا أستطيع أن أذكر : أهم النتائج التي توصلت إليها ، وهي :

أولاً : كان ابن الجبان ذا شخصيةٍ نحويةٍ واضحةٍ ، فقد كان بصري المذهب ، وقد ظهر ذلك في عدة مواضع من شرح الفصيح ، يدل علي ذلك أمران :

أ- قول ابن الجبان عند نسبة القول للبصريين (وهذا مذهبنا) [١]، فهذا يدل صراحة علي انتسابه إليهم .

ب- رده علي الكوفيين في كثير من المواضع منتقداً رأيهم ، واصفا إياه بالخطأ، حيث يقول : " وذلك عندنا خطأ "[٢]، " وذلك عندنا غير صحيح "[٣].

ثانيًا : أن ابن الجبان لديه ثقة واعتزاز بالنفس والرأي ، فنجده يُخالفُ الكسائي ، والفراء ، والكوفيين ، في جُلِّ المسائل ، منفردا برأيه البصري عنهم[٤] .

ثالثًا :عارض ابنُ الجبان ثعلبَ ، وانتقده ، في بعض المواضع من شرحه ، مما يدل علي نزعته البصريه الصريحة [٥] .

رابعًا: رد ابن الجبان مذهب الكوفيين في ثمانية مواضع ، ووافقهم في موضعين فقط[٦].

---

(١) انظر : الفصل ١ ، مسألة (٤- ١١ - ١٣) ، والفصل ٢ ، مسألة (٢) .
(٢) انظر : الفصل ٢ ، مسألة (١٢) .
(٣) انظر : الفصل ١ ، مسألة (٤-٩) ،
(٤) انظر : الفصل ١ ، مسائل : ٢- ٣ -٤ - ٩ - ١٣ ، والفصل ٢ ، مسائل : ١-٢-٤ - ١١-١٢
(٥) انظر : الفصل ١ ، مسألة : ٤ -١٢ ، والفصل ٢ ، مسائل : ١ - ١١ .
(٦) انظر : الفصل ١ ، م : ٧ ، والفصل ٢ ، م : ٦ .

خامسًا: أوضح البحثُ أَنَّ ابن الجبان (ت:٤١٦هـ) أول من قال بإفادة (لن) تأبيد النفي ، حيث نص علي ذلك صراحة في كتابه[١] .

سادسًا: أوضح البحثُ أنَّ ابن مالك يُعَدُّ أول من نسب القول بالتأبيد للزمخشري ، وتابعه في ذلك جل النحاة المتأخرين بعده من شراح كتبه ، كأبي حيان ، والمرادي ، وابن هشام، وابن عقيل ، أو ممن قرأوا كتبه كابن النحوية ، وابن جماعة ، وأن ما نسبه ابن مالك إلي الزمخشري من القول بإفادة (لن) تأبيد النفي ، لم يثبت في كتبه [٢].

سابعًا: أثبت البحث أن ابن الجبان لم يكن يجمع كل ما تقع عليه عيناه وحسب ، ولكنه – غالباً – ما كان يشرح ويفسر ويحلل ، ولا يقبل من الأقوال إلا ما يراه راجحاً في نظره .

ثامنًا: أثبت البحث تأثر ابن الجبان في اختياراته وترجيحاته بابن درستويه تاثراً كبيراً ، فقد تابعه في أكثر المواضع النحوية والصرفية في شرحه .

تاسعًا: اعتمد ابن الجبان علي الأدلة النحوية من : السماع ، والقياس ، والعلة النحوية، حيث اعتمد السماع كثيرا في اختياراته ، فاستدل بالقرآن الكريم[٣]، وقراءاته[٤]، وكلام العرب نثراً[٥]، ونظماً[٦].

---

(١) انظر : الفصل ١ ، مسالة ١٠ ، وشرح الفصيح لابن الجبان ص : ١١٠ .

(٢) انظر : الفصل ١ ، مسالة ١٠ .

(٣) وذلك في موضعين . انظر : الفصل ١ ، المسألتان ٦- ٨ .

(٤) وذلك في موضع واحد . انظر : الفصل ١ ، مسألة : ٥ .

(٥) حيث استدل بأقوال العرب في موضعين . انظر : الفصل ٢ ، المسألتان ٦- ٨ .

(٦) حيث استدل بأشعار العرب في ثلاثة مواضع . انظر : الفصل ١ ، مسائل : ٦-٨-١٠ .

عاشراً : اعتمد ابنُ الجبانِ القياسَ دليلاً يرجح ما ذهب إليه ، فقد استدل به في موضعين في مسائله [١] ، كما ظهرت عنايتة بالعلة النحوية ، حيث اعتمد عليها في التعليل والترجيحِ في بعض المسائل النحوية والصرفية .

حادي عاشر : لم يستدل ابنُ الجبان بالحديث الشريف ، ولا بالإجماع ، ولا باستصحاب الحال في اختياراته النحوية والصرفية .

وبعد :

فأرجو من الله – العلي القدير – أن يحوز هذا البحث الرضا والقبول من قبل أساتذتي الأجلاء ، وأن يغفروا لي ما وقع فيه من هفواتٍ ، فالكمال لله وحده والعصمة للأنبياء .

﴿ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴾ [٢] .

****

(١) حيث استدل بالقياس في موضعين . انظر : الفصل ١ ، مسألة ١٢ ، والفصل ٢ ، مسألة ٧ .

(٢) سورة هود ، من الآية (٨٨) .

فهرس المصادر والمراجع

(أ) : **القرآن الكريم** : **جلّ من أنزله** .

(ب) : **المجلات العلمية** :

- **ما ورد متعدياً ولازماً** ، تأليف : أ.د/عبدالهادي فراج ، بحث منشور في مجلة كلية اللغة العربية بأسيوط ، العدد التاسع ١٩٨٩م ، مطبعة الأمانة – القاهرة .

(ج) : **المطبوعات** .

١) ائتلاف النُصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ، للزبيدي (ت : ٨٠٢هـ) ، تح: د/ طارق الجنابي ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة الحديثة ، ط : (الأولى) ١٩٨٧م .

٢) أثر اختلاف اللهجات العربية في النحو ، د/يحي المباركي ، دار النشر للجامعات ، الطبعة: الأولي ٢٠٠٧ م .

٣) أدب الكاتب ، لابن قتيبة ، شرح وضبط : علي فاعور ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية، بيروت ، ١٤٠٨هـ .

٤) ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي ت: (٧٤٥هـ) تح : د/رجب عثمان محمد ، مراجعة د/ رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي بالقاهرة د . ت .

٥) الإرشاد إلى علم الإعراب للكيشي ، تح : د/ عبد الله الحسيني البركاتي ، د/ محسن سالم العميري، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ط : الأولى ١٩٨٩م .

٦) إسفار الفصيح ؛ للهروي ، تحقيق : أحمد بن سعيد قشاش ، الطبعة الأولى ، وزارة التعليم العالي ، السعودية ، ١٤٢٠هـ .

٧) إصلاح المنطق ، لابن السكيت ، تحقيق : أحمد محمد شاكر ، وعبد السلام هارون ، الطبعة الرابعة ، دار المعارف .

٨) الأصول في النحو لابن السراج ت: (٣١٦ه) تح : د/ عبد الحسين الفتلي – الناشر : مؤسسة الرسالة ، الطبعة : الثالثة ١٩٩٦م .

٩) إعراب القرآن المنسوب للزجاج ت (٣١١هـ) تح : إبراهيم الإبياري ، دار الكتاب المصري القاهرة – دار الكتاب اللبناني – بيروت د .ت .

١٠) إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ت (٣٣٨ه) تح : د/ زهير غازي زاهر ، ط : الثانية ١٤٠٥ه – ١٩٨٥م ، الناشر : مكتبة النهضة العربية .

١١) إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، لابن خالويه ، دار مكتبة الهلال، بيروت– لبنان ١٩٨٥م.

١٢) الأعلام ، للزركلي الدمشقي (ت : ١٣٩٦هـ) ، دار العلم للملايين ، ط : الخامسة عشر – أيار / مايو ٢٠٠٢ م .

١٣) ألفية ابن مالك في النحو والصرف ، لأبي عبد الله جمال الدين بن مالك ت (٦٧٢ه) منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية – بيروت، لبنان .

١٤) الاقتراح في أصول النحو وجدله ، للسيوطي ، تحقيق : محمود فجال ، الطبعة الأولى ، مطبعة الثغر ، ١٤٠٩هـ .

١٥) الاقتضاب في شرح أدب الكتَّاب ، لابن السيد البطليوسي ، تحقيق : مصطفى السقا ، وحامد عبد المجيد ، دار الكتب المصرية ، ١٩٩٦م .

١٦) الاقتضاب في غريب الموطأ وإعرابه ، للتلمساني ، تح : عبدالرحمن العثيمين، الطبعة الأولى ، مكتبة العبيكان ، ١٤٢١هـ .

١٧) الأمالي لأبي علي القالي ، (ت:٣٢٩هـ) ، دار الكتب المصرية ، ط : الثانية – ١٩٢٦م .

١٨) أمالي ابن الشجري ، ت(٥٤٢ه)، تح : د/محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة (د.ت).

١٩) إنباه الرواة على أنباه النحاة ، لعلي بن يوسف القفطي (ت : ٦٤٦هـ) ، المكتبة العصرية بيروت، ط : (الأولى) ، ١٤٢٤ هـ .

٢٠) الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري ت: (٥٧٧هـ) تح : محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط : الرابعة ١٩٦١م .

٢١) الأنموذج في النحو ، للزمخشري ، تح : سامي بن حمد المنصور ، الطبعة : الأولي / ١٩٩٩م .

٢٢) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري ، ت: (٦٧١هـ) ، تح : محمد محيي الدين عبد الحميد المكتبة العصرية – صيدا بيروت .

٢٣) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ، ت: (٦٤٦هـ) ، تح : أ.د/ إبراهيم محمد عبد الله الناشر : دار سعد الدين ، ط : الأولى ٢٠٠٥م .

٢٤) الإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسي ، تح : حسن فرهود ، الطبعة : الأولي / د . ت ، ١٩٦٩م .

الباء

٢٥) البحر المحيط ، لأبي حيان (ت :٧٤٥ه) ، تح : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين ، دار الكتب العلمية – بيروت لبنان ، ط : (الأولى) ١٤١٣ه – ١٩٩٣م .

٢٦) البديع في علم العربية لابن الأثير ت (٦٠٦ه) تح : د/ فتحي أحمد علي الدين – جامعة أم القرى بمكة المكرمة ، ط : الأولى ١٤٢١ه .

٢٧) البغداديات ، لأبي علي الفارسي ، تح : صلاح الدين الشيكاوي ، مطبعة العاني– بالعراق.

٢٨) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، للسيوطي (ت : ٩١١ه) تح : محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية – لبنان / صيدا .

٢٩) البيان في غريب إعراب القرآن ، للأنباري ، (ت : ٥٧٧ ه) ، تح : د/ طه عبد الحميد طه – مراجعة مصطفى السقا – الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٠م.

٣٠) البيان والتبيين ، للجاحظ (المتوفى: ٢٥٥هـ) تح : عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط : الخامسة ، ١٤٠٥ هـ .

التاء

٣١) تاج العروس من جواهر القاموس ، للزبيدي ت (١٢٠٥ه) الناشر – دار الهداية تح : مجموعة من المحققين د . ت .

٣٢) تاريخ بغداد ، للخطيب البغدادي (ت : ٤٦٣هـ) تح : الدكتور بشار عواد معروف ، دار الغرب الإسلامي – بيروت ، ط : الأولى ، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م.

٣٣) التبيان في إعراب القرآن ؛ لأبي البقاء العكبري ت (٦١٦ه)، تح : علي محمد البجاوي ، الناشر : عيسي البابي الحلبي وشركاه .

٣٤) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ؛ للعكبري ، تح : د/عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت– لبنان ، ط : الأولى ١٩٨٦م .

٣٥) التخمير شرح المفصل ، للخوارزمي ، تحقيق : عبد الرحمن العثيمين ، الطبعة الأولى ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ١٩٩٠م .

٣٦) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، لأبي حيان الأندلسي ، (ت : ٧٤٥ه)، تح : د/ حسن هنداوي ، دار القلم دمشق – و دار كنوز اشبيليا .

٣٧) تصحيح الفصيح ، لابن درستويه ، تحقيق : د/محمد بدوي المختون ، مراجعة د/ رمضان عبدالتواب ، وزارة الأوقاف – القاهرة ، ٢٠٠٤ م .

٣٨) التصريح بمضمون التوضيح في النحو للشيخ خالد الأزهري ت (٩٠٥هـ) تحقيق: محمد باسل عيون السود – دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ، ط : الأولى ٢٠٠٠م .

٣٩) تقويم اللسان ، لابن الجوزي (ت : ٥٩٧هـ) ، تح : د/عبدالعزيز مطر ، الطبعة: الثانية ، دار المعارف .

٤٠) التكملة ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق : كاظم بحر المرجان ، الطبعة الثانية ، عالم الكتب ، لبنان ، ١٤١٩هـ .

٤١) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ، لناظر الجيش ت : (٧٧٨هـ) ، دراسة وتحقيق : أ.د/ علي محمد فاخر ، أ.د/ علي السنوسي وآخرون ، دار السلام، ط: الأولى ٢٠٠٧م .

٤٢) التنبيه علي شرح مشكلات الحماسة ، لابن جني ، تح : د/حسن هنداوي ، وزارة الأوقاف – الكويت ، الطبعة : الأولي : ٢٠٠٩ م .

٤٣) تهذيب اللغة ، للأزهري الهروي (ت : ٣٧٠هـ) ، تح : محمد عوض مرعب ، دار إحياء التراث العربي – بيروت ، ط : الأولى ، ٢٠٠١ م .

٤٤) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، للمرادي ، ت (٧٤٩هـ) ، تح: أ.د /عبد الرحمان علي سليمان ، دار الفكر العربي بالقاهرة ، ط : الأولى ٢٠٠١ م .

الجيم

٤٥) جمهرة اللغة ، لابن دريد الأزدي (ت : ٣٢١هـ) تح : رمزي منير بعلبكي ، الناشر : دار العلم للملايين – بيروت ، ط : الأولى، ١٩٨٧م .

٤٦) الجنى الداني في حروف المعاني ، للمرادي ، ت (٧٤٩ه) ، تح : د/ فخر الدين قباوة ، أ / محمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط: الأولى ١٩٩٢م .

الحاء

٤٧) الحجة للقراء السبعة للفارسي ، (ت : ٣٧٧ه) ، تح : بدر الدين قهوجي ، وبشير جويجاني ، الناشر دار المأمون للتراث ، (د . ت) .

٤٨) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك ؛ لأبي العرفان محمد علي الصبان (ت : ١٢٠٦هـ) ، تح : طه عبد الرؤوف سعد ، الناشر : المكتبة التوفيقية القاهرة ، د . ت.

الخاء

٤٩) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، للبغدادي ، ت (١٠٩٣ه) ، تح : عبد السلام محمد هارون الناشر : مكتبة الخانجي – بالقاهرة ، د . ت .

٥٠) الخصائص ، لابن جني الموصلي (ت : ٣٩٢هـ) ، الناشر : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة: الرابعة ، د . ت .

الدال

٥١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، للسمين الحلبي (ت : ٧٥٦ه) ، تح : د/ أحمد محمد الخراط ، دار القلم – دمشق ، (د . ت) .

٥٢) ديوان الأدب ، للفارابي ، تحقيق : أحمد مختار عمر ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، القاهرة ، ١٣٩٥هـ .

٥٣) درة الغواص في أوهام الخواص ، للحريري (ت : ٥١٦ه) ، تح : بشار بكور ، الناشر : دار الثقافة والتراث ، دمشق – سوريا ، الطبعة الأولي : ٢٠٠٢م .

٥٤) دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، تأليف : محمد عبدالخالق عضيمة ، دار الحديث – القاهرة ، د.ت.

٥٥) ديوان تأبط شرا ، تح : علي ذو الفقار شاكر – : دار الغرب الإسلامي ، ط : الأولي ، ١٤٠٤هـ .

٥٦) ديوان رؤبة ، تحقيق : وليم بن الورد البروسي ، الناشر : دار ابن قتيبة – الكويت د.ت .

٥٧) ديوان زهير بن أبي سلمى ، تقديم : علي حسن فاعور ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، لبنان ، ١٤٠٨هـ.

٥٨) ديوان مجنون ليلي ، جمع وتحقيق : عبد الستار أحمد فراج ، دار مصر للطباعة .

٥٩) ديوان النابغة الذبياني ، اعتني به حمدو طماس ، دار المعرفة ، بيروت – لبنان ، الطبعة الثانية : ٢٠٠٥ م .

الراء

٦٠) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، للآلوسي ، (ت : ١٢٧٠هـ) ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت – لبنان (د . ت)

الزاي

٦١) الزاهر في معاني كلمات الناس ، لأبي بكر بن الأنباري (ت : ٣٢٨هـ) ، تح : د/ حاتم صالح الضامن ، الناشر : مؤسسة الرسالة – بيروت ، ط : (الأولى)،١٩٩٢م .

السين

٦٢) سر صناعة الأعراب ، لابن جني ت (٣٩٢هـ) ، تح : د/ حسن هنداوي ، د . ط ، د. ت .

٦٣) سفر السعادة ، وسفير الإفادة ، للسخاوي (ت : ٦٤٣هـ) ، تح : محمد أحمد الدالي ، دار صادر بيروت – ط : ٢ ، ١٩٩٥م .

٦٤) سمط اللآلي في شرح أمالي القالي ، المؤلف : أبوعبيد بن محمد البكري الأندلسي ت (٤٨٧هـ) تح : عبد العزيز الميمني ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان .

الشين

٦٥) الشافية في علم التصريف ، لابن الحاجب ، تحقيق : حسن أحمد العثمان ، الطبعة الأولى ، المكتبة المكية ، السعودية ، ١٤١٥هـ .

٦٦) شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، لابن العماد الحنبلي (ت : ١٠٨٩هـ) تح : محمود الأرناؤوط ، ، دار ابن كثير ، دمشق – بيروت ، ط : الأولى ، ١٩٨٦م .

٦٧) شرح الأشموني المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك ، تح : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الكتاب العربي ، بيروت – لبنان ، ط : الأولى ١٩٥٥م.

٦٨) شرح الألفية لابن الناظم ، ت (٦٨٦هـ) تح: محمد باسل عيون السود – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ، ط : الأولى ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠ م .

٦٩) شرح ألفية ابن مالك لابن عقيل ت (٧٦٩هـ) تح : محمد محيي الدين عبد الحميد ، الناشر : دار التراث بالقاهرة ، ط : العشرون ١٩٨٠م .

٧٠) شرح التسهيل لابن مالك ، ت (٦٧٢هـ) تح : د/ عبد الرحمن السيد ، د/ محمد بدوي المختون الناشر : دار هجر للطباعة والنشر ، ط : الأولى ١٩٩٠م .

٧١) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ، ت (٦٦٩هـ) ، الشرح الكبير ، تح : د/ صاحب أبو جناح .

٧٢) شـرح شـواهد الإيضـاح ، لأبـي علـي الفارسـي ، لابـن بـري ، تـح : د/ عيـد مصـطفى، د/ محمـد مهـدي عـلام – الهيئـة العامـة لشـئون المطـابع الأميريـة بالقاهرة ١٩٨٥م .

٧٣) شرح الفصيح ، لابن الجبان (ت : ٤١٦ هـ) ، تحقيق : عبد الجبار جعفر القزاز ، الطبعة : الأولى ، العراق ، ١٩٩٠م .

٧٤) شرح الفصيح ، لابن هشام اللخميّ (ت : ٥٧٧ هـ) ، تحقيق : مهدي عبيد جاسم ، الطبعة : الأولى ، ١٩٨٨م .

٧٥) شرح الفصيح ، للزمخشري (ت : ٥٣٨ هـ) ، تحقيق : إبراهيم الغامدي ، جامعة أم القرى ، ١٤١٧هـ .

٧٦) شرح الفصيح ، للمرزوقي (ت : ٤٢١ هـ) ، تح : سليمان بن ابراهيم العايد ، د. ت .

٧٧) شرح الكافية لابن جماعة (٧٣٣هـ) ، تح : أ.د/ محمد محمد داود ، دار المنار ، د – ت .

٧٨) شرح كافية ابن الحاجب لابن النحوية (ت: ٧١٨) ، ماجستير بجامعة أم القرى، للباحث : حسن محمد عبد الرحمن ، بإشراف : أ.د/ فتحي أحمد مصطفي ، عام: (١٩٨٨) م .

٧٩) شرح الكافية للرضي ، تح : يوسف حسن عمر ، جامعة قار يونس ، بنغازي –ط : الثانية ١٩٩٦م .

٨٠) شرح الكافية الشافية ، لابن مالك (ت : ٦٧٢هـ) ، تح : د/ عبد المنعم أحمد هريدي – الناشر: دار المأمون للتراث ، ط : (الأولى) ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م .

٨١) شرح المفصل لابن يعيش ، ت (٦٤٣هـ) ، بعناية مشيخة الأزهر ، الطباعة المنيرية – بالقاهرة .

٨٢) شرح المفصل لابن يعيش ، تح : إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية – بيروت لبنان ، ط : الأولى ٢٠٠١ م .

٨٣) شرح الملوكي في التصريف ، لابن يعيش ، تحقيق : د. فخر الدين قباوة ، المكتبة العربية ، ط١ ، دمشق ١٩٧٣م .

الصاد

٨٤) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، للجوهري (ت : ٣٩٣هـ) ، تح : أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين – بيروت ، ط : الرابعة ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م .

الضاد

٨٥) ضياء السالك إلى أوضح المسالك ، لمحمد بن عبد العزيز النجار ، مؤسسة الرسالة ، ط : الأولى ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م .

العين

٨٦) علل النحو ، لابن الوراق ، (ت : ٣٢٥ هـ) ، تحقيق : محمود الدرويش ، الطبعة الأولى ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ١٤٢٠هـ .

الغين

٨٧) الغرة المخفيَّة شرح الدرة الألفية ، لابن الخباز ، تحقيق : حامد محمد العبدلي، دار الأبناء ، بغداد .

الفاء

٨٨) الفائق في غريب الحديث ، للزمخشري ، تحقيق : علي محمد البجاوي ، ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، الطبعة : الثانية ، د.ت .

٨٩) الفلاكة والمفلكون ، للدلجي (ت: ٨٣٨) ، مطبعة الشعب ، ش : محمد علي – القاهرة ١٣٢٢هـ .

القاف

٩٠) الاقتراح في أصول النحو وجدله ، للسيوطي ، (ت : ٩١١هـ) ، تحقيق : محمود فجال ، الطبعة الأولى ، مطبعة الثغر ، ١٤٠٩هـ .

٩١) الاقتضاب في شرح أدب الكتَّاب ، لابن السيد البطليوسي ، تحقيق : مصطفى السقا ، وحامد عبد المجيد ، دار الكتب المصرية ، ١٩٩٦م .

٩٢) الاقتضاب في غريب الموطأ وإعرابه ، للتلمساني ، تحقيق : عبد الرحمن

٩٣) العثيمين ، الطبعة : الأولى ، مكتبة العُبيكان ، ١٤٢١هـ .

الكاف

٩٤) الكتاب لسيبويه ، (ت :١٨٠هـ) تح : عبد السلام محمد هارون ، ط : الثالثة – ١٩٨٨م ، مكتبة الخانجي بالقاهرة .

٩٥) كتاب السبعة في القراءات ، لابن مجاهد ت (ت:٣٢٤هـ) ، تح : شوقي ضيف ، دار المعارف مصر ، ط الثانية ١٤٠٠هـ .

٩٦) كتاب العين ، للخليل بن أحمد الفراهيدي ، تحقيق : مهدي المخزومي ، وإبراهيم السامرائي ، الطبعة : الأولى ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، بيروت، ١٤٠٨هـ .

٩٧) الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ، للمنتجب الهمذاني ، (ت : ٦٤٦هـ) ، تح : محمد نظام الدين الفُتَيّح ، الناشر : مكتبة دار الزمان ، ط : (الأولى) ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م .

٩٨) كتاب الفصيح ، لثعلب (ت : ٢١٩هـ) ، تحقيق : عاطف مدكور ، دار المعارف .

٩٩) الكتاب الموضح فى وجوه القراءات وعللها ، لابن أبى مريم ، تح : د/ عمر حمدان الكبيسى مكتبة التوعية الإسلامية ، ط : (الثانية) ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

١٠٠) الكشاف للزمخشري (ت : ٥٣٨ه) تح : الشيخ/عادل أحمد عبد الموجود ، الشيخ /علي محمد معوض – مكتبة العبيكان ، ط : الأولى ١٩٩٨م .

١٠١) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، لحاجي خليفة (ت : ١٠٦٧هـ) ، الناشر : مكتبة المثنى – بغداد ، تاريخ النشر: ١٩٤١م .

اللام

١٠٢) اللباب في علل الإعراب والبناء للعكبري ، ت (٦١٦هـ) تح : غازي مختار طليمات – دار الفكر المعاصر – بيروت لبنان ، دار الفكر دمشق- سوريا ، ط : الأولى ١٩٩٥م .

١٠٣) لسان العرب ، لجمال الدين بن منظور الأنصاري (ت٧١١ه) الناشر : دار صادر – بيروت ط : الثالثة ١٤١٤هـ .

الميم

١٠٤) ما تلحن فيه العامة ، للكسائي (ت : ١٩٨هـ) ، تح : د/رمضان عبدالتواب ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطبعة : الأولي : ١٩٨٢ م .

١٠٥) المبدع في التصريف لأبي حيان ، تح : د/عبدالحميد السيد طلب ، دار العروبة للنشر والتوزيع ، الطيعة : الأولي ١٩٨٢م .

١٠٦) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، لابن عطية ، (ت : ٥٤٦ه) ، تح : عبد السلام عبد الشافي محمد ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط : (الأولى) ٢٠٠١م .

١٠٧) المحكم والمحيط الأعظم في اللغة ، لابن سيدة ، تحقيق : عبد الحميد هنداوي ، الطبعة : الأولى ، الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م ، دار الكتب العلمية – بيروت .

١٠٨) مجاز القرآن ، لأبي عبيدة معمر بن المثنى ، (ت : ٢١٠هـ) ، تح : د/ محمد فؤاد سركين ، مكتبة الخانجي ، القاهرة د . ت .

١٠٩) مجالس ثعلب ، (ت : ٢٩١هـ) ، تح : عبد السلام هارون ، دار المعارف – مصر .

١١٠) مجالس العلماء ، للزجاجي : (ت:٣٤٠هـ) ، تح : عبدالسلام هارون – مطبعة الكويت ، ١٩٨٤ م.

١١١) مجيب الندا ، في شرح قطر الندي للفاكهي ، (ت : ٩٢٧هـ) ، تح : د. مؤمن عمر محمد البدارين ، الدار العثمانية للنشر ، الطبعة : الأولي ٢٠٠٨ م .

١١٢) مختار الصحاح ، للشيخ زين الدين محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي ، (ت: ٦٦٦هـ) ، ط: دار الحديث – القاهرة ٢٠٠٣م .

١١٣) المخصص لابن سيده المرسي (ت: ٤٥٨هـ) ،تح : خليل إبراهم جفال، دار إحياء التراث العربي – بيروت – الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م .

١١٤) المذكر والمؤنث ، لأبي بكر الأنباري ، تحقيق : طارق الجنابي ، الطبعة

١١٥) الثانية ، دار الرائد العربي ، لبنان ، ١٤٠٦هـ .

١١٦) المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، للسيوطي (ت : ٩١١هـ) ، تح : فؤاد علي منصور ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط : (الأولى) ، ١٩٩٨م .

١١٧) المسائل الحلبيات لأبي علي الفارسي ، تح : د / حسن هنداوي ، دار القلم دمشق ، دار المنارة بيروت ، ط : الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

١١٨) المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ، تحقيق وتعليق د/ محمد كامل بركات – دار الفكر بدمشق ط : عام ١٩٨٠م .

١١٩) مشكل إعراب القرآن الكريم ، لمكي بن أبي طالب القيسي (ت : ٤٣٧هـ) ، تح : أ.د/ حاتم صالح الضامن ، دار البشائر للطباعة والنشر ، ط : (الأولى) ٢٠٠٣م .

١٢٠) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ، للفيومي (ت: ٧٧٠هـ) ، المكتبة العلمية – بيروت .

١٢١) معاني القراءات ، لمحمد بن أحمد الأزهري الهروي ت (٣٧٠هـ) ، الناشر : كلية الآداب – جامعة الملك سعود بالسعودية ، ط : (الأولى) ١٢١٢هـ – ١٩٩١م .

١٢٢) معاني القرآن ، للفراء (ت : ٢٠٧هـ) ، تح : أحمد يوسف ، ومحمد علي النجار ، دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر ، ط : (الأولي) ، د. ت .

١٢٣) معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج (ت :٣١١هـ) ، تح : د/عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، ط : (الأولى) ١٩٩٨م .

١٢٤) معجم الأدباء ، لياقوت بن عبد الله الرومي الحموي ، (ت : ٦٢٦هـ) ، تح : إحسان عباس ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ط : (الأولى) ، ١٩٩٣ م .

١٢٥) معجم البلدان ، لياقوت الحموي (ت : ٦٢٦هـ) ، دار صادر، بيروت ، ط : الثانية ، ١٩٩٥م .

١٢٦) معجم القواعد العربية في النحو والتصريف ، تأليف : عبدالغني الدقر ، دار القلم دمشق – ١٩٨٦م .

١٢٧) معجم المؤلفين ، لرضا بن عبد الغني كحالة الدمشقي (ت : ١٤٠٨هـ) الناشر: مكتبة المثنى – بيروت ، دار إحياء التراث العربي بيروت .

١٢٨) معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع ، لعبد الله البكري الأندلسي (ت : ٤٨٧هـ)، عالم الكتب، بيروت، ط : الثالثة ، ١٤٠٣ هـ.

١٢٩) معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار ، لابن قَايْماز الذَّهبي ، دار الكتب العلمية ، ط : الأولى ١٤١٧ هـ- ١٩٩٧م.

١٣٠) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام الأنصاري ، تح : د / عبد اللطيف الخطيب ، السلسلة التراثية ، عام ٢٠٠٠م .

١٣١) المفتاح في شرح أبيات الإيضاح ، لابن عصفور ، تح : رفيع بن غازي السلمي ، مكتبة الرشد – الرياض .

١٣٢) المفصل في صنعة الإعراب ، للزمخشري ، تح : د/ علي أبو ملجم الناشر : مكتبة الهلال – بيروت ، ط : الأولى ، ١٩٩٣م .

١٣٣) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ، للشاطبي ، ت (٧٩٠هـ) تح : د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، جامعة أم القرى مكة المكرمة ، ط : الأولى ٢٠٠٧م .

١٣٤) المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني ، تح : د/ كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة والإعلام ، العراق ، دار الرشيد للنشر ١٩٨٢م .

١٣٥) المقتضب للمبرد ، (ت : ٢٨٥هـ) ، تح : محمد عبد الخالق عضيمة – عالم الكتب – بيروت .

١٣٦) المقصور والممدود ، للفراء ، تح : عبد الإله نبهان ، محمد خير البقاعي دار قتيبة ، ١٩٨٣م .

١٣٧) الممتع الكبير في التصريف ، لابن عصفور ، مكتبة لبنان ، ط : الأولى ١٩٩٦م .

١٣٨) **المنصف ، لابن جني ، (ت : ٣٩٢هـ) ، وهو : شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني ، دار إحياء التراث القديم ، ط : (الأولى) ١٩٥٤م .**

١٣٩)

النون

١٤٠) **النحو وكتب التفسير : د/ إبراهيم عبد الله رفيدة ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان– ليبيا، ط : (الثالثة) ١٩٩٠م .**

الهاء

١٤١) **هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين ، للبغدادي (ت : ١٣٩٩هـ) طبع في استانبول ١٩٥١ ، أعادت طبعه بالأوفست : دار إحياء التراث العربي بيروت – لبنان .**

١٤٢) **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي ، ت (٩١١ه) تح : أحمد شمس الدين – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ، ط : الأولى ١٩٩٨م .**

الواو

١٤٣) **الوافي بالوفيات ، للصفدي (ت : ٧٦٤هـ) تح : أحمد الأرناؤوط ، وتركي مصطفى ، دار إحياء التراث، بيروت – لبنان ، عام النشر :١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م .**

****

فهرس الموضوعات :

الموضوع	الصفحة
العنوان :	٣٩٥١
الملخص باللغة العربية :	٣٩٥٢
الملخص باللغة الأجنبية :	٣٩٥٣
المقدمة :	٣٦٥٦
التمهيد : وعنوانه (التعريف بابن الجبان ، وشرحه الفصيح) ويشتمل علي مطلبين :	٣٩٥٧
المطلب الأول : ابن الجبان حياته ، وآثاره ، بإيجاز .	٣٩٥٨
المطلب الثاني : شرح الفصيح ، ومنهجه فيه .	٣٩٦٣
الفصل الأول : **وعنوانه** . " **الدرس النحوي في شرح الفصيح لابن الجبان** " . ويشتمل علي ثلاث عشرة مسألة .	٣٩٦٧
الفصل الثاني : **وعنوانه** . " **الدرس الصرفي في شرح الفصيح لابن الجبان** " . ويشتمل علي خمس عشرة مسألة .	٤٠٠٤
الخاتمة :	٤٠٤١
قائمة المصادر والمراجع :	٤٠٤٤
فهرس الموضوعات :	٤٠٦٠